أيّام مع الرّئيس

هوّاري بومدين

... وذكريات أخرى

دكتور محيي الدّين عميمور

دار القرا

أيام مع الرئيس

هواري بومدين

وذكريات أخرى

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م

دار اقرأ
للنشر والتوزيع والطباعة

بيروت ـ الرملة البيضاء ـ سنتر ملكارت التجاري
هاتف ٨٦٨٦٨٣ ـ ٨٠٦٢٥٢ ص ـ ب: ٦١٠٠/ ١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى كل من يدرك بأن الإنتاج هو التعبير الأول عن حمد الله على نعمة الحياة، وعن شكره على نعمة القدرة.

وإلى كل من يدرك، تبعاً لذلك، بأن قيمة المرء رهن بما يقدمه لوطنه ولشعبه، بغض النظر عما يتلقاه أو يلقاه.

وإلى كل من يدرك، بناء على ذلك، بأن هناك من يتقاعدون، بمجرد ولادتهم، وهناك من لا يمكن أن تنطبق عليهم وضعية التقاعد، حتى بعد أن يسترد المولى أمانته.

وهؤلاء هم الرجال الذين تعتز بهم الأمم والشعوب،
لأنهم هم الذين يجعلونها أمماً وشعوباً.

وإلى كل من رأوا الحياة وقفة عز وموقف شرف، وهم يدعون الله ألّا يندموا على وقفة عز في زمن وغد.

محيي الدين

مقدمة

فكرة هذا الكتاب انطلقت في ذهني عقب وفاة الرئيس هواري بو مدين في 27 ديسمبر 1978، ثم ازدادت إلحاحاً خلال المرحلة التي بدأ فيها التعتيم على اسمه، والذي كان مقدمة لمحاولة الإساءة له، ثم لكل الثوابت الوطنية التي عمل على ترسيخها، ووصل الأمر أحياناً إلى أن بعض القطط استأسدت، والذين كانوا لا يجرؤون على رفع الرأس أمامه حيّاً بدؤا يضعون أقدامهم على رأسه ميّتاً.

وبدأت أحس أنني سأعتبر يوماً مقصراً تجاه الرجل، كجزء من تاريخ أمة، وبالتالي تجاه أحداث ووقائع عشتها، هي أساساً جزء من الأمة.

والذي حدث، خلال الفترة التي تشرفت فيها بالعمل مع الرئيس الراحل، هو أن العمل اليومي كان يمتص كل دقيقة من وقتي، وكل ذرة من جهدي، فلم أكن أجد الوقت الكافي أو الجهد الضروري لتسجيل الوقائع والأحداث التي عشتها، أولاً بأول، بحيث يمكنني الرجوع إليها فيما بعد، لإعدادها على شكل مذكرات وافية، قاعدتها الأساسية الوفاء للحقيقة وللتاريخ، وهدفها المتواضع هو مجرد المساهمة، مع الكتابات الجادة الأخرى، وبأسلوب يتكامل معها، في توضيح الرؤية بالنسبة للوقائع والأحداث، وفي إعطاء الحجم الحقيقي بالنسبة للإنجازات،

وفي إبراز القيمة الذاتية بالنسبة للرجال، بما يضع كل شيء في مك
المناسب، ويغلق الباب أمام تسرب الضباع، الذين يجدون في مو
الشهود فرصة للإستشهاد.

ولم يكن الأمر يرتبط بالتجربة السياسية وحدها، بل إن تصة
الصور التي تعود إلى مرحلة صدر الشباب، وبالذات تلك التي عشنا
على مقاعد الدراسة قبل اندلاع الثورة، تعيد إلى الذاكرة عدداً
الأحداث والمواقف، التي تذكر بشباب رائع، انتصر على نفسه ووض
بصماته على مستقبل أمته.

وكان المؤلم هو أن التجربة الطالبية التي عاشها شباب معذ
المعاهد المعربة تعرضت إلى محاولات تعتيم وتشويه، في الوقت الذ
كان رجالها يعانون من التهميش، بل والتشريد والمطاردة النف
والمادية، ولم يكن هذا بعيداً عمّا تعرض له بو مدين.

وكنت، وأنا أدرك بأن حماية ذاكرة الأمة هو واجب وطني، كن
أعرف أن ذاكرتي سوف يصيبها ما يصيب كل ذاكرة بشرية، وكنت أدر
بأن السكوت جريمة، وإن كنت، في سنوات التقاعد الإداري و
يصنعه من فراغ قاتل، لم أكن أستسيغ إعداد مذكرات بأثر رجعي
فأكتب في التسعينيات ما أضع عليه تاريخ الخمسينيات أو الستينيات.

كان كل ذلك يتفاعل في وجداني، ولكنني لم أجد الأسلو
المناسب للتعامل معه على أرض الواقع، إلى أن تم إجراء الحو
المطول الذي حمل، بعد تطويره، عنوان «م. . دين، التجرب
والجذور» والذي استعرضت فيه، عبر أكثر من ثلاثمائة صفحة، وعا
ضوء أسئلة أربعة من كبار الصحفيين الجزائريين، العديد م
الذكريات، التي تحيي فترة أراها مجيدة وجديرة بالتسجيل، وصدر ه

العمل على شكل كتاب، بعد أن كان جزء منه قد نشر في كل من صحيفة «العرب»، التي تصدر في لندن، وفي مجلة «الشروق العربي» الصادرة في الجزائر.

وكان الحماس الذي استقبل به الكثيرون ذلك العمل حافزاً جديداً للبحث عن أسلوب يمكنني من استكمال الحديث عن وقائع لم تتناولها الأسئلة، أو لم تتعرض لها الإجابات بشكل واف.

وتزامن هذا مع قرار الإذاعة الجزائرية إصدار مجلتها الأسبوعية، وتفضل المسؤولون عنها فطلبوا مني المساهمة في المجلة بمقالات أسبوعية، وكان عليّ، لأكون في مستوى الثقة، أن أختار المواضيع والأساليب، التي تنسجم مع مجلة عائلية غير متخصصة، لا تحتمل المقالات المعمقة أو الدراسات المستفيضة، وتتطلب في الوقت نفسه حدّاً معقولاً من المادة الفكرية الدسمة، يكون مستساغاً لدى الجميع.

وهنا تفتق ذهني عن فكرة، لعلها ليست جديدة في العالم، وهي اختيار صورة معينة، ثم استلهامها لاستعراض جانب من المرحلة الزمنية التي التقطت فيها، أو الأحداث التي يمكن أن تستعرضها، والتعليقات أو الإستنتاجات التي يمكن الخروج بها (والذين يعرفون شغفي بالإسقاطات سيدركون سر تحمسي لهذه الفكرة، التي انصرفت إلى تجسيدها عدة شهور متوالية).

وهكذا التقت الفكرة الهائمة بالحقيقة القائمة، و«طاح الحكّ وصاب غطاه»، وخرجت إلى الوجود هذه السلسلة من «صور وذكريات»، التي يجمعها هذا الكتاب تحت عنوان «أيام مع الهواري بو مدين» وهو عنوان اخترته بعد تفكير طويل، لأنني رأيته واجباً قبل أن يكون حقاً، رغم أن الكتاب ليس مقصوراً عليه بصفة مباشرة.

ومن نافلة القول أن أذكر بأن القضية لم تكن مجرد اختيار صورة معينة، ثم كتابة سطور تشرح ما فيها، لأن الأمر، كما كنت أراه، كان أبعد من ذلك وأكثر عمقاً.

ذلك أن ما كان يهمني هو توظيف الصورة لاسترجاع وقائع تاريخية تشير لها بشكل مباشر، ولاستعراض عدد من القضايا تتصل بها، بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما قد يجعل الصورة تبدو أحياناً وكأنها مجرد «سِبّة وملاقيتها حدور».

وكان تصوري هو أن يكون الحديث عن الصورة انطباعات ذاتية عما يوجد في الصورة وما لا يوجد فيها، وربما ما كان يجب أن يوجد فيها، وذلك استناداً إلى الوقائع التي تشير إليها والرجال الذين تتحدث عنهم.

وهي إذن نظرة ذاتية على وقائع حدث أن كنت في موقع يسمح لي بإنعام النظر فيها، وهي إذا كانت، من باب التواضع المحبب، لا تزعم أنها تقوم بالتأريخ لمرحلة معينة، فإنها قادرة على أن تثبت وجودها كمساهمة مخلصة ونزيهة، تمكن هواة التاريخ الحي من استكمال بعض ملامح الحياة في عصرنا هذا، ببعض الجوانب الإنسانية للرجال، وبعض الأبعاد الإنسانية للوقائع والأحداث.

ولعلّي أضيف إلى مجموعة الصور هنا صوراً أخرى، قد تضيف معالم جديدة إلى الصورة التي رسمتها الأحاديث، بل إنني أفكر، وأنا أعد هذه المقدمة قبل الشروع في إعداد الكتاب نفسه، في إضافة بعض الرسوم البيانية، إذا اتسع الوقت وصدر الناشر لذلك.

ولعلها فرصة لأشكر هنا كل المصورين الجزائريين الذين استعنت بصورهم.

لكنني أحب أن أعترف، للأمانة، بأنني أعاني من نزوات شيطان مستبد يسكن تجويف جمجمتي، ويتحكم تماماً في ملفات الذاكرة، ويفرض عليّ رأيه فيما أذكره وما أنساه.

وليس في الأمر أي مبالغة، فأنا مصاب بذاكرة انتقائية، بحيث أن وقائع معينة تبقى، رغم الزمن، حية في ذاكرتي، بكل أبطالها وبجل تفاصيلها، في حين أن هناك أحداثاً أخرى تمسح تماماً من الذاكرة، بحيث لا أذكر منها صورة واحدة، ولا أذكر عنها تفصيلاً واحداً، والغريب أن العملية تتم كلها في اللاشعور، ولا أعلم عنها شيئاً.

وأقول هذا حتى لا يحمّل القرّاء هذه السطور بأكثر مما تطيق وتتحمل، ولقد حرصت أن أذكر دائماً، وبشكل قد يثير الملل، بأنها مجرد ذكريات، تعتمد على الذاكرة بكل قصورها وذاتيتها وثغراتها.

لكن هذا لا يمنعني من القول بأنني مقتنع بكل كلمة وردت في هذه الأحاديث، التي وضعتها على الورق تماماً كما هي موضوعة في حلايا الذاكرة، شحنات كهربائية أو أحماضاً أمينية.

وسيلاحظ الذين تتبعوا السلسلة في مجلة الإذاعة أنني وضعت هنا عناوين فرعية للأحاديث الأولى، التي كان ينقصها ذلك، مع استكمال بعض التفاصيل التي اضطررت لعدم التوسع فيها، عند النشر الأول للمواضيع، خوفاً من ضيق المساحة أو تجنباً لضيق الصدر، وهذا بجانب بعض الهوامش التي رأيت إضافتها، استكمالاً لفكرة الموضوع، ووضعا للقرّاء، خاصة خارج الجزائر، في صورة خلفياته، أو بعضها على الأقل، وهذا كله بالإضافة إلى تدارك بعض النقاط التي تفضل بعض الرفاق بتنبيهي إليها، لكنني احتفظت بترتيب النشر ولم أعد تنظيم الأحاديث لتتبع الترتيب الزمني للأحداث.

ولعل الأمر الوحيد الذي يمكن أن أعتذر عنه هو وجود بعض التكرار فيما بتعلق بوقائع وأحداث سبقت الإشارة لها في كتابات سابقة، وهي إشارة أحسست أحياناً بأنها لم تكن كافية لإضاءة كل الجوانب المرتبطة بما حدث، أو وجدت نفسي هنا مضطراً للتذكير بها، بحكم السياق تارة، ومراعاة للقرّاء خارج الوطن، وإن كان القارىء سيلاحظ أنني حرصت، بقدر الإمكان، على إعادة الصياغة، لكي لا يبدو الحديث وكأنه قهوة أعيد تسخينها، لا تشرب إلاّ على مضض.

وليس في نيتي أن أعتذر عن ثقوب الذاكرة أو مسحة الذاتية أو شبهة الإنحياز، فأنا لا أزعم أنني أكتب التاريخ أو أقيّم الرجال، ولكنني أقول بكل تواضع، أنني أكتب للتاريخ، وأسجل الأحداث والوقائع كما عشتها، وكما رأيتها، وكما أحسست بها، أما غير ذلك فهو دور المؤرخين النزهاء، القادرين على غربلة «المقروءات»، واستخراج الزبدة، وزبدة الزبدة، والتفريق بين الزَبَد وبين ما ينفع الناس.

وفي كل ما كتبت، فإنني لا أعد القارىء بأكثر من أن أكون صادقاً في التعبير، مخلصاً في العرض، وهذا يعني أنه إذا كان هناك نسيان فلن يكون هناك تناس، وإذا كان هناك قصور فلن يكون هناك تقصير، وإذا كان هناك إختصار فلن يكون هناك بتر، وإذا حدث وأن كان هناك تقليم فسينصب على الأسلوب، ولا يتعرض للمضمون بأي تشويه أو تقزيم، ولن يكون هناك ما يمنعني من الإعتراف بأنني أجهل بعض التفاصيل، وإن كنت أعد ألاّ أتجاهل ما أعرفه، وما يجب أن أتعرض له من تفاصيل.

ولعلّي أسمح لنفسي، مرة أخرى، بالقول، أن هذه السطور لا تدّعي لنفسها مهمة التأريخ للرئيس هواري بو مدين، الذي كان ملء

السمع والبصر في مراحل بالغة الخطورة من حياة الشعب الجزائري والوطن العربي والأمة الإسلامية، فهذا عمل يتجاوز طاقة الفرد.

وإذا كان بو مدين، الذي أحب أمته وآمن بمستقبلها وعمل له، يتعرض لكل هذا الجحود من الأمة، فإن ما يجب أن يعرفه البعض هو أن أمة تلتهم أفضل أبنائها وتستهين بخيرة رجالها تصبح، في لحظة ما، فريسة لأسوئهم وضحية لأكثرهم جحوداً.

ولعل هذا هو الدافع الرئيسي لإصدار هذا الكتاب المتواضع، لعله يكون انطلاقة نحو عمل فكري جماعي، يشرّف الوطن والأمة ويحمي أهم رصيد للشعب، وهو الرصيد البشري.

وتطوف بذهني، وأنا أختتم هذه المقدمة، كلمات ماكيافيللي المظلوم، وهو يقول:

«وإذا قدر لإمكانياتي المتواضعة وتجاربي المحدودة أن تجعل جهودي غير كاملة، فإنّ هذه الجهود، على كل حال، ستمهد السبيل أمام إنسان آخر، بإمكانيات أضخم، لتحقيق ما عجزت أنا عن الوصول إليه».

وأقول أنا . . . ذلك قصارى جهدي.

والله ولي التوفيق.

الجزائر في 18 مايو / أيار 1994

دكتور محيي الدين عميمور

انطباعات إذاعية(1)

عندما اختفى الشعار أحسست بأن جزءاً من حياتي اختفى معه، فقد كان يختصر كل ذكرياتي عن مرحلة من أهم مراحل حياتي، وربما كان ذلك الشعار، الذي يرمز للإذاعة والتلفزة الجزائرية، أول شعار يعرفه الجزائريون بعد العلم الوطني، وقبل أن تعرف شعارات السوناتراك والسوناكوم ومؤسسات أخرى كبيرة اجتاحها، كما اجتاح قلعة شارع الشهداء، زلزال إعادة الهيكلة، الذي زعم بأنه سيكحل العين فأفقدها البصر تماماً(2).

دخلت الإذاعة للمرة الأولى في بداية الستينات، بما يقرب من

---

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ العدد الأول ـ 22 فبراير 1993.

(2) ـ في بداية الثمانينيات، خرجت فكرة إعادة هيكلة المؤسسات الكبرى، ليمكن التحكم أكثر في تسييرها

وربما كانت الفكرة أساساً جيدة، ولكن لا يتوفر لدي دليل على أن الخلفيات كانت كذلك، والذي حدث هو أن المؤسسات فتتت، وبدأت تترنح تحت ثقل الجهاز البيروقراطي، وسنجد أن الإذاعة والتلفزة الجزائرية تحولت إلى أربعة مؤسسات، لكل منها مدير عام ومدراء وأجهزة إدارية ومالية وحظائر للسيارات.

وكان من أخطر ما حدث، في تصوري، هو اختفاء أسماء معظم المؤسسات التي أقيمت في الستينيات والسبعينيات، إلى الدرجة التي كادت توحي بأن هذا هو الهدف الرئيسي.

الصدفة، على متن سيارة حمراء يقودها عمّنا نور عبد القادر، ولم أكن أعلم أنها زيارة رتبها القدر، ليقول لي بأنني سأرتبط بالمؤسسة بأكثر من رباط.



مدير الإذاعة ـ هكذا تزوجتها ـ أي حاملاً ـ وهو ما يشير إلى الميراث الثقيل الذي تسلمه المدير الجديد مع منصبه

والذي حدث هو أنني بدأت أهتم بقضايا الإذاعة وأفرد لها عبر مقالاتي في مجلة «الجيش» مكاناً متميزاً، حاولت فيه أن أفسح تصوراً للعمل الإذاعي، وذلك عبر سلسلة من الأحاديث، لست أدري هل كان من حسن الحظ أم من سوئه أن أحداً لم يحملها على محمل الجد، وربما كان من أول الرسوم الكاريكاتورية التي نشرتها رسماً أعددته

بمناسبة تعيين مدير جديد للمؤسسة، وهو رسم لعله يصلح للنشر اليوم، كالأمس تماماً [1].

وتلقيت، بفضل اهتمامي بقضايا الإذاعة، الدروس الأولى في المرحلة التي تلت استرجاع الاستقلال، وكنت آنذاك أتولى مهمة مسؤول الخدمات الطبية بالبحرية الوطنية، وأمارس في الوقت نفسه مهام المحافظ السياسي للسلاح البحري العريق الناشيء (وليس هناك تناقض بين الصفتين فيما يتعلق بالبحرية الجزائرية، فهي تماماً كالدولة الجزائرية حديثة الولادة عريقة النسب).

كان محور تلك الدروس هو أن كل شيء مرهون بقيمة الرجال وبمدى ارتباطهم الوجداني بالعمل الذي يقومون به، وكان المحك الأول هو تلك المحنة الكبيرة التي عرفناها جميعاً خلال ما أطلقنا عليه يومها الأسبوع الأسود، الذي حدثت فيه هزيمة جوان 1967.

ففي بداية ذلك الأسبوع، اتصل بي الصديق المدني حواس ليطلب مني «إعداد تعليق سياسي على أحداث الحرب»، وأضاف «أو تعليقين»، وأضفت أنا ساخراً «أو ثلاثة أو أربعة»، فلقد كان أقصى جهدي هو كتابة مقال شهري.

والذي حدث هو أنني أصبحت، تحت تأثير حمّى الموقف، أكتب حوالي عشرين تعليقاً يومياً، يطيش أكثر من نصفها وتستفيد به سلة المهملات نتيجة لسرعة تطور الأحداث.

كانت المجموعة الرائعة التي قادت العمل الإعلامي، بمبادرات

---

(1) ـ مجلة الجيش ـ يوليو ـ أوت ـ أكتوبر (1965) ثم يناير ومارس 1966، والمجموعة موجودة في الجزء الأول من انطباعات (المؤسسة الوطنية للكتاب ـ 1986 ـ الطبعة الثانية)

ذاتية في أغلب الأحيان، تضم الإخوة المدني حواس ومحمد الهادي حمدادو ورشيد النجار وعيسى مسعودي (الذي التحق بالمجموعة متطوعاً، رغم أنه كان يحس بالنفور من المؤسسة) والشريطين الأزهري وعبد الرحمن، بالإضافة إلى القيادات التقنية، وآخرون سقطت أسماؤهم من غربال الذاكرة، وتتحمل هذه المجلة، التي نرحب اليوم بها، مهمة تذكيرنا بهم وبكل الذين كانوا في مستوى المهمة وعند حسن ظن الوطن.

غير أن هناك تجربة أخرى لا يمكن أن تنسى، وهي الحريق الهائل الذي التهم جانباً من المبنى المشترك للإذاعة والتلفزة، وكادت تحدث كارثة، لولا لطف الله، والمهم هو أن الإرسال الإذاعي والتلفيزيوني لم يتوقف، وقدمت النشرة المصورة في موعدها المحدد ودخان الحريق ما زال يملأ المكان، وكان الفضل في ذلك يرجع أساساً للرجال الذين حرصوا على ألا يتوقف صوت الجزائر.

خلال تلك المرحلة كلها عرفت المؤسسة عشرات البرامج التي جعلت منها، رغم قلة الإمكانيات، واحدة من أقوى مؤسسات المنطقة، وعاشت الساحة الوطنية، بل والمناطق الحدودية المجاورة، عدداً من الدرر الإذاعية والتيليفيزيونية، من بينها الحديقة الساحرة (وهي تذكرنا بالأمين بشيشي، واضع لحنها الإفتتاحي الذي كان بداية لخلق الذوق الوطني المشترك، ابتداء من موسيقى الأطفال)، وأفلام الصفصاف ونوّة (التي تذكرنا بطلبي) ومسلسل الحريق (الذي يذكرنا بمصطفى بديع) وبرامج بين الثانويات، وبرامج أخرى طاف عليها طائف من ربك...

وقامت الإذاعة بدورها، في ظل التلفزة، التي حظيت بالأسبقية في الاهتمام، لأنها كانت الزوجة الجديدة، كما يقال، عبر عدد من

البرامج المشوقة من بينها ألوان السائحي وهمسات أحلام مستغانمي، وعبر عدد من الأصوات من بينهم المخضرم أحمد فضلي.

وربما كانت الثغرة الرئيسية في العمل الإذاعي هو عجز شبكات البث عن الانتشار دوليًا وجهويًا، وأحيانًا، وطنيًا، وأذكر أنني، في بداية التسعينيات كنت، في الباكستان، ألتقط الإذاعة التونسية والمغربية ولا أتمكن من التقاط عدد من المحطات الإذاعية من بينها محطات ليزوطو وبوركينا فاصو والجزائر وغينيا بساو..!.

غير أن تجربتي المباشرة مع رجال الإذاعة والتلفزة كانت في المرحلة بين جوان 1971 ويناير 1984، وتستحق أن تروى بالتفصيل، في غير هذا المجال، لكن هذا لا يمنع من القول بأنها كانت دعماً ليقيني بأن كل شيء مرهون بقيمة الرجال وبعزيمة الرجال، وأشهد أنني استفدت كثيراً من رجال الإذاعة والتلفزة الذين سعدت بعملهم معي، وإن كنت اليوم عاجزاً عن سرد كل الأسماء، لضيق المجال وكثرة ثقوب الذاكرة.

واليوم، أرحب بمجلة الإذاعة بنفس القناعات ونفس المشاعر، ولا أخفي أملي في أن يصبح الاسم يوماً «مجلة الإذاعة والتلفزة»، التي تصدر عن مؤسسة واحدة أو موحدة، تسترجع الشعار الذي اشتقت إليه لأنه جزء من تاريخ الاستقلال وجزء من حياة كل منّا [1].

وتبقى، في هذا العدد، كلمة.

فالقضية ليست عودة إلى نفس تنظيم السبعينات، ووضع كل ما تم بين قوسين، لأن ذلك يتناقض مع فكرة التطور في حد ذاتها، لكن ما أتصوره هو دراسة الإنفصال والتمسك بما تحقق من إيجابيات،

(1) ـ أعيد الشعار بعد شهور من كتابة هذا الحديث، ولعلها مجرد صدفة ..

والمؤكد أن هناك في كل إنجاز سيء جانب مفيد، تماماً كالخمر والميسر، وفيهما إثم كبير ومنافع للناس.

ولعل من المنطقي أن ندرس تجربة هيئة الإذاعة البريطانية، وربما كان من المفيد أن نفهم أن مستويات الوحدة متعددة، وإذا لم تكن الوحدة الإندماجية ممكنة فهناك صور عديدة للاتحادات الفيديرالية والكونفيديرالية، لكن المؤكد هو أن علينا أن نتجاوز مأساة إعادة الهيكلة، ونتائجها واضحة في كل المجالات.

ويبقى على المجلة الوليدة أن تعد لذلك وتستعد له.

في المدينة المحرمة... [1]

كان من حسن حظي أن حظيت بمرافقة الرئيس الراحل هواري بو مدين في زيارته التاريخية للصين، البلد الذي كان بالنسبة لي لغزاً، وخاصة ما يتعلق بالثورة الثقافية وبشعاراتها، التي ترجمت لنا بالعربية عن الفرنسية فضاع لبّ المعنى، وإلاّ فكيف يمكن أن أشرح شعاراً سياسياً يقول «تتساقط الأزهار فماذا يفعل الإنسان»![2].

ولم تكن رؤية ماوتسي تونغ حدثاً عادياً، فهو لم يكن يستقبل إلاّ أعلى المستويات من القادة، وعادة لا يوضع الوقت المحدد للإستقبال في البرامج الرسمية، لكن يمكن تخيل الموعد في يوم لم تخصص له نشاطات هامة، أو جزء من يوم لم تكن فيه نشاطات على الإطلاق، ويأتي الأمر بالإستعداد دائماً في اللحظات الأخيرة.

وفي أمسية باردة من فبراير شباط 1974 تتابعت سياراتنا خلف سيارة الرئيس بو مدين، واتجه الموكب نحو المدينة المحرمة والشمس تميل نحو الغروب، وربما كان هذا جزءاً من عملية الإعداد النفسي للضيوف، وذلك بعد أن اجتزنا ساحة «تين إين منه»، التي

---

(1) مجلة الإذاعة ـ أول مارس آذار 1993.

(2) ـ تمت الزيارة في مارس 1974، وقد أشرت لها بالتفصيل في كتابات أخرى.



الرئيس بو مدين يقدم الدكتور عميمور للزعيم الصيني ماو

تصدرتها صورة ضخمة للزعيم الصيني، ما زالت هناك إلى يومنا هذا.

ودخلت السيارة في أزقة خافتة الإضاءة منعدمة الضجيج، بحيث شعرت وكأنني أخرج من زمن معين لأدخل زمنا آخر، أو كأنني أغوص في قلب التاريخ بمركبة الزمن، وزاد من رهبة الموقف سقوط رذاذ غطى السطح الخارجي لنوافذ السيارة، وتكامل معه بخار زفيرنا الذي تكثف على السطح الداخلي للنوافذ، وأحسست للحظات أنني معصوب العينين.

وتوقفت السيارة أمام مدخل المنزل بعد أن كانت السيارات التي تسبقها بروتوكوليا قد قامت بنفس الشيء، ونزلت من السيارة لألج مباشرة في مدخل منزل دافيء خافت الأضواء يلفه الهدوء ويتشبع هواؤه برائحة خاصة هي مزيج من عطور الشرق وبخوره، وكان شعوري هو أنني أدخل معبداً لا يتحدث الناس فيه إلاّ بلغة العيون.

واتجهنا نحو مكتبة الزعيم مجتازين ممراً طويلاً، الواحد بعد الآخر وحسب الرتبة الوظيفية، ثم دخلنا إلى المكتبة ـ المكتب من باب صغير، وكانت أمامي ثوان معدودة لألقي نظرة سريعة على صومعة واحد من عمالقة القرن العشرين، وبدت لي غرفة متواضعة قد يقل طولها عن 12 متراً وربما كان عرضها في حدود ستة أمتار، وارتفعت على الجدران المواجهة لبابي الدخول أرفف على شكل خزائن بدون أبواب، اصطفت عليها عشرات الملفات الكرتونية، بما يذكر بمصالح الأرشيف، بينما اصطف على جانبي بابي الدخول عشرات المصورين الصينيين بأضوائهم الكاشفة، وعلى بعد لا يمكن تجاوزه (وكان التصوير مقصوراً على المصورين الصينيين).

وفي أحضان خزائن الكتب وبالقرب منها، كان هناك عدد من المقاعد الفردية الوثيرة، صفت على شكل هلال مفتوح، وأمام المقعد الذي يواجه الباب مباشرة وجدت نفسي أمام «ماو تسي تونغ» واقفاًبشحمه ولحمه، وهو يمد يده لمصافحتي، والرئيس الراحل يقدمني له قائلاً «الدكتور فلان» (وكان الرئيس الراحل يناديني دائماً بالإسم المجرد، ولكنه يستعمل اللقب عند تقديمي لضيف أو لمضيف أجنبي، وهي لفتة أراها رائعة).

صافحت «ماو» وأنا أحدق في وجهه بمزيد من الدهشة والرهبة والفضول والإعجاب، وهو ما عكسته الصورة المرفقة إلى حد كبير.

كنت أتوقع، ربما بتأثير ما شاهدت من صور عملاقة وتماثيل ضخمة، وبتأثير ما قرأته من صفحات وصفحات تتحدث عن مميرته الكبرى وعن حياته الحافلة، أنني سأجد أمامي عملاقاً فارع الطول ضخم الجثة ناري النظرات حديدي القبضة زئيري الصوت، لكنني فوجئت بالطول العادي للزعيم الصيني، مع امتلاء في الجسم خاصة على مستوى البطن، وكانت نظرته هادئة وديعة، ويده تهز يدي في تؤدة ورفق، وهو يتمتم هامساً بكلمات سمعتها بصعوبة ولم أفهم منها كلمة واحدة، ولعلها كانت تعني شيئاً مثل «عسلامة... مرحباً... واش راكم؟».

وانتابني، للحظات، شعور بأنني أمام رجل طيب تجاوز سن التقاعد، ولم أستطع الوصول إلى استنتاج نهائي، هل كان يقود أم كان يقاد.

ويموت «ماو» بعد سنوات، وتشهد الصين زلزالاً هادئاً، الفرق

بينه وبين زلزال الإتحاد السوفيتي هو الفرق بين هذه الأمة التي تجسد حضارة ضاربة في أعماق التاريخ، تجمعها لغة قومية واحدة، بغض النظر عن اختلافات جهوية لا يزاحم الفرع فيها الأصل أو يتجاهله، وتلك الأمة التي اختلط حابلها بنابلها واختلطت حدودها بحدود أمبراطوريتها، فجمعت عشرات القوميات والأديان والمذاهب بقوة الحديد والنار، وعندما فشل المشروع الاجتماعي انهار كل شيء، وكاد القوم يرفعون على علمهم شعار «إرحموا عزيز قوم..».

ويحاول المراقبون الغربيون التعامل مع أحداث الصين بنفس مقياس الاتحاد السوفيتي، وهنا تبرز أهمية الارتباط بالمفهوم الحضاري للأمة، فقد فشلت كل محاولات الاستيعاب، ورغم كل المتغيرات والضغوط والشانتاج» فقد إلتزم الصينيون بأسلوب في التعامل، ينطلق من المعطيات الوطنية، ولا يضحي بمصالح الأمة، ولا يتجاهل ثوابتها، ولا يدير الظهر لمعالم سيادتها القومية.

وهكذا بقيت الصين صيناً، وذهب الاتحاد السوفيتي إلى الأبد.

وكان احتفال بيجينغ مؤخراً بعيد ميلاد «ماو» رسالة تقول للعالم أجمع أن الصين تتمسك بكل تاريخها وتعتز به، من كونفوشيوس إلى ماوتسي تونغ (الذي أصبح اسمه ينطق «ماوزيدونغ») وبأنها تفهم جيداً الفرق بين الاستراتيجية والتاكتيك، وبين ما يقال على الملأ، وما يحتفظ به للرفاق، وما يجب أن يقبر في الصدور، وبأن تصفية الحساب مع أشخاص لا تعني تصفية المبادىء النبيلة والاختيارات الكبرى التي ارتبطت بأسمائهم، وكانت في واقع الأمر تعبيراً عن حيوية الأمة كلها وعن عبقريتها، وبالتالي عن مكانتها في التاريخ [1].

---

(1) ـ الإسقاط هنا واضح بالنسبة إلى ما حدث في بعض أوطاننا.

ولم يسمع الصينيون من يعترض على الاحتفال بالزعيم الصيني، بحجة إنه أخطأ في هذا أو في ذاك، بل لعل الصينيين لم يسمحوا لأحد بالإعتراض، ولسبب بسيط، لأنهم أمة ودولة وحضارة.

هل يمكن أن أطالب بقراءة جديدة للحديث الشريف:

«أطلبوا العلم ولو في الصين».

النخلة والفئران[1]

ـ هل يمكن أن يتخيل الإنسان نخلة عربية شامخة تطل على الناس بشموخ وكبرياء وبساطة؟.

هذه هي الصورة التي وجدت عليها بنظير بهوتو، أول سيدة مسلمة تمارس الحكم منذ عهد شجرة الدر (ومعنى بنظير هو التي لا نظير لها).

والواقع أن أهم ما كنت أبحث عنه عند وصولي إلى إسلام إباد، عاصمة الباكستان، كان محاولة مقارنة الواقع بالأسطورة، فقد ذهبت إلى هناك وفي ذهني صورة خيالية لهذه السيدة التي جاءت إلى الحكم بعد الجنرال ضياء الحق، الذي أعدم والدها، والذي تعرضت هي وأمها في عهده إلى ملاحقات وصلت إلى السجن والتشريد[2].

كان ضياء الحق، الذي مثل الباكستان في جنازة الرئيس الراحل هواري بو مدين، قد استولى على الحكم بانقلاب عسكري في 1977 ، قدم إثره الرئيس ذو الفقار علي بهوتو لمحاكمة قضت بإعدامه، ولم تنجح في إنقاذه كل التدخلات الدولية، ومن بينها تدخل الجزائر.

---

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 8 مارس / آذار 1993 ـ والعنوان جديد.

(2) ـ عملت سفيراً للجزائر في الباكستان من أكتوبر 89 إلى يونيو 92.



السيدة بنظير بهوتو والدكتور عميمور والطفلة منال عميمور

ووعد ضياء الحق بإجراء انتخابات في حدود ثلاثة أشهر، تمددت حتى تجاوزت المائة شهر، قاربت الانتهاء عندما أجرى انتخابات رئاسية تميزت بمزيج من الذكاء والطرافة، حيث كان السؤال المطروح على الناخبين في ورقة واحدة مكوناً من شطرين لا بد من الإجابة عليهما بكلمة واحدة، إمَّا نعم أو لا، وهو ما يؤكد بأن الاستفتاء هو أكثر الممارسات الديمقراطية دكتاتورية [1].

كان الشطر الأول عمّا إذا كان المواطن يوافق على أن تكون الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، والثاني عمّا إذا كان يوافق على أن يكون ضياء الحق رئيساً للجمهورية.

ويمكن أن نتخيل النتيجة في بلد إسلامي مثل الباكستان.

هنا يأتي القسم المتعلق بالأسطورة، التي عجزت، حتّى اليوم، عن التأكّد منها رسمياً، والتي تقول بأن عودة بنظير مع أمها من المنفى، والاستقبال الرائع الذي خصتها به الجماهير جعلت ضياء الحق يفكر ألف مرة في الأسلوب الذي يمكنه من أن يحول بين بنظير والحكم.

وتتزوج بنظير حسب التقاليد الباكستانية، ثم ينتشر خبر حملها، ويقرر الرئيس ضياء الحق إجراء الانتخابات العامة في الشهر الذي تقترب فيه بنظير من موعد الولادة، حتى تكون في الحالة التي لا تسمح لها بالقيام بحملة انتخابية نشطة، وبالتالي تفقد فرصها في الفوز، فمن من المواطنين يمكن أن يثق في قدرة امرأة حامل على إدارة شؤون البلاد.

وهنا، تقول الأسطورة التي يرويها الناس في الباكستان، أن

---

(1) ـ أذكر دائماً بضرورة وضع الكتابات في الإطار الزمني والمكاني للنشر.

بنظير. وقد أدركت الخطة، أتخذت قراراً فاجأ الجميع، وكان هذا القرار هو ذهابها إلى المستشفى بعد الشهر السابع للحمل حيث أجريت لها عملية قيصرية، وهكذا وضعت حملها في الوقت الذي قررته، لكي تتفرغ للحملة الانتخابية.

لكن الرئيس ضياء الحق يقتل في حادث طائرة تحفه الألغاز، في أوت آب 1988، وتجري الانتخابات في نوفمبر من نفس العام، وتحقق بنظير فوزاً ساحقاً، وتتولى رئاسة الحكومة في ظل النظام الذي كان ضياء الحق قد أعد خطوطه الأساسية في تعديل دستوري.

في العام التالي فوجئت بتعييني سفيراً في إسلام أباد، وذهبت إلى هناك وأنا أتحرق شوقاً للقاء بنظير، وفوجئت في الباكستان بأن الكثيرين ما زالوا يتذكرون الخطاب الذي ألقاه الرئيس بو مدين في لاهور، في فبراير شباط 1974، وكثيرون سألوني عن بن بله وعن جميلة، وهو ما أعطاني أحياناً شعوراً بأن الجزائر عندهم توقفت عند حدود السبعينات.

رأيت بنظير للمرة الأولى عن قرب في احتفال رسمي أقيم بإسلام أباد، عندما وصلت إلى مكان الاحتفال مرفوقة بأعضاء حكومتها، وكان واضحاً من أسلوب تعامل أعضاء الحكومة معها، بمن فيهم أمها، السيدة نصرت بهوتو، أنها هي «المعلمّة».

كانت تسير بنوع من الخيلاء، يزيد من وضوحه طولها (1,76 م) ورشاقتها، ولباسها الباكستاني المتميز وأحمر الشفاء الفاقع الذي يتناسب مع لون بشرتها الوردية، ويعكس ذوق شبه القارة الهندية، ثم ألقت خطابها بلغة إنجليزية راقية، وبإلقاء رصين متميّز.

وفي نهاية الاحتفال أقيمت مأدبة غذاء غير رسمية، يجلس

المدعوون فيها حيث يريدون، وهناك فوجئت ببنظير وهي تجلس واضعة صحن الطعام في حجرها، ثم تغمس الخبز في الصحن وتأكل، في بساطة عاملة مصنع وفي رشاقة عازفة بيانو، وتجيب في نفس الوقت على أسئلة الصحفيين بذكاء وسرعة بديهة ودقة تعبير، وكنت أتابعها وأنا أستعرض في ذاكرتي صوراً لبعض من عرفت من رؤساء بعض الحكومات في بعض البلاد، وكانوا يبدون لي، مقارنة بها، كفئران خارجة من دورة مياه في ثكنة عسكرية نائية.

وأذكر أنها، وهي حامل للمرة الثانية (وقد وضعت الشهر الماضي مولودها الثالث وكانت بنتاً) كانت قبل يوم الوضع تقوم بجولات تفقدية عبر البلاد مستعملة أحياناً طائرة عمودية، وأفلت مني، وأنا أتابعها بإشفاق حقيقي، تعليق يقول أنني لو كنت طبيبها المعالج لكان لي شأن معها، وهو تعبير التقطته الصحيفة النشطة «عشرت حياة» ونشرته بأسلوب أكثر رقّة، دون الإشارة إلى القائل، ولكن بنفس الأسلوب الذي يشير فيه المرء إلى القط دون أن يسميه، فيتحدث عن حيوان منزلي لطيف يأكل الفئران وله ذيل طويل ويقول.. مياو.

وأصبت بانزعاج شديد عند قراءة الخبر في صحيفة «المسلم»، لكنني علمت من أحد مستشاريها أنها تقبلت الأمر بقبول حسن.

ثم قمت بتنظيم زيارة بنظير بهوتو للجزائر، وكان من أهم ما حرصت عليه تنبيه المصالح المعنية إلى أن بنظير لا تصافح الرجال، وهذا هو السبب الذي جعل الرئيس المستقال[1] يستقبلها في مدخل رئاسة الجمهورية ويداه معقودتان خلف ظهره، حتّى لا ينسى فيمد يده لها، وتكون أزمة.

---

(1) ـ الشاذلي بن جديد.

والذكريات عن الباكستان كثيرة غير أن هناك قضية لا بد من أن أشير إليها هنا لأنها تعبر عن نظرة الباكستانيين لمفهوم الدولة.

فقد أعلنت بنظير، خلال زيارتها للجزائر، في يوليو تموز 1990، عن إهداء خمسة آلاف طن من الأرز للهلال الأحمر الجزائري، ومنح الجزائر قرضاً بمبلغ 20 مليون دولار.

لكن بنظير تفقد منصبها بعد عودتها إلى الباكستان، ويتولى الحكم رئيس مؤقت، من خصومها السياسيين، ثم تنظم إنتخابات يفوز فيها محمد نواز شريف، ربيب الجنرال ضياء الحق، لكن الحكومة الجديدة، على خصومتها مع الحكومة السابقة، تتولى إرسال الأرز إلى الجزائر، وتعبر عن التزامها بالقرض الذي التزمت به بنظير بهوتو (وحتى مغادرتي النهائية لإسلام آباد في يوليو 1992 لم يكن القرض قد استخدم، رغم الموقف المتفهم الذي اتخذته الحكومة الباكستانية من الأحداث في الجزائر، وكنت، ولأسباب واضحة، قد حرصت على تنظيم زيارة أخرى للجزائر قام بها نواز شريف).

ويظل باب المستقبل مفتوحاً أمام بنظير إذا تمكنت من وضع الماضي بين قوسين، وتناست أحقادها، المشروعة، وفتحت مع الجيش ومع الرابطة الإسلامية صفحة جديدة [1]، فامرأة في مثل ثقافتها قادرة، إذا استفادت من الخبرات الموجودة في الباكستان، على أن تصنع الكثير، وأتصور أن تعايشها اليوم مع نواز شريف، الصناعي الباكستاني الشاب الذي فرض نفسه بهدوء ورصانة، هو خطوة على الطريق.

وهنا تبرز صورة أخرى من احترام مفهوم الدولة ومصالحها العليا

(1) ـ وهو ما حدث بالضبط بعد أقل من عامين إذ عادت إلى الحكم.

عند الباكستانيين، فمجرد تولّي كلينتون مسؤولية الحكومة الأمريكية، تم اختيار بنظير رئيسة للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الباكستاني، وهي التي لا تملك فيه أية أغلبية، لأن التحالف الحزبي الحاكم، بقيادة نواز، يعرف علاقاتها الطيبة بالقيادة الأمريكية الجديدة، ومصالح الوطن فوق الاعتبارات الحزبية الضيقة.

ويبقى أن الباكستان هي طرف هام في كل تعامل مع القارة الآسيوية، كدولة إسلامية كبرى دخلت النادي النووي بجهودها، وكطاقة اقتصادية هامة في مجال الزراعية والصناعات الخفيفة.

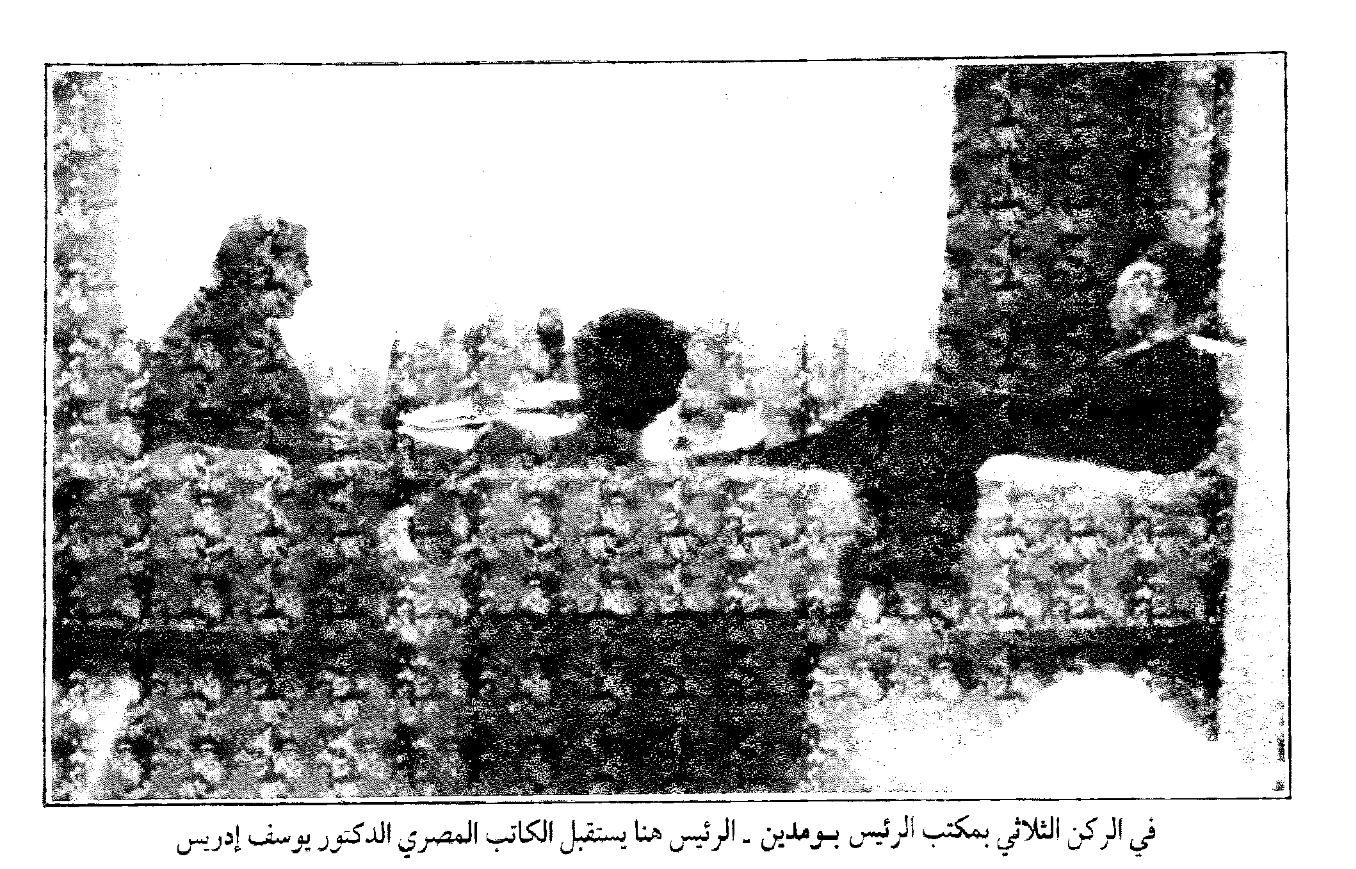
وما محمد إلّا رسول...(1)

كان الركن ثلاثي المقاعد في مكتب الرئيس الراحل هواري بو مدين هو المكان الذي قضى فيه الرئيس أغلب عمره الرئاسي، في الأيام التي لم يكن يقوم فيها بجولاته عبر الوطن، أو زياراته الرسمية خارجه.

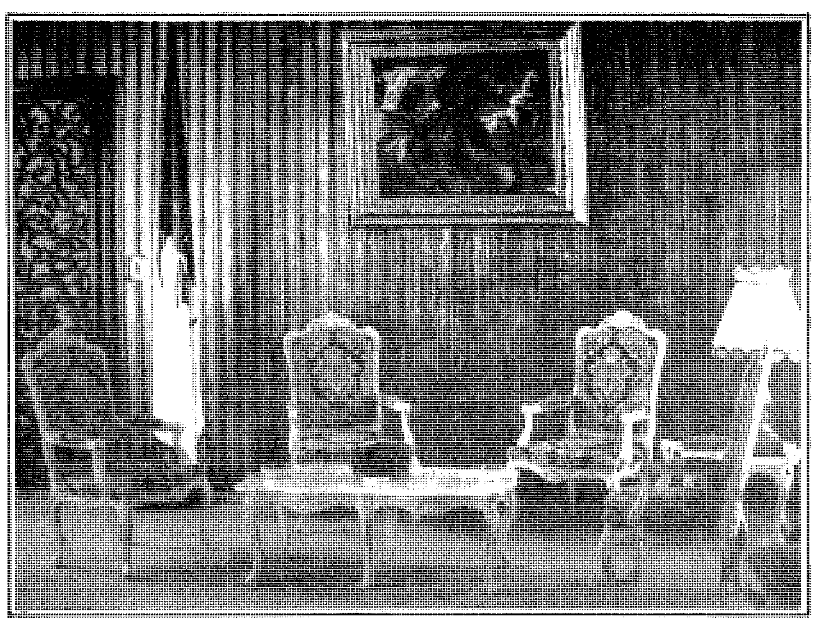
كان الركن هو أول ما يواجه الداخل إلى المكتب، الذي أصبح بعد وفاة الرئيس، جانباً من قاعة انتظار مجلس الوزراء، وكان الرئيس يجلس دائماً في المقعد الأيمن، سواء كان وحده أو كان يستقبل أحداً، حيث يوجد على يمينه باب ـ نافذة، يؤدي إلى شرفة ضيقة مطلة على ساحة الرئاسة، تمت تغطيتها في حياة الرئيس لتكون امتداداً للمكتب، فحرمته من لحظات كان يقضيها في الشرفة، خاصة في الدقائق التي تسبق آذان المغرب في شهر رمضان.

ويشكل الركن نتوءاً في غرفة المكتب نفسها، التي يطل بابها على ممر داخلي، وهو باب مزدوج، يفتح الباب الأول ثم يطرق الباب الثاني، المغطى بجلد صناعي، ويدخل الطارق بعد أن يسمع صوت الرئيس يقول «نعم»، وهناك يجد نفسه في مواجهة الركن، ويجد على

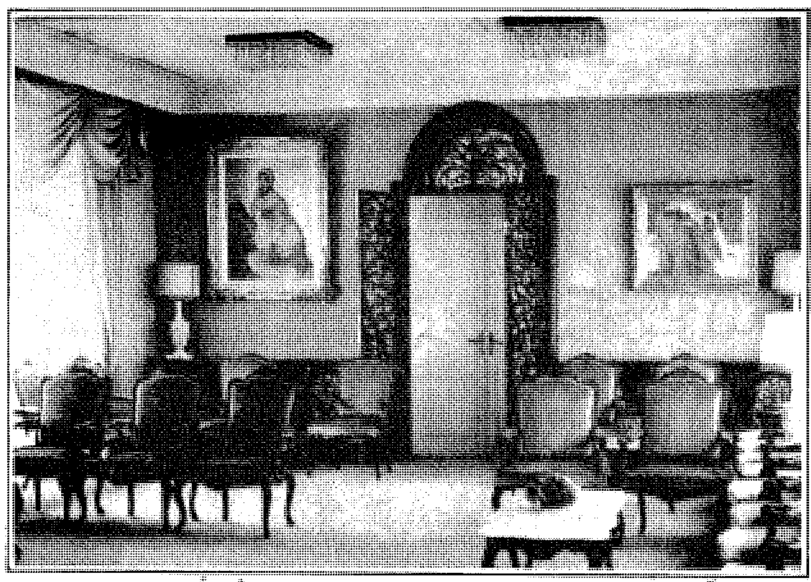
(1) ـ محلة الإذاعة ـ 15 مارس 1993 ـ وقد تم إثراء الموضوع، الذي سبق أن تعرّضت له في حوار.



في الركن الثلاثي بمكتب الرئيس بـومدين ـ الرئيس هنا يستقبل الكاتب المصري الدكتور يوسف إدريس



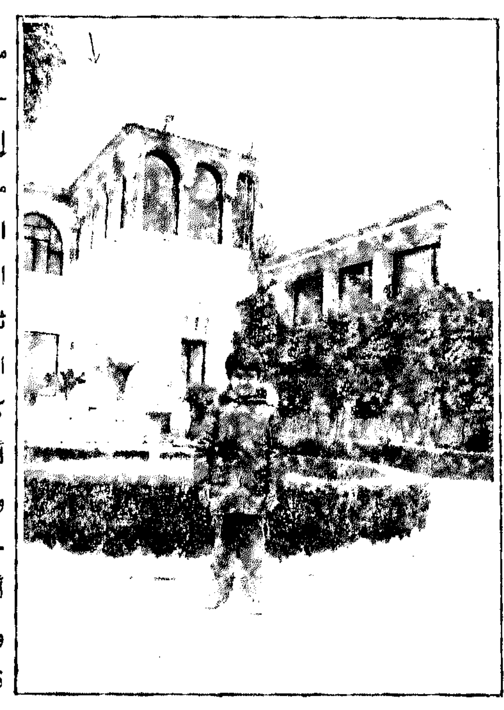
قاعة الاستقبال الكبري (نعم... الكبري) برئاسة الجمهورية في عهد الرئيس بو مدين، واللوحة من رسومات نصر الدين دينيه



الجانب الآخر من قاعة الاستقبالات الكبرى، واللوحات أيضاً للرسام إتيان دينيه. الذي اعتنق الإسلام ودفن في الجزائر

يساره مكتباً أمامه كرسيان، وعلى يمينه لوحة جدارية مصورة، بطول غرفة المكتب وارتفاعها، بها باب مزدوج يقود إلى مكتب الأمين العام للرئاسة، الذي كان يستطيع معرفة ما إذا كان الرئيس وحده، أو في استقبال أحد، عبر أضواء ملونة، يشعلها من البهو أحد رجال الحرس.

وكان بعض المساعدين أو الرفقاء يدخلون إلى مكتب الرئيس أو يخرجون منه عبر مكتب الأمين العام، بينما كان مساعدون آخرون يدخلون مباشرة، عبر الباب المزدوج المطل على الباب الداخلي، وعادة بعد إخطار مدير التشريفات، من باب الاطمئنان إلى أن الرئيس ليس مشغولاً، وهو الأسلوب الذي حرصت على استعماله، منذ الأيام الأولى لعملي في الرئاسة.



محمد الهلالي عميمور في حديقة الرئاسة
إلى اليمين قاعة استعملت مؤقتاً لاجتماعات مجلس الوزراء، وفي الأعلى القاعة التي أضيفت كامتداد للركن ثلاثي المقاعد، وكانت في الأصل شرفة غير مغطاة، كان الرئيس يقف فيها أحياناً، ليشم الهواء، وبعد وفاة بو مدين وبناء جناح جديد لديوان الرئيس أصبحت القاعة والمكتب ومكتب الأمين العام جزءاً من قاعة انتظار مجلس الوزراء

وجرت العادة أن يستقبل الرئيس ضيوفه الرسميين في القاعة الكبرى بمقر الرئاسة، أما عندما يتعلق الأمر بمساعدي الرئيس، أو بشخصيات ثقافية أو ممن يرتبطون مع الرئيس بروابط صداقة، فإن المعني يُستقبل في الركن الملحق بالمكتب، حيث يجلس في المقعد المواجه للرئيس (والضيف في هذه الصورة هو الكاتب المصري المعروف الدكتور يوسف إدريس). أما الكرسي الأوسط فلا يستعمل إلاّ إذا كان هناك شخص ثالث (وهو هنا كاتب السطور).

الآثاث بسيط، والزربية من طراز جزائري، ومائدة مستديرة توجد عليها عادة مطفأة الدخان وصحف اليوم والنشرة الإخبارية.

خلف الرئيس باب لا يفتح، يقود إلى ممر صغير، وعلى اليمين وفي مدخل الركن علم جزائري على حامل أرضي.

في هذا الركن اتخذ الرئيس بو مدين أهم قراراته واستقبل كل مساعديه، وليس هناك، ممن عملوا مع الرئيس الراحل بشكل مباشر، من لا يرتبط هذا الركن معه بالكثير من الذكريات.

كان الرئيس من الذين يسهرون طويلاً، ولهذا فإنه كان يصل صباحاً في وقت متأخراً نسبياً، إلاّ إذا كان مرتبطاً بموعد معين، أو كان تلقّى «الأمر» من مدير التشريفات، لينطلق مع مرافقيه في زيارة داخلية أو خارجية (وكان رحمه الله منضبطاً جداً فيما يتعلق بالمواعيد).

ولعل من ذكرياتي شخصياً في هذا الركن الساعات التي كنت أقضيها مع الرئيس في مراجعة عدد من خطبه الرسمية قبل إلقائها، والتي يكون قد أعطى التوجيهات بإعدادها، وتلقّى النسخة قبل النهائية منها، وحان وقت المراجعة النهائية.

كنت أجلس أمام الرئيس وفي يدي النص، وعندما يكون مستعداً للاستماع، يبدأ عذابي، إذ أشرع في القراءة، ويشعل هو سيغاره المشهور، ويتابعني جملة جملة وأحياناً كلمة كلمة.

ويوقفني أحياناً قائلاً «ألا تعتقد أن هذا التعبير. .؟» ثم يشير بيده بما يعني أنه ليس راضياً عن التعبير، وقد يقول متسائلاً «أليس المفروض أن نقول كذا؟»، ويحدث أن أتفق معه ويتم إجراء التعديل على الفور، ثم أعيد قراءة الجملة بعد تعديلها، ويحدث ألا أتفق، فأحاول مناقشته، فإذا اقتنع انتهى الأمر، وإذا لم يقتنع، كان يقول «فكّر ثانية»، ولم يحدث على الاطلاق أن قال بشكل تعسفي: «استعمل هذا التعبير بدلاً من ذاك».

ومن أهم ذكرياتي حول الخطب قصة خطاب كان يتضمن فقرة تقول، على ما أذكر «وما هذه الإنجازات الكبرى إلاّ دليلٌ على أن ثورتنا. . .» وعندما نطقت بالجملة عاجلني بالسؤال المحرج «دليل»؟ (بالضم) أو دليلاً (بالفتح)؟ وقلت على الفور «دليل» (بالضم) وعاجلني مرة ثانية بالسؤال «لماذا؟»، ولم أجد ما أجيبه به، إلاّ الصدق، وهو أنجح الأساليب للتعامل مع رجل لا يطيق السفسطة، قلت: أنا نسيت القواعد، واللغة أصبحت بالنسبة لي قضية موسيقية، وأفضل استدعاء الهادي (حمدادو)[1] فهو ما زال يتذكر القواعد.

كنت أقول ذلك وذاكرتي تعمل بقوة ألف حصان في محاولة لتذكر القاعدة، ولكن دون جدوى، ثم ألهمني المولى عز وجل بالحل.

وقلتُ للرئيس بحماس: «دليل» (بالضم)، وقبل أن يعيد سؤاله عن القاعدة قرأت: . . . «وما محمد إلاّ رسول. . .».

(1) ـ مساعدي الأول، وكان من طلبة القاهرة، وكنت أحرص على ترديد أسماء المساعدين ليألفهم الرئيس خاصة أولئك الذين يعرفهم.

وانفرجت أساريره وقال، وهو يغالب ضحكة «أكمل»، وهو ما حدث بالفعل.

لكن هناك نوعاً آخر من الخطب، لم يكن يراجع صيغتها النهائية، وهي ما اصطلح على تسميته بالخطب المرتجلة، وذلك باستثناء خطاب واحد، هو خطاب قسنطينة في 1974 ، على ما أذكر.

والواقع أن تعبير «الخطب المرتجلة» هو تعبير ظالم، فليس هناك شيء يمكن أن يكون مرتجلاً على مستوى القيادات التي تدرك مسؤوليتها عن مصائر البلدان والشعوب.

ذلك أن العالم يعرف نوعين من المسؤولين (والحديث هو عن رؤساء الدول) فهناك القادة أو الزعماء الذين تعتبر خطبهم محوراً أساسياً من محاور الدعوة لمشروع سياسي معين، وهناك الموظفون السامون الذين يشغلون «وظيفة» رئيس دولة.

بالنسبة للخطب هناك، باختصار، نوعان، الأول هو الخطب الرسمية، التي يُحسب فيها حساب كل كلمة، وهي عملية يمارسها كل رؤساء الدول، ويقوم بإعداد الخطب فيها فرد أو مجموعة أفراد، والخطب تلقى مكتوبة، ولا مجال فيها لارتجال أو مبادرات، إلاّ في القليل النادر، وبالنسبة للنوع الأول من الرؤساء فقط، وتحدث مصيبة عندما يتجاوز واحد الحدود المرسومة له.

ولعل من الاستثناءات المشهورة بالنسبة لإعداد الخطب الجنرال دوغول، الذي كان يكتب بنفسه النص النهائي لخطابه، ثم يحفظه عن ظهر قلب، ليلقيه دون قراءة، مع إضافة بعض الحركات المسرحية، وهو ما أخذه قادة آخرون عن الرئيس الفرنسي، الذي أخذه هو نفسه وطوره عن آخرين، لعل من بينهم أدولف هتلر.

- اللقاءات الدورية أثناء حرب التحرير
- الحالة المادية للجيش
- المرحلة القادمة 1962 - 1964 (الجيش الشعبي للاستقلال)
- حماية الحدود : الدفاع الوطني
- مواقع الناحية الثالثة و مشكل الحدود
- التثقيف الثوري : تنظيم الحزب. وتوضيح القضية
- الاستمرارية بين جيش التحرير والجيش الوطني الشعبي
- بناء القرى الاشتراكية
  العبادي والثورة الزراعية [illegible]
- [illegible] ــــــ بناء [illegible] الجديدة
- المشاريع الخاصة بالولايات
- منجم الذهب
- توحيد سعر المواد الأساسية في مستوى الوطن
- التعليم الابتدائي، تعدد [illegible]
  الخدمة الوطنية
- تجديد الحزب

نقاط لخطاب مرتجل بخط الرئيس بو مدين

النوع الثاني وهو ما اصطلح على تسميته بالخطب المرتجلة، وهي مقصورة على الزعماء والقادة من رؤساء الدول، من نوع بو مدين وكاسترو وعبد الناصر، وهذا النوع من الخطب محظور على الرئيس الألماني أو الهندي، أو على ملكة بريطانيا أو ملك السويد أو ملك البلجيكيين (وليس ملك بلجيكا، لأن استعمال البلجيكيين للغتين في الحياة اليومية نزع عنهم، رسمياً على ما يبدو، صفة الشعب الواحد الذي يسكن وطناً واحداً، أو ما اصطلح على تسميته الدولة ـ الأمة، كفرنسا مثلاً، التي ترفض أن تكون على أرضها أكثر من لغة وطنية واحدة، ولكنها تدفع إلى ذلك حيث تفترض مصالحها تفتيت الأوطان!).

ذلك النوع من الخطب، الذي يستعمل للتجنيد وللتوعية في مراحل خاصة من حياة الأمم، يمر بعدة مراحل، ويخضع لتوجيهات محددة من المسؤول الأول، تتعلق بتجميع المعلومات المطلوبة التي يستند إليها الخطاب، وهو ما تقوم به أجهزة متعددة في الدولة، بالإضافة إلى ما يجمّعه رئيس الدولة شخصياً عبر اتصالاته، ثم يعد غالباً نص وثائقي كامل، يحوله المسؤول، أو من يعهد له بذلك، إلى نقاط يرتجل الخطاب على أساسها، ثم تأتي المرحلة النهائية حيث يتحول النص المرتجل (الذي يكون عادة بلغة قريبة من مستوى المستمعين، والذي يمكن أن تتكرر فيه عبارات معينة أو تدخل فيه تعبيرات بلغة أجنبية) إلى نص نهائي باللغة الوطنية الرسمية، يقوم بإعداده، غالباً، مسؤول يحظى بثقة رئيس الدولة المطلقة، لأنه يصبح هو النص الرسمي الملزم، . داخلياً وخارجياً.

بالإضافة إلى هذا النوع من الخطب هناك بالطبع التوجيهات التي يعطيها رئيس الدولة لقيادات جماهيرية في مناسبات معينة، وهذه تُعطى

فيما بعد للصحافة، غالباً، على شكل بلاغات تضم الأفكار الرئيسية للتوجيهات، وهكذا تجري عملية التوجيه المباشر إلى قواعد المنظمات الجماهيرية المعينة.

وأذكر هنا، لتوضيح أسلوب العمل، أنني حملت للرئيس بو مدين، في السنة الأولى لعملي معه، بلاغاً أعددته عن لقاء له مع القيادة العمّالية، وذلك لكي أتلقى توجيهاته، ولكنه لم يلق نظرة واحدة على النص، وقال لي بهدوء «لقد قمت أنا بعملي، فقم أنت بعملك».

وأتذكر أنه، طيلة عملي في رئاسة الجمهورية، لم يحدث أن راجع الرئيس معي نصّاً لخطاب مرتجل، باستثناء خطاب واحد ألقى في ظروف متفجرة، وهو خطاب قسطنطينة في 1974، الذي راجعه الرئيس هواري بو مدين معي قبل نشره، ولست أذكر أنه اعترض على شيء معين، مما أعطاني الشعور بأنه كان يريد أن يطمئن إلى حسن التعبير عن قضية معينة.

وهكذا فليس هناك خطاب مرتجل على الإطلاق، ولقد حاول بعض رؤساء الدول، بناء على نصائح من بعض المساعدين، ثبت فيما بعد أن لها خلفيات معينة، حاولوا إلقاء خطب دون إعداد، أي مرتجلة تماماً، وكانت النتيجة تعبيرات مضحكة مثل: «الدول التي لا تعاني من المشاكل ليست دولاً (. . .) ونحن والحمد لله لا نعاني من مشاكل»، أو من نوع. . «إن منظمة عدم الانحياز. .» بدلاً من «حركة عدم الانحياز. .».

وتبقى قضية التصريحات الصحفية، والتعامل التليفزيوني والإذاعي والصحفي مع المسؤول الأول، ولهذا حديث آخر.

سامورا. . .[1]

عندما تحطمت الطائرة المقلة للرئيس الموزمبيقي سامورا ماشيل منذ سبعة أعوام، في ظروف لا تقل غموضاً عن سقوط طائرة ضياء



الرئيس سامورا ماشيل يحيـي الدكتور عميمور في مابوتو

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 22 مارس 1993، وقد قمت بإثراء للنص ليكون أكثر فائدة.

الحق، بعد ذلك بسنتين تقريباً، أحسست بأن إفريقيا قد فقدت آخر قادتها الأسطوريين.

كانت الموزمبيق، التي تحتل مساحة 800 آلاف كلم مربع على الساحل الشرقي لإفريقيا، المطل على المحيط الهندي، في مواجهة جزيرة مدغشقر، مركزاً للتجار العرب، قبل أن يتجه نحوها الغزو البرتغالي لينشب فيها مخالبه، ابتداء من القرن السادس عشر، مع كل من أنغولا وغينيا بيساو، وانتزعت استقلالها في 1975، بعد كفاح دامٍ ومرير قادته، إبتداء من 1964، جبهة الفروليمو، التي كان من أبرز قادتها سامورا موسى ماشيل، بعد أن تلقى تكوينه العسكري في الأكاديمية العسكرية الجزائرية، وظل يفخر بذلك حتى وفاته.

وكان انهيار نظام سالازار، في منتصف السبعينيات، إيذاناً بأفول شمس الإستعمار البرتغالي عن الدول الإفريقية، ومن بينها الموزمبيق، والتي تحقق لها الإستقلال تحت قيادة وطنية، تمكنت من تحقيق قدر هام من الوحدة والإنسجام حول سامورا، بفضل شخصيته الكاريزماتية، ودخلت إلى حظيرة الدول الإفريقية المستقلة دولة اتخذت لعملتها الوطنية إسماً عربياً هو «المثقال»، ويبلغ عدد سكانها اليوم حوالي أربعة عشر مليوناً، نصفهم أميون.

وتعرّضت الموزمبيق بعد استقلالها مباشرة إلى نزيف هائل في الإطارات، يذكرنا بالهجرة الجماعية للمستوطنين الفرنسيين من الجزائر، بعد استرجاعها للإستقلال، وكان واضحاً أن قوى الاستعمار الغربي ستحاول تخريب الإستقلال الناشىء بكل السبل الممكنة، إذا لم تتمكن من احتوائه، ويبدو أن سرعة انهيار النظام البرتغالي لم تمكنه من إعداد قوة ثالثة يسلمها زمام الأمور، وأضيف هذا إلى البعد الجغرافي

وإلى سيطرة سامورا ماشيل على الوضعية، وهكذا أصبحت الموزمبيق شوكة في حلق نظام جنوب إفريقيا العنصري.

والواقع أن عوامل كثيرة تحالفت على الموزمبيق لتخنق هذا البلد المكافح، الذي لم ينس ما عاناه خلال سنوات النضال، فكان سنداً قوياً للكفاح التحرري الإفريقي، وقامت الموزمبيق بدور هام لدعم كفاح زيمبابوي، التي كانت روديسيا، مما جعل نظام مابوتو يتحمل حجماً من الضغوط السياسية، لعله يتجاوز قدرة بلد واحد على التحمّل، وكان من أهم الضغوط تلك التي مارستها بريتوريا (جنوب إفريقيا) برعاية الأمريكيين، والتي وصلت إلى حد تنظيم عصابات مسلحة على تراب الدولة الفتية، حملت اسم «رينامو»، تشبه عصابات «يونيتا» التي تكونت في أنغولا تحت قيادة المرتزق سافيمبي، وتسببت في الحرب الأهلية التي تعاني منها أنغولا حتى يومنا هذا، وهو ما يذكرنا، إلى حد ما، بقصة تشومبي في الكونغو كينشازا، التي أصبحت الزائير.

ولأن التنسيق بين الإحتكارات الرأسمالية والكنيسة هو من تحصيل الحاصل فقد تعرض سامورا ماشيل (البروتستانتي) لغضب الكنيسة الكاثوليكية، وصل إلى حد ترويج الخرافات التي تقول بأن الجفاف والجراد هي تعبير عن غضب السماء على الزعيم الإفريقي العاق (ولم يزر البابا البولندي النشيط موزمبيق إلاّ في سبتمبر 1988، أي بعد وفاة سامورا).

ظل الرئيس سامورا على وفائه للجزائر، وسمعته شخصياً يعرض على الرئيس الجزائري في مطلع الثمانينيات استعداده لوضع مساحات شاسعة من الغابات تحت تصرف الجزائر لتستورد منها الخشب الممتاز الذي يصنع منه أفخر أنواع الأثاث، وهو بالطبع ما كان يتعارض مع

مصالح الذين يريدون استيراد الخشب (وعشرات المواد الأخرى، لعل من بينها غير الحيوي) من مناطق معينة تضمن لهم امتيازات معينة، ليس من المؤكد أنها تعود على الشعب بالفائدة.

وعانت الموزمبيق الكثير من تجربة تنموية ناشئة، تحالفت عليها قلة الخبرة وتفشي الأمية ومستشارو السوء وسوء تصرف السلطات.

وأصبحت المشاكل الأمنية المفتعلة، والتي كانت بريتوريا وراء معظمها، سبباً رئيسياً في زعزعة الإستقرار بتأثير مزدوج يرسم أسلوب عمل بالغ الذكاء، فالأعمال التخريبية في حد ذاتها، وخاصة أمام العجز عن مواجهتها بفعالية كافية، تمس بالإستقرار الوطني من جهة، وهي من جهة أخرى تخلق لدى السلطات الأمنية عقدة تدفع عناصرها غالباً إلى تجاوز الضوابط الأخلاقية للعمل الأمني، وهذا في حد ذاته، وبالإضافة إلى تجريد قوات الأمن من أهم الأسلحة في مواجهة الإرهاب، وهي دعم الشارع وتجاوب المواطنين، يعطي للقيادات الأمنية سلطات واسعة يغذيها الهاجس الأمني لدى القيادات السياسية، وفي لحظة معينة يمكن أن تختلط الأمور، فلا يعرف الإنسان، من يقود من؟

ومع ذلك فإنّ الصورة الجماهيرية لسامورا ماشيل لم تتأثر كثيراً، واستطاع الرجل أن يحتفظ، إلى آخر يوم في حياته، بذلك الحب والتقدير الذي تهبه الجماهير لرموز تحريرها، إذا كانوا من الذين لم يبتعدوا عن صفوفها، وظلّوا يعيشون آلامها ويرتبطون بآمالها ويجسدون تطلعاتها، والذين حافظوا على الإنسجام بين ما ينادون به من مبادىء وما يمارسونه في حياتهم اليومية من تصرفات، أي الذين ظلّوا أوفياء لمثل الكفاح الوطني، وبوجه خاص، الذين يحرصون على مخاطبة

الجماهير باللغة التي تستهدف القلوب دون أن تستهين بالعقول.

وهذا يذكرني بلقائي للمرة الأولى بهذا الرجل الذي كان يفخر بأنه من تلاميذ الثورة الجزائرية، وكان يتحدث مع الرئيس الجزائري باندهاش وهو يقول له: تصور أنك ما زلت عقيداً بينما أنا، الذي تتلمذ عليكم، أصبحت مارشالا (وكان هناك تقليد تم تغييره في منتصف الثمانينيات، كان يجعل من رتبة العقيد أعلى رتبة في الجيش الجزائري).

كان زعيم «الفريليمو» في خطبه مزيجاً من كاسترو وبورقيبة وسيكوتوري وموسوليني، فقد كان يتدفق في الخطابة مستعملاً كل جسمه، ويدور أحياناً حول نفسه ليتجه للجالسين على المنصة الرسمية، ثم يتوقف وهو يجيل بصره في الجالسين، ثم يدور مرة أخرى بجسده ويهز يديه في السماء، وكأنه يشهد السامعين على ما يقول، وكان صوته يتموّج مع معاني كلماته، والجماهير تتجاوب معه وهو يتابع ذلك التجاوب بما يضاعفه، بشكل ذكرني، ولا أعتذر عن المقارنة، بالسيدة أم كلثوم.

وكانت اللغة البرتغالية، التي يستعملها سامورا ماشيل بطلاقة واضحة، تضيف بلحنها المميز إلى الطابع المسرحي للخطاب السياسي.

لكن المصالح الإستعمارية تتغلب في النهاية على الرجل الذي وجد نفسه وحيداً فحاول الخروج من أسر العزلة بالتحاور مع أعداء لم يغفروا له مواقفه (والغريب هو أنني كنت أحس وأنا أنظر إلى وزير خارجيته سيشانو، ذي النظرة المميزة، أن هذا الرجل سيجلس يوماً في مكان سامورا، وهو ما حدث بالفعل).

ولعل الرئيس الموزمبيقي قد مات وفي قلبه غصة من العالم العربي الذي تجاهل وجوده، حتّى أن الدول التي استقبلته وتعاونت معه تعد على أصابع اليد الواحدة، ولم تعرف الموزمبيق، وفيها أصول عربية كما يقال، زيارة لأي رئيس عربي قبل الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري في بداية الثمانينيات، ومع ذلك بقي هذا البلد وفياً لشعاراته التحررية، ولعل حجماً هامّاً من متاعبه السياسية والاقتصادية كان يمكن أن يتضاءل لو قبل بفتح نافذة على الكيان الصهيوني، حليف نظام جنوب إفريقيا.

ولكن العالم العربي والإسلامي مع الأسف الشديد تجاهل موزمبيق ساموراً ماشيل، ولا أتصور أن ذلك كان لمجرد أنه نادى بالإشتراكية، التي كانت الطريق الوحيد أمامه وهو يخرج من حرب تحريرية ضروس، ثم وهو يواجه المؤامرات الأمريكية والأوروبية المتعاطفة مع نظام جنوب أفريقيا، ولكن لأن بعض القيادات لم تكن قيادات إسلامية واعية، بالمعنى الكامل للصفة وللتعبير.

ولقد كان من الممكن أن تؤدي نسبة ضئيلة من المساعدات، التي تدفقت على أنظمة من نوع نظام زياد بري وسيكوتوري والنميري، إلى جعل الموزمبيق، ومجالات الإستثمار فيها أكثر من متوفرة، حصناً تحريرياً يمكن أن يضمن لمسلمي جنوب إفريقيا الكثير من حقوقهم المهضومة، ويواجه عمليات التبشير التي تقوم بها الكنيسة الكاثوليكية، التي تصدى لها ساموراً ماشيل بكل عناد (ربما لاعتبارات مذهبية، وهو لا يغير من الأمر شيئاً)، ولكن قوى الغرب الصليبي تمكنت من الإنتقام منه عبر الحصار الاقتصادي والتخريب السياسي، إلى أن أسقطت طائرته في 1987، في حادث غامض لم تكشف أسراره إلى اليوم، وذلك بالقرب من قرية «نكوماتي» حيث كان قد وقع اتفاقاً مع

بريتوريا، في محاولة لتخفيف الضغط على نظامه.

وبمصرع سامورا، تفرغت القوى الاستعمارية لأنغولا، في الجهة المقابلة من أفريقيا، المطلة على المحيط الأطلنطي، ووضع الرئيس دوس سانتوس، خليفة أوغستينو نيتو، بين المطرقة والسندان، ليضطر إلى مصافحة جوناس سافيمبي، العميل الذي يقود منظمة «يونيتا».

وتقلص الوجود العربي في إفريقيا، التي يفترض أنها تشكل العمق الإستراتيجي للوطن العربي وللعالم الإسلامي، وذلك لمصلحة التغلغل الصهيوني.

وبكينا مرة أخرى ملكاً لم ندافع عنه كالرجال.

سي الحبيب[1]

(1)

أحب هنا أن أتوقف لحظات لأقول أن هذا الباب، على ما أعرف، هو باب جديد في صحافتنا الوطنية، أحاول فيه استحضار لقطات تاريخية،



الرئيس بو رقيبة في الجزائر

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 5 أبريل 1993 ـ وقد أثريت النص وجعلته على جزئين متتاليين.

عبر استثمار صور فوتوغرافية، تعطيني الفرصة لكي أضع على الورق كل ما يرتبط بذاكرتي حول ما تمثله، وهو غالباً شخصيات أو أحداث تاريخية.

وسيكون من بين ما استعرضه هنا قديم جديد وجديد قديم، وربما يكون هناك نوع من التكرار الذي يفرضه السياق، وربما كان هناك انسياق خلف تفاصيل قد تبعدني حيناً عن السياق الحرفي للموضوع، وإن كانت، بشكل أو بآخر، جزءاً من السياق السياسي المرتبط بالرجال أو بالوقائع.

ولعلي أذكر مرة أخرى بأن القاعدة التي يرتكز عليها تناول الشخصيات التاريخية هي مقولة شهيرة تعتبر الرجل الذي يمارس النشاط العام ملكية عامة، يتعامل معها الناس تعاملهم مع كل معالم الحياة اليومية العامة.

ولعل الرئيس التونسي السابق الحبيب بو رقيبة من أبرز القادة الذين تنطبق عليهم هذه المقولة، فقد فرض نفسه على حلبة السياسة العربية والإفريقية والدولية، بغض النظر عن تقويم ممارساته، وعن نقاط الاتفاق أو الاختلاف.

ويسجل التاريخ للحبيب بو رقيبة أنه لم يكن، كعدد ممن تبوأوا مراكز المسؤولية الأولى في بعض دول العالم الثالث، الذين جاؤوا، وبغض النظر عن كيف جاؤوا، ومكثوا، وبغض النظر عن كم لبثوا، ثم ذهبوا، وأيضاً بغض النظر عن كيف ذهبوا، ولكنهم ظلوا دائماً كجملة معترضة في تاريخ البشرية، وظلت فترة حكمهم كتلك الفواصل التافهة التي تربط بين برامج التلفزة الهامة.

ولن أحاول، اليوم على الأقل، التعمق في تحليل الظروف التي

برز فيها الزعيم التونسي، منذ بداية نضاله السياسي، عبر مسيرة الحزب الدستوري، قديمه وجديده، ثم فراره إلى مصر حيث نزل ضيفاً، مجهولاً وغير مرغوب فيه، على قسم شرطة السلوم، آخر نقاط المراقبة المصرية الحدودية غرباً، وهو ما ظل محفوراً في ذاكرة الرئيس التونسي طوال حياته، وسمعته منه أكثر من مرة، ولعله كان خلفية بعض مواقفه تجاه القيادة المصرية، التي كان يمثلها في ذاكرة بو رقيبة ذلك الشرطي المصري الذي لم يكن يعرف، وبتعبير الرئيس التونسي نفسه، أن بو رقيبة في تونس يُعادل سعد زغلول في مصر.

وتقوم الإنتفاضة الثورية في تونس على يد الوطنيين (أو الفلاقة كما كانت تسميهم السلطات الفرنسية، وهو تعبير شعبي يعني قطاع الطريق، أصبح فيما بعد يطلق على ثوار الجزائر، وربما أصبح الوقت أكثر ملائمة لتثمين تلك الإنتفاضة وإعطائها مكانتها في التاريخ، تكريماً لتضحيات شعب شقيق، ولمناضلين لعل أسماءهم لم تجد بعد مكانها في كتب التاريخ، ولمجاهدين لعل من بينهم من لم ينل من الإستقلال كل ما كان يرجوه).

وتزايد إزعاج الإنتفاضة التونسية للسلطات الفرنسية عندما قامت الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954، وعندما تزايدت الخطورة اتخذت فرنسا قرارها بتركيز جهودها ضد الثورة الجزائرية والتفرغ لقمعها، فكل شيء يضيع إذا ضاعت الجزائر.

ويقوم منديس فرانس بدور حاسم في حصول تونس على الإستقلال الذاتي، وهو ما يفسر اعتناق الرئيس بو رقيبة لسياسة المراحل، والتي كان نجاحها في نهاية الأمر، بفضل الظروف الخاصة بالمنطقة، انتصاراً للنهج السياسي الذي جسده الزعيم التونسي،

ومكنه، إثر عودته إلى تونس وبفضل ذكائه الخارق، من الإمساك بمقاليد الأمور، وتصفية كل الاتجاهات المنافسة.

وتؤدي ضربات الثورة الجزائرية إلى إنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة، التي كانت قد بدأت تنزف إثر الطعنات التي تلقتها، بعد فشل التحالف الثلاثي (مع بريطانيا وإسرائيل) في تحطيم نظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

وتقوم الجمهورية الفرنسية الخامسة بقيادة الجنرال دوغول الذي يضع كل الثقل الفرنسي، العسكري والاقتصادي، لسحق الثورة الجزائرية، ويقوده الفشل إلى قبول التفاوض مع قيادة جبهة التحرير الوطني (وللتفاصيل مكان آخر).

المهم هنا هو أن الرئيس بو رقيبة حاول الاستفادة من التطورات فطلب مقابلة الجنرال دوغول، الذي استقبله في رامبوييه يوم 27 فبراير 1961، ويقول دوغول في مذكراته (الجزء الرابع ـ الأمل) عن اللقاء «كان أمامي رجل مناضل وسياسي، ورئيس دولة يتجاوز طموحه ورغباته مساحة بلده (. .) وهو يدعم حالياً ثورة الجزائر، رغم أنه يخشى في الغد صعوبة جوار جمهورية فائرة (. .) غير أنه كان يعتزم أيضاً الحصول على بعض المكاسب، في الوقت الذي كانت الجزائر على وشك الحصول على المزيد منها» (ص ـ 113).

ويواصل دوغول قائلاً: «لقد أثار الحبيب بو رقيبة، بادىء ذي بدء، قضية بنزرت (. .) غير أنها لم تكن سوى وسيلة للوصول إلى الموضوع الرئيسي، فقد كان همه منصرفاً، بشكل خاص، إلى ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية (. .) ولا ريب أن النفط هو الذي أثار هذه الرغبة، إذ لم يكتشف في الأرض التونسية (. .) فهلاّ

يمكن تعديل الحدود بحيث تتمكن تونس من تملك الأراضي البترولية (. .) ولكني لم أتمكن من تلبية طلب الرئيس» (ص ـ 144 من نفس المصدر).

ويقول دوغول أن الرئيس بو رقيبة «أرسل فجأة»، بتاريخ 6 يوليو مذكرة تنطوي على التهديد، يطلب فيها أن تسحب فرنسا فوراً قواتها من بنزرت، وأن تقبل تعديل الحدود بين الصحراء وجنوب تونس (نفس المصدر: ص ـ 131).

وفي 18 يوليو أمر قواته بالهجوم (. .) وفي الوقت نفسه اجتازت فرقة تونسية كبيرة حدود الصحراء في أقصى الجنوب، (. .) ثم احتلت الموقع المعروف باسم الحد 232، ويبدو أن الحبيب بو رقيبة (والحديث دائماً للجنرال دوغول) قدر أن باريس ستمتنع عن إصدار قرار يتعلق باتخاذ تدابير واسعة النطاق، في الوقت الذي ستبتدىء فيه محادثات لوغران (بين جبهة التحرير الجزائرية والحكومة الفرنسية) ويتوقع الرأي العام الفرنسي والدولي إنهاء المنازعات في شمال إفريقيا، وكان يراوده الأمل بافتتاح المحادثات (معه) على أساس الأمر الواقع الذي أقدم عليه وتتحقق مطالبه، وبذلك فإن «المجاهد الأكبر» (اللقب الرسمي للرئيس بو رقيبة في تونس) سيستعيد في نظر العالم العربي (الذي كان يسيطر على شارعه الرئيس المصري جمال عبد الناصر) وقبل فوات الأوان، صفة العدو اللدود للاستعمار الفرنسي، ويحصل، من جهة ثانية، على الأراضي النفطية المنشودة.

ثم يستعرض الرئيس الفرنسي نتيجة المواجهة الدموية التي فقدت فيها تونس سبعمائة شهيد وعدة آلاف من الجرحى والسجناء، وهي

المواجهة التي كان واضحاً أن الرئيس التونسي اتخذ قراره فيها بصفة فردية، وبدون إشراك كبار المسؤولين التونسيين، في محاولة لتقليد الأسلوب الناصري، ويختم دوغول حديثه في مذكراته قائلاً: «ولم يبق للرئيس بو رقيبة سوى أن يعد خطأه وإخفاقه بمثابة خسارة لا تعوض. وسينساهما عندما يندمل الجرح الذي أصاب الصداقة بين فرنسا وتونس» (نفس المصدر).

وبدأت مع استقلال الجزائر مرحلة جديدة في التعامل بين القيادة الجزائرية وبو رقيبة، حيث كان الرئيس التونسي يحس بالنفور من الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلّه، الذي يتصوره حليفاً للرئيس المصري جمال عبد الناصر، وربما زاد النفور عندما دعي الرئيس الجزائري إلى مهرجان شعبي نظم بتونس بحضور بو رقيبة، وعندما أخذ الكلمة هتف ثلاثة مرات متتالية نحن عرب.. نحن عرب.. نحن عرب.

ويزعم البعض من خصوم الرئيس الجزائري الراحل هواري بو مدين، أن قرار التخلص من بن بلة اتخذ إثر هذا الهتاف، في مستوى بعض أفراد الدائرة المحيطة بالرئيس بو مدين، فعملت على تفجير الموقف بين الرئيس الأسبق والرئيس الراحل، رغم وطنية الإثنين ونزاهتهما، وإن كان المؤكد أن الرئيس التونسي لم يشعر بأسى شديد لعزل الرئيس بن بلّه، في جوان 1965، الذي كانت له أسبابه الداخلية

ولا بد لاستكمال الصورة من إيراد هذه الفقرات من مذكرات ف. كيربيتشينكو، ضابط المخابرات السوفيتية، الذي عمل تحت الغطاء الديبلوماسي في العاصمة التونسية خلال بداية الستينيات (صحيفة الشرق الأوسط 4 أكتوبر 1993).

«صادفت فترة وجودنا في تونس كلها مع حكم الرئيس بو رقيبة الذي كان يمسك بأعنة السلطة كلها، ويتمتع بمكانة لا تشوبها شائبة (..) لكن في لحظة تعرفي على البلاد بدأ الضعف يدب في بو رقيبة، وظهرت عليه بسرعة أعراض جنون العظمة (..) فمثلاً كان يعلن بكل جد في أحاديثه مع رجال الدولة والأجانب قائلاً (..) إنّ العالم يقوم على عدم الإنصاف، فأنا أكثر رجال الدولة والسياسة حنكة، بينما توليت حكم ليس الجزائر وليس حتى المغرب بل تونس الصغيرة» (..).

ويلخص كيربيتشينكو حديثه قائلاً بأن بو رقيبة «كان يفرض بعجرفة عبادة شخصه، التي اكتسبت طابعاً كاريكاتورياً هزلياً بمرور الزمن (..) ومن المهم بالنسبة إلى قائد البلاد أن يغادر المسرح في الوقت المناسب لكي لا يغدو أضحوكة للناس» (انتهى النص).

ولقد كان هذا شعوري شخصياً وأنا أتابع أحاديث الرجل التليفزيونية وتصرّفاته العامة.

ولقد التقيت الرئيس التونسي مرات عديدة في إطار الزيارات الرئاسية المتبادلة بين الجزائر وتونس، وكان شعوري في كل مرة رأيته فيها أنها هي المرة الأخيرة، وهو شعور يبدو أن الرئيس التونسي السابق كان خبيراً في زرعه لدى كل من يتصل به، والبعض يعزو سر استمراره في السلطة إلى هذا الشعور، فمن الذي يجد في نفسه القدرة على عزل رجل سيموت بعد ساعات، والذي حدث هو أنه كان هناك أكثر من سيناريو للخلافة، بنيت كلها على أساس الموت «المفاجىء» للرئيس بو رقيبة، الذي كان قد أعدّ ضريحه داخل أحد المساجد، ولم يكتف ببناء القبة لكن الحفرة نفسها كانت معدّة، وكان هذا كله جزءاً من المعالم التي تزورها الوفود الرسمية.

وكان أول لقاء مباشر لي بالرئيس بو رقيبة في بداية السبعينيات، خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الراحل هواري بو مدين للجمهورية التونسية، وعبّر فيها عن إرادة الجزائر في أن تكون الزيارة انطلاقة واعدة لمرحلة جديدة من مراحل العلاقات الجزائرية التونسية، التي عرفت الكثير من الجزر والقليل من المد، والكثير من السحب والقليل من الأمطار، بحكم حجم هام من العقد المترسبة من حقبات تاريخية ماضية، وخاصة خلال مرحلة الثورة الجزائرية.

وأتصور أن علي بتر الحديث واستكمال الموضوع في اللقاء القادم، فهذه القضايا ظلت طويلاً تعاني من عفة مصطنعة، كانت نتيجتها أن عدداً من الحقائق المغلوطة والأباطيل المؤكدة أصبحت كتلك العملة الرديئة، التي تطرد العملة الجيدة من سوق التعامل.

(2)

أحب، قبل مواصلة الحديث، أن أتوقف هنا لحظات لأوضح أمراً قد يضعني تجاهله في موقع المتناقض مع الأمانة التاريخية.

فحقيقي أن عدداً من السياسيين في بعض الدول الصغيرة التي تتعامل مع الجزائر كانوا يتصورون أن هذا البلد الكبير ينظر لهم من علٍ، ويعمل على أساس أن تكون له دائماً الكلمة الأولى والأخيرة، أو ما أسماه بعض الخصوم، سياسة الهيمنة.

ولعلّي، وقد عشت سنوات طويلة في الدائرة المحيطة بمركز صنع القرار، لعلّي أزعم بأن الرئيس بو مدين كان أبعد ما يكون عن هذه النظرة، دون أن يعني هذا أنه كان يقبل بوضعية يكون فيها آخر من يعلم (وهو ما يفسر غضبته المشهورة إثر اتفاق «جربة» بين الرئيس بو رقيبة والعقيد القذافي، والذي تكونت إثره وحدة اندماجية لم تعمر طويلاً، وكان الرئيس الراحل يطلق عليها ساخراً تعبير «زواج المتعة»، والواقع هو أنه كان لتلك الغضبة ما يبررها، فليس من المنطق أن يختلي رئيسان بعيداً عن سلطات بلديهما وقياداتها ليتخذا قراراً بوحدة اندماجية كاملة، هكذا بكل بساطة وبكل تناس لأهم قواعد الجغرافيا السياسية،



الرئيسان بو مدين وبو رقيبة في مطار العاصمة التونسية



وبتجاهل للتجارب سابقة التي تقول بأن الوحدة الحقيقية هي التي تبنى من أسفل، لبنة لبنة وقطاعاً قطاعاً، وبإشراك كامل للجماهير في اتخاذ القرار وفي تنفيذه).

كان الرئيس بو مدين يتصور، فيما فهمته منه وعنه، أنه ليس من مصلحة أي بلد أن يحجّم جيرانه أو أن يضعفهم، بل على العكس من ذلك، كان يرى أن الأمن الحقيقي، بمفهومه الإنساني الشامل، يتطلب أن تكون كل الدول المتجاورة قوية، بما يحقق التكامل بينها، ويؤدي إلى الانسجام في حركة المنطقة الجغرافية المعنية، وبالتالي إلى تمكنها من حماية مصالحها الجماعية، والمطامح المشروعة لكل بلد من بلدانها.

ولعله كان يرى أن دولة ضعيفة على حدود البلاد يمكن أن تقود إلى وضعية ليست بعيدة عن وضعية الإبتزاز، وهي في الأساس حالة فكرية يلجأ لها الضعيف بين الأقوياء، فيروح يساوم هنا ليحقق فوائد أكثر هناك، وهو في لحظة معينة يكون ثغرة خطيرة في الأمن الوطني، لأنه يمكن أن يتحالف مع من يدفع أكثر.

وانطلاقاً من هذا، على ما أتصور، كان تدعيم قوة الدول (أقول.. الدول) المجاورة خطأً استراتيجياً سار عليه نظام الرئيس بو مدين، الذي كان يبتعد عن كل ما يحمل شبهة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، ويقول أن التدخل قد يدفع بعض النظم إلى طلب الحماية الخارجية، وهي كارثة على المنطقة، ومن هنا أيضاً كان حرصه على ترسيم الحدود مع الدول المجاورة، حتى لا تكون الخلافات الحدودية قنابل موقوتة تنسف الجهود المخلصة لبناء الوحدة، وتعرقل التقارب بين الشعوب والتكامل الاقتصادي بينها، وهذا وذاك من أهم عناصر الوحدة.

والتزم الرئيس الراحل بتلك السياسة في تعامله مع المنطقة، لكن كل شيء انهار مع قيام مشكل الصحراء الغربية، ولهذا حديث آخر.

في ذلك الإطار كانت زيارة الرئيس بو مدين للجمهورية التونسية، والتي أحتفظ لها بأروع الذكريات.

كنت أقف في مطار قرطاج أثناء عزف السلامين الوطنيين، الجزائري والتونسي، على بعد أمتار معدودة خلف المنصة الشرفية التي وقف عليها الرئيس بو رقيبة بقامته القصيرة، وعلى يمينه، وكما يقتضي البروتوكول، الرئيس بو مدين، بطوله الفارع.

وتذكرت آنذاك رواية راجت حول لقاء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالرئيس الحبيب بو رقيبة قيل فيها أن أول سؤال سمعه الرئيس المصري من نظيره التونسي كان تساؤلاً استنكارياً يقول: «لماذا أنت طويل وأنا قصير؟».

وتنتهي المراسم البروتوكولية في مطار قرطاج، ويركب الرئيسان الجزائري والتونسي سيارة مكشوفة سارت نحو قلب العاصمة التونسية، التي استقبلت بو مدين بحماس كبير وبحفاوة بالغة، مما ترك في نفسه أثراً عظيماً.

وكنت أنا أتابع السيارة المكشوفة التي وقف فيها الرئيسان لتحية الجماهير، يغمرني الإحساس بأن هناك شيئاً غير طبيعي في الصورة التي أراها، وسرعان ما أدركت بأن سبب ذلك الإحساس هو أن الرئيس بو رقيبة كان يبدو أطول من ضيفه.

وعند الوصول إلى قصر قرطاج كان أول ما فعلته التسرّب إلى حيث السيارة المكشوفة لأرضي فضولي، وهناك فهمت أن بو رقيبة كان يقف على كرسي خاص وضع في أرضية السيارة، حتى يبدو دائماً أطول

من ضيفه، ولا أنكر أنني أصبت بخيبة أمل، لأنني لم أكن أتصور أن الزعماء في هذا المستوى يقومون بما يفعله رجل يعرف الناس كلهم أنه أصلع، ولكنه يصر على استعمال باروكة شعر واضحة الإفتعال.

لكن خيبة الأمل الكبرى كانت خلال المباحثات التي بدأت بمونولوج طويل استعرض فيه الزعيم التونسي مراحل كفاحه، من وجهة نظره بالطبع، ولم ينس قصة احتجازه في قسم شرطة السلوم، ولم يتردد في استعمال التعبيرات التي تجسد رأيه في ضابط الشرطة المصري، الذي لم يعرف اسم وقيمة بو رقيبة (وعرفت فيما بعد أن في تونس شارع يحمل اسم الرئيس جمال عبد الناصر، وهو أمر يشرف نظام بو رقيبة، كما أن هناك شوارع بأسماء الكثير من قادة العالم، ولا أعرف إن كان الرئيس الجزائري الراحل من بينهم أم لا).

وطاف بنا بو رقيبة أحد أجنحة القصر، الذي علقت على جدرانه صور فوتوغرافية ولوحات زيتية تمثل بو رقيبة في مختلف أطوار حياته، ومن بينها لوحة تمثله وهو ملتح، وكان في أحد ممرات القصر الرئيسية عدد من اللوحات الزيتية التي تمثل «بايات» تونس قبل النظام الجمهوري، وهو أمر جدير بالتقدير، لأنه يساهم في ترسيخ مفهوم الدولة ويؤكد عمقها.

وفي اليوم التالي قيل لنا أننا سنزور أحد المعالم التاريخية الهامة، وجدنا عند الزيارة أنها الزنزانة التي احتجز فيها بو رقيبة أثناء الإحتلال الفرنسي لتونس، ثم اصطحبنا رجال المراسم إلى الضريح المعد للرئيس التونسي، وكدت أنسى نفسي وأقرأ الفاتحة.

ثم قمنا، رفقة الرئيس التونسي، بزيارة لمناطق متعددة في القطر الشقيق، من بينها القيروان وجربة.

كان استقبال تونس للوفد الجزائري بالغ الحرارة والود، ويمكنني أن أقول دون مبالغة أنها كانت من أروع الزيارات التي قمت بها، ونجحت مشاعر الحب والأخوة التي أبداها التونسيون في مختلف المستويات في خلق تجاوب كبير لدى الوفد الزائر، كان من المؤكد أنه سيكون قوة دافعة لإنعاش العلاقات بين البلدين.

لكن هذا لم يمنع تفاعل بعض الأحاسيس السلبية في نفسي، وأنا أتابع أسلوباً في التعامل مع رئيس الدولة يختلف عن الأسلوب الذي عهدناه في الجزائر، فقد كانت قصائد مدح الرئيس تكاد تشكل جزءاً رئيسياً من برامج الإستقبالات الشعبية، واكتشفت من بين مرافقي الرئيس التونسي عدد من الأشداء، مهمتهم هي حمل الرئيس على الأعناق عند كل تجمع للجمهور أمامه، وكان واضحاً أن لعقدة القِصَر دور في أمر كهذا، أي أنه ليس أمراً مرتجلاً.

وخيل إليّ أن العديد من المسؤولين التونسيين يتفننون في إرضاء الرئيس، الذي كان يبدو لي أحياناً كملك أكثر منه كرئيس منتخب، وأحياناً أخرى كمريض علاجه هو المديح

وكنت أقول لنفسي، وأنا أتابع كل هذا «لعله لا يكون أمراً معدياً.»

وبالفعل، فإن العدوى لم تنتقل للرئيس بو مدين، ربما بحكم اختلاف النشأة والتكوين بالنسبة للرجلين، ثم عدم تطابق ظروف النضال وأساليبه، وبالتالي تباين الأسلوب الذي يتعامل به كل منهما مع رفقائه ومساعديه، ويواجه به التزامات الدولة، بالإضافة إلى تناقض نظرة كل منهما إلى عدد من معطيات السياسة الجهوية والعربية والدولية.

والواقع أنه لو كان الرئيس بو رقيبة في غير تونس لكان المتوقع أن تكون علاقاته مع الرئيس الجزائري الراحل علاقات تنافر تنعكس على العلاقات بين البلدين، لكن التزامات الجوار والإحساس بوحدة المصير، بالإضافة إلى الحيوية، المتسمة ببعد النظر، والتي تميز بها نشاط العديد من الشخصيات السياسية في البلدين، وانطلقت أساساً من إدراك ما يمكن أن يحققه دعم العلاقات الجزائرية التونسية من فوائد للبلدين وللشعبين وللمنطقة بأسرها، تلك الحيوية المتسمة ببعد النظر مكنت من حدوث قدر كبير من التفهم، الذي ابتعد بالعلاقات، إلى حين، عن نقطة عدم التفاهم.

كان الرئيس بو مدين، فيما أحسست، يشعر بتعاطف كبير مع الشعب التونسي ويدرك معاناته ويتفهم آماله، كما كان يدرك بأن تونس بلد عظيم الطموح قوي الإرادة، وبقدر محدودية موارده المادية فإنه كان ثرياً بإمكاناته الفكرية وبإطاراته القيادية، التي اكتسبت تجربة معتبرة تشكل رصيداً هاماً للمنطقة كلها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وأتصور أن الرئيس بو مدين رأى في المشاعر التي عبّرت عنها الطبقة القيادية والجماهير الشعبية في تونس أكثر من مجرد ترحيب حار بجار عزيز يحل ضيفاً رسمياً على البلاد، وهو ما دفعني دائماً إلى الاعتقاد بأن الرئيس الجزائري اعتبر ذلك رسالة سياسية تفرض عليه التزاماً معنوياً تجاه الجار الشقيق، وهو ما أعتقد أنه جعله دائماً نصب عينيه، برغم مناورات بعض الساسة الذين تصوروا أن قضية الصحراء الغربية يمكن أن تكون وسيلة لانتزاع بعض المكاسب، وهو التفكير قصير النظر الذي عرقل العمل الوحدوي الحقيقي.

وفي نفس العام الذي تمت فيه الزيارة الجزائرية قام الرئيس بو رقيبة برد الزيارة، حيث استقبلته الجزائر بمثل الإستقبال الذي حظي به الرئيس الجزائري في تونس، ولم تنس المصالح المعنية في رئاسة الجمهورية الجزائرية قضية السيارة المكشوفة السقف، وهكذا وجد الرئيس التونسي كرسياً وقف عليه لتحية الجماهير، إلى يمين الرئيس بو مدين، الذي بدا في نفس طول الرئيس التونسي.

وفي هذه الزيارة، طاف الرئيس بو مدين بضيفه في مصنع الحديد والصلب بعنابة، وهو لا يخفي سعادته بهذا الإنجاز، الذي رأى فيه مصدر فخر واعتزاز، لا للجزائريين فحسب، بل لكل الأشقاء والرفقاء، ويبدو أن ذلك استفز حساسية الرئيس التونسي، فعلّق عليه قائلاً ما معناه أن للاستعمار فوائد لا تنكر، والدليل هو هذا المصنع الذي تركه للجزائريين.

وسمع بو رقيبة تعقيباً غاضباً يقول: «يا سي الحبيب، هذا المصنع وغيره لم نرثه عن فرنسا، بل بنته الجزائر المستقلة بسواعد أبنائها وبعرقهم، ولم يكن ذلك ممكناً إلاّ بفضل ثورة نوفمبر، ونتيجة لاسترجاع الإستقلال الوطني.

ولقد سمعت هذه القصة أكثر من مرة من الرئيس بو مدين، مما يدل على مدى تأثره بها، ولعلها، وحدها، تعطي صورة عن الفرق بين الرجلين، فكراً وأسلوباً واتجاهاً،

ولم يكن سرّاً أن بو رقيبة كان يحترم بو مدين ولكنه لا يرتاح له ولكل ما يمثله، في حين بدا أكثر ارتياحاً مع الرئيس الجزائري الذي خلف بو مدين، ولعل مما يؤكد هذه النظرة ما حدث في الثمانينيات، في أول زيارة يقوم بها الرئيس الجديد لتونس، ووقعت عينا بو رقيبة

على محمد الصالح يحياوي، الذي كان آنذاك منسق حزب جبهة التحرير، والرجل الذي كان الرئيس الراحل قد اختاره للمرحلة الجديدة للحزب في 1977، أي أنه كان مرتبطاً بالمرحلة البومدينية في ذاكرة الرئيس التونسي، الذي صرخ في وجهه وهو يصافحه «أنت! أعرف أنك لا تحبنا».

وفوجىء الجميع، واندفعت السيدة وسيلة بو رقيبة، حرم الرئيس، لتطيب خاطر المناضل الجزائري، الذي صفي بعد ذلك بشهور معدودة.

ويبقى أن بو رقيبة رجل دخل إلى التاريخ وترك عليه بصماته، ويبقى أن السلطات الجديدة في تونس تعاملت معه بعد خلعه بما يحفظ له كرامته، التي هي من كرامة بلده.

ولعل هذا في حد ذاته كان نتيجة لبعض البذور التي زرعها.

و . . . يضيع موعد مع التاريخ[1]

منذ ثمانية عشر عاماً، تمت أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس فرنسي للجزائر، وهي الزيارة التي قام بها، في مارس 1975، الرئيس جيسكار ديستان، الذي أبى إلاّ أن تكون أول كلماته الرسمية على



زيارة جيسكار ديستان للجزائر في 1975

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ أبريل 1993.

أرضها من ذلك النوع الذي يقال عنه، أول القصيدة كفر.

كانت المصالح الرئاسية المكلفة بإعداد الزيارة الرسمية قد بذلت جهداً مضاعفاً لدراسة كل التفاصيل، ولإتخاذ كل الاحتياطات الكفيلة بجعل الزيارة صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين، ولعل الصورة التي كانت تشكل خلفية مركز صناعة القرار الجزائري هي صورة التصالح الألماني ـ الفرنسي، الذي تم على يد كل من آديناور ودوغول، وربما أيضاً صورة الدور الذي يمكن أن يقوم به البلدان لبناء نظام عالمي اقتصادي جديد (جديد فعلاً) على ضوء خطاب الرئيس بو مدين لأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام السابق، باسم حركة عدم الإنحياز.

وربما كان هناك من يغذي أحلاماً، لعلها كانت أوهاماً، محورها الأمل في أن يكون القوم على الجانب الآخر من المتوسط قد تمكنوا من تجاوز آثار الحرب الجزائرية، وفهموا تعبير الرئيس بو مدين عن التمزيق النهائي للصفحة، وأدركوا أهمية النظرة المستقبلية للجزائر المستقلة، التي لم تلجأ في خطابها السياسي التجنيدي للأسلوب الصهيوني، الذي يرتكز على مواصلة إثارة عقدة الذنب عند خصوم الأمس، بأسلوب لا يختلف كثيراً عن الإبتزاز الرخيص الذي يحمل عادة اسم «الشانتاج» (ولقد أثبت التاريخ أن الأسلوب الصهيوني كان أكثر فهماً لتوازنات العصر، وأكثر فعالية في تحقيق المصالح العليا للكيان الصهيوني، ربما لأن مراكز صنع القرار في إسرائيل كانت أكثر استقلالية، ولم يكن فيها من يمكن اعتباره، أو ما يمكن اعتباره، ارتباطاً بمفاهيم التفوق الآري، أو امتداداً للفكر النازي، وهكذا لم تكن تلك المراكز تتأثر بغير معطيات الإنتماء القومي، المنصهر في بوتقة اللغة العبرية، التي جعلت اليهودي يعيش في حماية «غيتو» لغوي،

وتحت مظلة فكر صهيوني عدواني، كمن يعيش في حصن مرتفع يؤثر منه على الغير، ولكنه لا يتأثر بهم، وهي وضعية لم تتوفر لمركز القرار في الجزائر، الذي لم يكن يملك نفس المناعة، ونفس المقدار من حرية الحركة، لأن خصوم الإنتماء كانوا بين الصفوف، كما كان الطلقاء يوماً بعد فتح مكة).

ومن هنا أصبح الحلم وهماً.

ولعلي أتصور أن الرئيس بو مدين كان يأمل أن يتفهم خصوم الأمس ضرورة العمل لبناء «عالم ثالث جديد» يضم العالم الثالث المعروف، بالإضافة إلى أوروبا الغربية، يتمكن من أن يكون ضمان التوازن السياسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والمنظومة الاشتراكية من جهة أخرى، أي لا يكون عالماً ثنائي الإستقطاب، قد يصبح يوماً وحيد القرن.

كانت حركة عدم الإنحياز قد شهدت ديناميكية جديدة في قمة الجزائر الرابعة، التي عقدت في سبتمبر 1973 وترأسها بو مدين، حيث برز اهتمام أكثر بالبعد الاقتصادي للحركة، وربما كان للوجود الفعال الذي حققته منظمة الدول المصدرة للنفط أثر في تنامي آمال التمكن من إقامة منظمات إخرى، للحديد وللنحاس وللبوكسيت (الألومنيوم) والفوسفات، وكذلك للقهوة أو الكاكاو، أي لكل المواد الأولية.

وربما أمكن خلق تنسيق بين هذه المنظمات، يجعل منها العمود الفقري الاقتصادي لحركة عدم الإنحياز، وهكذا يمكن أن تتكون في العالم المعاصر كتلة سياسية اقتصادية جديدة، يتسّم جناحاها بالتكامل العضوي، حيث المواد الخام واليد العاملة والأسواق في جانب،



كل الجهود بذلت لتتم الزيارة على أحسن وجه، ولم يترك شيء للصدفة إلى اليسار العقيد قاصدي مرباح، مدير الأمن العسكري، وإلى اليمين الدكتور عميمور

والخبرة التقنية والطاقة التمويلية في الجانب المقابل، وهو ما يعني أن إمكانات التكامل كانت متوفرة، واحتمالات التنافس الفوضوي لم تكن مطروحة.

وربما كان هناك في الجزائر، بحكم الجغرافيا التي لا يختار فيها المرء جيرانه، وربما تأثراً بالمثال الفرنسي ـ الألماني، ربما كان هناك تصور في أن تتمكن كل من الجزائر وفرنسا من إقامة قاعدة من التفهم الذي يقود إلى التفاهم، يمكن أن يجعل من البلدين قطب ذلك الرحى ومحور ذلك النشاط، إنطلاقاً من حجم التحدي التاريخي، الذي تعبر عنه بتلقائية متكررة تلك الإنفعالات المتميزة التي يحس بها كل مواطن في أحد البلدين عندما يتعلق الأمر بالبلد الثاني، ولم يكن قد بلغنا أنذاك ما نسب لمسؤول فرنسي سام، قيل أنه همس لمن حوله قائلاً: «سأسترجع تلك الجزائر التي فرط فيها ديغول».

كانت الزيارة إذن حدثاً هاماً، حرصت المصالح المعنية، بتعليمات من الرئيس بو مدين، على أن توفر له كل فرص النجاح، كما حرصت، كما هو مألوف في مثل هذه المناسبات، على أن يكون هناك عدد من الرموز البرقية، التي تلتقطها أعين الضيوف ووسائل الأعلام الدولية، تكون مادة للتفكير والدراسة بالنسبة لمراكز صناعة القرار، في الجانب الآخر من المتوسط.

وربما كان من بين خلفيات الرسائل البرقية أنه إذا كان المضيف يرفع شعار طي صفحة الماضي، فلا بد أن يكون واضحاً بأن الجروح لم تندمل بعد تماماً، ولهذا فلا بد من أخذ مشاعر الشارع الجزائري بعين الاعتبار.

كان من المألوف خلال الزيارات الرسمية التي يقوم بها رؤساء

الدول الأجنبية للجزائر أن يتم إعداد أعلام ورقية صغيرة، يمثل كل منها علم الجزائر وعلم بلد الرئيس الزائر، وتوزع على تلاميذ المدارس الذين يلوحون بها وهم يصطفون على جانبي الطريق التي يسلكها الموكب الرسمي، لكن الذي لوحظ في هذه الزيارة بالذات أن التلاميذ كانوا يلوحون بأعلام ورقية ملونة، كل منها ذو لون واحد، ولا ترمز لأي بلد على وجه التحديد، وكان واضحاً أن العملية مقصودة للقول بأن الوقت لم يحن بعد لكي يلوح أبناء الجزائر بالأعلام الفرنسية.

والواقع أن المصالح المكلفة بالتنظيم المادي للزيارة، والتي تشمل أساساً مصالح رئاسة الجمهورية المكلفة بالتشريفات وبالأمن وبالإعلام، كانت تخشى، من بين ما كانت تخشاه، إفلات ردود فعل سلبية تصب ماء مثلجاً على ضيوف الجزائر، وهكذا بذلت جهود مضاعفة في مجال الاستعدادات المألوفة في الزيارات الرسمية، ومن بينها فحص اللافتات المرفوعة في الشوارع التي سيجتازها الموكب لافتة لافتة، وتم التأكد من أن صور الضيف الرسمية قد وضعت في الأماكن المناسبة، بالحجم المتناسب مع صورة الرئيس الجزائري، ومن أنها لا تعاني أي تشويه يمكن أن يؤوّل، وهذا كله بالطبع إضافة للإحتياطات الأمنية والتنظيمات البروتوكولية المألوفة في مثل هذه المناسبات، والتي أشرف على توجيهها كالعادة مسؤولو رئاسة الجمهورية، وبالدقة والفعالية والأسلوب، الذي جعل الجزائر مضرب الأمثال في تنظيم الزيارات الرسمية والمؤتمرات الدولية.

وأذكر هنا أمراً طريفاً لا يمكن أن ينسى، فقد كان السؤال الذي يقض مضجعنا يتعلق باحتمال إفلات صيحات غاضبة من وسط الجماهير، وبالأسلوب الذي يجب أن يواجه به فوراً أمر كهذا، خاصة

وأننا كنا، وللمرة الأولى على ما أذكر، قبلنا مبدأ السماح بالبث الإذاعي المباشر الذي أصرت عليه أجهزة الإعلام الفرنسية، بنوع من التحدي الاستفزازي الذي كاد أحياناً يوحي بالتشكيك في قدرتنا على التنظيم.

ولم يكن في أخلاقنا ولا من عاداتنا أن نفر من التحدي، أو أن نقبل، من جهة أخرى، بإهانة ضيوفنا.

لكننا، وحتى صباح يوم الزيارة، لم نكن قد عثرنا على وسيلة فعّالة نواجه بها موقف محرجاً كذلك الذي نخشاه، ثم جاء الحل البسيط فجأة، ولست أذكر من الذي اقترحه، وكان يتلخص في مواجهة أي شتائم توجه للضيوف بصيحات تشير إلى الشاتم بأنه pied noir [1] أو حرْكي سابق[2].

والواقع هو أننا لم نحتج إلى هذا، لأن الشعب الجزائري أثبت، كالعادة، نضجه ووعيه، ولم يحدث أن ارتفع صوت واحد، خلال الزيارة، بأي إهانة للضيوف، حتى في مدينة سكيكدة التي قام فيها الفرنسيون بمذابح لا تنسى.

ولا بد للأمانة من القول بأن الجماهير فهمت من مرافقة الرئيس بو مدين للرئيس الفرنسي في زياراته عبر الجزائر، وهو ما لم يكن جزءاً ثابتاً من كل الزيارات الرئاسية، أن بو مدين يضع كل ثقله لإنجاح الزيارة، وهو ما جعل كثيرين يعتقدون، إلى يومنا هذا، أن الصورة كان يمكن أن تتغير لو لم يرافق الرئيس الجزائري ضيفه.

ولعلي أذكر من بين الرسائل البرقية الرمزية التي أرسلت علنا

---

(1) ـ فرنسي مقيم في الجزائر.

(2) ـ عميل فرنسي.

نوعية السيارة التي استعملت عمداً لركوب الرئيس الضيف.

ويذكر الكثيرون أن السيارة الرسمية التي كانت تستعمل في الجزائر في السبعينات كانت السيارة الفرنسية من نوع سيتيروين «دي إس»، لكن السيارة التي وضعت تحت تصرف الرئيس الفرنسي كانت سيارة ألمانية من نوع «مرسيدس»، وكانت الإشارة واضحة في أن الجزائر ليست سوقاً مغلقة لأحد (والواقع هو أنني كنت أفضل، أن تستعمل سيارات ألمانية لركوب كل أعضاء الوفد، خاصة وأن الرئاسة كانت تستعمل لركوب إطاراتها السامية آنذاك سيارات من نوع B.M.W.، ولكنني لم أنجح في دعم هذا الرأي، الذي بدا مبالغاً بعض الشيء).

لكن الجانب الآخر لم يبد دائماً نفس الحرص.

فالرئيس الفرنسي بدا متعجرفاً منذ اللحظات الأولى لوصوله، وبدا لي شخصياً وكأنه يقدم نفسه كممثل للجنرال دوغول، «الذي منح الجزائر استقلالها»، حسب الزعم الفرنسي المعروف، والذي يتناقض مع الواقع الذي اعترف به الجنرال في مذكراته.

وكانت أول تصريحات جيسكارد الرسمية في المطار كلمته التي قال فيها «فرنسا التاريخية تحيي الجزائر المستقلة»، هكذا، بكل استخفاف بالتاريخ واستهانة بمعانيه وتجاهل للحقيقة التي تقول بأن الدولة الجزائرية التي عرفها القرن السادس عشر، وهزمت شارل الخامس (شارلكان) عام 1541، كانت أول دولة اعترفت بالجمهورية الفرنسية الأولى، وأقرضت حكومة الثورة آنذاك مبلغ خمسة ملايين من الفرنكات الذهبية (لم تسدد حتى اليوم) وعقدت معها سبعين معاهدة واتفاقية، وكان علم الجزائر الوطني، كما يقول غالبيير

Galıbert، يرفرف خلال القرن السادس عشر على باب عزون، بأشرطته الحريرية الثلاثة، الأحمر والأخضر والأصفر.

وسجل الرئيس بو مدين نقطة هامة عندما حضر شخصياً ببرنوسه الأسود المشهور، الحفل الذي أقامه السفير الفرنسي على شرف رئيسه، وكانت أول وآخر مرة دخلت فيها إلى مقر السفير، وما زلت أذكر أن الكثير من الفرنسيين الذين ظلوا مقيمين بالجزائر كانوا يتابعون حركة الرئيس الراحل والدموع في أعينهم تأثراً، وكان الصحفيون الفرنسيون يتابعون الرئيس بمزيج من الرهبة والإعجاب والإندهاش، وهم يصغون إلى حديثه بفرنسية ممتازة (تعرف الجزائريون مؤخراً فقط عليها، حيث كان الرئيس يعنفني، برقته المعهودة، إذا حدث أن بثت التلفزة جملة باللغة الأجنبية، التي كان يستعملها أحياناً لتوضيح فكرة معينة في حديث مع الإطارات).

وطبقاً للبروتوكول، ورداً على العشاء الرسمي الذي أقامه الرئيس بو مدين، أقام الرئيس الفرنسي مأدبة عشاء في مقر إقامته بقصر الشعب، رداً على العشاء الجزائري، وهناك تجلّت قلة الذوق وقصر النظر السياسي بشكل لم يسبق له مثيل، فقد فوجئت بعض الشخصيات الجزائرية المدعوة إلى هذا الحفل بأن البروتوكول الفرنسي، المسؤول عن تنظيم العشاء، جعل مكانهم في الصفوف الخلفية، بينما كان في الصفوف الأمامية جزائريون من مستويات عادية، تمت دعوتهم بحكم ارتباطهم بالسفارة الفرنسية، عائلياً أو اجتماعياً!..

ولأن القضية لم تكن قضية شخصية بل كانت قضية ترتبط بهيبة الدولة، ركب «الجن» عدداً من المستشارين برئاسة الجمهورية، كان من بينهم المرحوم سليمان هوفمان والحاج يعلا وكاتب هذه السطور، وقرروا الإنسحاب من الحفل، وكادت تكون أزمة، وأمكن حل الموقف

بصعوبة، ولكنه ترك في النفوس آ ثاراً بالغة، وكان تعليقي آنذاك أن «الجماعة» لا يريدون مصالحة من نوع اديناور ـ دوغول، ولكن مصالحة من نوع هتلر ـ بيتان.

ثم عُرف، بعد عودة جيسكار إلى بلاده، أنه اختار لكلبه اسم يوغورطا[1]، ولن أستطيع، أدباً، كتابة كلمات السباب التي تفوه بها المرحوم مولود قاسم، عندما سمع بذلك، وهو الذي سمى ابنه البكر «يوغورطا».

وانتهت الزيارة، التي اعتبرت فاشلة لأنها لم تحقق المطلوب بالفعل، أي بناء لعلاقة بين فارسين، بتعبير مناضل جزائري كبير، لأن القوم هناك كانوا يريدونها علاقة بين فارس و. . حصان.

وكان هذا هو سر التعديل الذي حمله خطاب الرئيس الجزائري الثالث في نهاية السبعينيات، حيث أضيف إلى التعبير الذي استعمله الرئيس بو مدين عن الصفحة التي طويت نهائياً تعبير. . .» «ولكنها لم تمزق[2]».

ولم تُردّ زيارة الرئيس الفرنسي، ربما لأنها اعتبرت كأن لم تكن، بتعبير مسؤول جزائري نقله صديقه بول بالطا (الذي كان البعض يسميّه محمد بالطا) في افتتاحية لصحيفة «لوموند»، [3] إلى أن جاء المطران، (أي ميتيران، بتعبير العقيد القدافي).

ولهذا حديث آخر.

---

(1) ـ زعيم جزائري مقاتل 104 - 188 قبل الميلاد.

(2) ـ وقد عرف أنني أضفت التعبير بنفسي، وسجل عليّ ذلك.

(3) كنت صاحب ذلك التعبير.

كاد الفقر أن يكون كفرا[1]

كانت العلاقة بين الرئيسين الهواري بو مدين وذو الفقار علي بهوتو علاقة من نوع خاص، ربما لأنها كانت، من جانب معين، علاقة تكاملية بين نقيضين إلى حد كبير.



الرئيسان بو مدين وبهوتو وعميمور يحاول الترجمة

كان بو مدين إبناً لأسرة جزائرية متواضعة، لم يعرف رفاهية العيش طفلاً أو شاباً أو رجلاً ناضجاً، وتتلمذ في مدارس شعبية متواضعة، وكان صورة صادقة للعصامي، فكراً وعملاً، ولعل خطبه من

(1) مجلة الإذاعة ـ 12 أبريل 1993.

أبرز صور العصامية، فالذي يرجع إلى خطبه الأولى ثم يقارنها بآخر خطبة يجد الفرق الشاسع، الذي يعود الفضل فيه أساساً لجهد الرئيس ولإرادته.

إلتحق الرئيس الجزائري الراحل بالثورة في أيامها الأولى، جندياً بسيطاً، وتدرج في مراتبها حتّى أصبح قائدها الأعلى، برتبة عقيد، لكنه لم يلبس الملابس الرسمية العسكرية بعد جوان 1965، ولم يمنح نفسه رتبة المارشال، كما يحدث في الدول المتخلفة، ولعل كثيرين نسوا بأن بو مدين، وهو مؤسس القوات الجزائرية المسلحة، اختار اللون الرمادي للملابس العسكرية الرسمية، حيث أن اللون الذي يرتبط دائماً بالجيش هو اللون الكاكي، وربما أراد بذلك أن يقول أن جيش الجزائر المستقلة هو جيش يختلف عن الجيوش الكلاسيكية، وأنه جيش لا مجال لمقارنته بالجيش الاستعماري، وربما كان هذا أيضاً هو الذي جعله يحرص على استبعاد تعبير «جادارمي» بالنسبة للدرك الوطني وفرض تعبير «دركي»، حتى باللغة الفرنسية، التي فرضت الجزائر عليها كلمة «مجاهد» ذات الدلالة الخاصة التي تختلف عن دلالة مقاتل أو مكافح، لكن البعض لم يفهم كل هذا، أو فهمه وأنكره بفعل الإستلاب.

أمّا ذو الفقار علي بهوتو فقد كان إبناً مدللاً لأسرة إقطاعية من منطقة السند، تلقى علومه في أرقى المدارس البريطانية، وكان معروفاً بنزعته الأرستوقراطية، التي أضافت لها حياته الجامعية في بريطانيا نظرة إنسانية معينة جعلته مهيئاً، في نظر الكثيرين، للإصابة بفيروس الإشتراكية.

عاش بهوتو المأساة الإنسانية التي واكبت تقسيم شبه القارة

الهندية، وخاض غمار السياسة إلى أن وصل إلى مرتبة رئيس وزراء، مروراً بمنصب وزير الخارجية، ثم عاش المأساة الثانية، وهي مأساة انفصال الباكستان الشرقية في مطلع السبعينيات، التي أصبحت، تحت قيادة مجيب الرحمن، تحمل إسم بنغلادش، وهي المأساة التي كان لبو مدين دور رئيسي في تضميد جراحها، وكان ذلك من أهم أسباب العلاقة الخاصة بين الرئيس الجزائري ورئيس الوزراء الباكستاني.

كانت الباكستان تستعد لاحتضان واحد من أهم مؤتمرات القمة الإسلامية، وكان ذلك في لاهور، العاصمة الثقافية للباكستان وعاصمة إقليم البنجاب (أي الأنهار الخمسة) وذلك في فبراير 1974 وكان المشكل هو أن الباكستان كانت تحت تأثير الصدمة، ولم يكن هناك من يتصور إمكانية مشاركة مجيب الرحمن في المؤتمر، لكن الرئيس بو مدين تمكن من إقناع الرئيس بهوتو بدعوة مجيب الرحمن، وبالفعل وصل زعيم بنغلادش إلى لاهور على متن الطائرة الرئاسية الجزائرية (ويذكرنا هذا بالدور الذي قام به الرئيس بو مدين في المؤتمر الإسلامي الذي كان قد عقد في الرباط، عام 1969 عندما أصر على حضور الرئيس الموريطاني مختار ولد داده، رغم أن موريطانيا لم يكن معترفاً بها آنذاك من جلّ الدول العربية والإسلامية، مجاراة للمغرب، وقد لقي بو مدين من ولد داده جزاء سنمّار، ولهذا حديث آخر يبرز صدق المثل القائل: اتق شر من أحسنت إليه).

كان بو مدين يعمل لتحقيق إجماع إسلامي فعّال يستكمل التضامن العربي، الذي كان من أبرز صانعيه، خاصة في المرحلة التي واكبت ثم تلك التي تلت قيام حرب أكتوبر 1974، والتي عرفت ما اصطلح على تسميته معركة البترول الثانية (على أساس أن المعركة الأولى كانت معركة التأميمات).

وكان الرئيس الجزائري يستعد في الوقت نفسه لحشد قوى العالم الثالث في معركة إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث كان قد دعا، باسم دول عدم الإنحياز، إلى عقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تدشن ما اصطلح على تسميته حوار الشمال مع الجنوب (وتم ذلك في نفس العام في نيويورك).

وكان هذا هو الجو العام الذي وثّق فيه الرئيس بو مدين علاقاته بالرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بهوتو، الذي يسجّل له أنه كان من بين الذين حذّروا الرئيس عبد الناصر من العدوان الثلاثي في الخمسينيات.

كان بو مدين يعرف أهمية الباكستان وأهمية دعم النظام الوطني الذي يمثله بهوتو، كما كان يدرك أبعاد الدور الإسلامي الذي يمكنها القيام به في آسيا، بالتنسيق مع بنغلادش، وبدعم لوجستيكي من الدول البترولية العربية، وهناك من يظن أن الرئيس الجزائري كان يخشى من انفراد قوى محلية أخرى بالساحة الآسيوية.

وربما كان مما يراود الرئيس بو مدين تصورات كثيرة حول إمكانيات التعاون الجزائري الباكستاني في مجال كان الحديث حوله يدور همساً، وهو ميدان التعاون النووي، حيث كانت الباكستان، بقيادة بهوتو، تعطي هذا الميدان اهتماماً كبيراً، إلى الدرجة التي دفعت البعض إلى القول بأن ذلك الإتجاه نحو امتلاك قوة نووية هو الذي أدى إلى التخلص من بهوتو، خوفاً. من ولادة ما سمي في الصحف الغربية القنبلة النووية الإسلامية.

وكان من أهم صعوبات اللقاء بين الزعيمين، الجزائري والباكستاني، قضية اللغة، والتي أمكن حلّها بفضل مترجم باكستاني

قدير، لعله ما زال يذكر ذلك إلى يومنا هذا.

أمّا إذا غاب المترجم أو كان بعيداً فإن العبء يقع على عاتق أقرب أعضاء الوفد الجزائري ممن يحسنون الإنجليزية، ولقد حدث لي ذلك شخصياً كما حدث للأخ مولود حمروش عندما طلب منه الرئيس أن يترجم للرئيس الباكستاني تعبير «كاد الفقر أن يكون كفرا»، وهو يشرح لبهوتو خطورة التفاوتات الرهيبة بين مستويات دخل المواطنين وضرورة تطبيق نوع من العدالة الاجتماعية تكفل حداً مضموناً من السلم الاجتماعية.

وما زال هناك اليوم في الباكستان من يعتقد بأن ذو الفقار علي بهوتو تأثر كثيراً بطروحات الرئيس الجزائري، وربما كان هو الذي أصر على بث خطاب الرئيس بو مدين في لاهور أكثر من مرة في التلفزة، بعد دبلجته إلى اللغة الأوردية، وأذكر هنا أنني فتحت جهاز التلفزة في صالون المنزل المخصص لإقامة الرئيس بلاهور، في انتظار انتهاء الرئيس من ارتداء ملابسه، وفوجئت بأن التلفزة كانت تبث خطابه بطريقة الدوبلاج، أي أن الصوت لم يكن صوت بو مدين ولكنه كان صوت المترجم باللغة الأردية، وعندما خرج الرئيس من غرفة نومه قلت له باسماً «لم أكن أعرف إنك تتقن اللغة الأوردية»، وتوقف لحظات وهو يحاول متابعة المترجم ومغالبة الإبتسام.

وأنا من الذين يعتقدون بأن الصليبية العالمية أعطت مؤتمر لاهور الإسلامي الأهمية التي يستحقها فعلاً، وتجلّى هذا في التعتيم الدولي على أشغال المؤتمر، ثم عرقلة إمكانية تحوله إلى قوة دولية مؤثرة، تبدأ معنوية وتنتهي سياسية اقتصادية.

وربما كان من الضروري التذكير بأن عدداً من أهم قادة الملسمين

الذي حضروا اللقاء وساهموا في تنشيطه لقوا حتفهم بعد سنوات قليلة، وهكذا اغتيل الملك فيصل، وأعدم الرئيس بهوتو، واغتيل الرئيس مجيب الرحمن، وتوفي الرئيس بو مدين، وهذا قبل أن تنتهي السبعينات.

وهكذا بدأ الإعداد للثمانينيات.

حمّام العقيد[1]

هذه صورة لعلها تختلف عن بقية الصور التي نشرتها تحت هذه الزاوية في أنها تذكرني بواقعتين متناقضتين. كما تتناقض العبرات والبسمات، ومختلفتين زماناً ومكاناً ومضموناً، وإن كان يربط بينها الرئيس الراحل الهواري بو مدين.

كانت مناسبة الصورة تشييع جنازة الرئيس هواري بو مدين، الذي توفي في ديسمبر 1978 ومكانها هو قصر الشعب، الذي كان رمزاًللسيادة الجزائرية، وظل، منذ استرجاع الاستقلال وحتّى منتصف الثمانينيات، المقر الرسمي لرئيس الدولة ولضيوف الجزائر من رؤساء الدول وملوكها، إلى أن تقرر «إرجاعه للشعب!» بقرار قد يكون له ما يفسره من الناحية الأمنية، لكنني لا أظن أن التاريخ سيتسامح في حكمه عليه وعلى من دفع لاصداره.

وهكذا تحول واحد من أهم رموز الدولة إلى امتداد لتلك الساحات العامة التي يقدم فيها الفولكلور الشعبي، وضاعت مع الأيام صور تربط قاعات القصر بأيام تاريخية، هي جزء من رصيد الأمة التاريخي ورمز لهيبة الدولة، من بينها صور تذكّر بضيوف القصر من

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 19 أبريل 1993.



على مدخل قصر الشعب، الرئيس السوداني جعفر نميري مودعاً من قبل الدكتور
عميمور بعد ترحمه على جثمان الرئيس بو مدين الجزائر: ديسمبر **1978**

كبار زوار الجزائر المستقلة من أمثال الملك فيصل والرئيس كاسترو
والرئيس عبد الناصر وشخصيات تاريخية أخرى، وتذكّر بأحداث وطنيا

بالغة الأهمية، من بينها اليمين الدستورية لرئيسين من رؤساء الجمهورية، وبأحداث دولية من بينها التوقيع على وثيقة استقلال عدد من الدول الافريقية، كما تذكّر بشخصيات استعمارية سادت ثم بادت، لأنها كانت دخيلة عليه، وربما كان من بينها الفرنسي دارلان، الذي كان أول من وقع اغتياله من الذين سكنوا قصر الشعب.

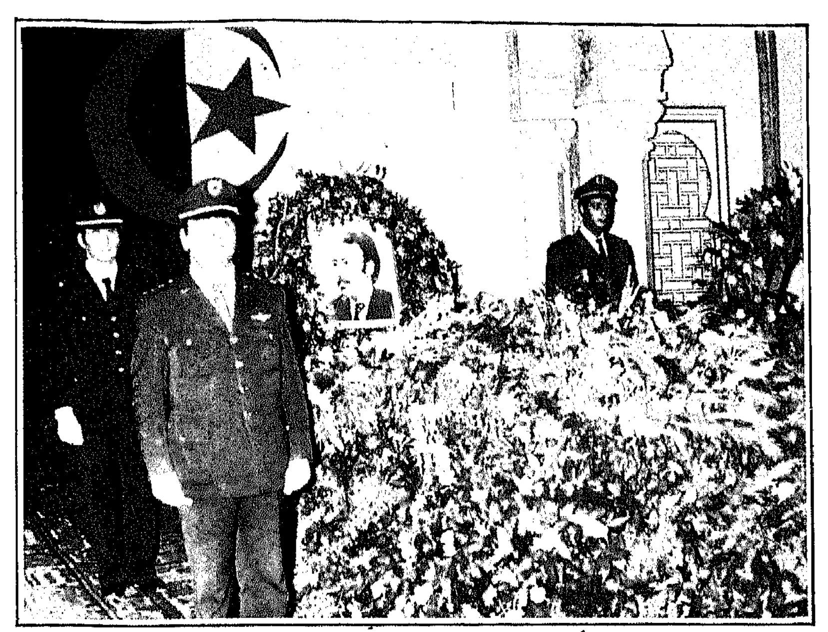
ولعل هذا يجعلني أشير إلى أمرين، الأول هو حقيقة تاريخية يتجاهلها البعض ويجهلها البعض الآخر، وهي أنه لم يحدث أن قطن رؤساء الجزائر المستقلة في القصر، فقد كان الرئيس الأسبق أحمد بن بله يقطن شقة عادية في أحد المباني المقابلة للقصر، كان يطلق عليه» «فيلا جولي»، أصبح اليوم مقراً لأحد البنوك، أما الرئيس بو مدين فقد سكن أولاً في مبنى متواضع كان جزءاً من ثكنة عسكرية في شارع سويداني بو جمعة، خلف المبنى القديم لوزارة الدفاع، ثم انتقل منه إلى بيت صغير كان ملحقاً برئاسة الجمهورية، وبعد زواجه أعد له منزل في شارع البشير الإبراهيمي، كان يحمل اسم «دار النخيل»، لكنه، فيما أعرف، لم يكن متحمساً لاستعماله، والغريب هو أنه أصيب في هذا المنزل، الذي نقل إليه عند عودته من موسكو، بالغيبوبة التي لم يفق منها أبداً.

أما الأمر الثاني فهو رأي شخصي، مضمونه أن عودة القصر للاستعمال الرسمي، ولو بصورة جزئية، هو ضرورة لاسترجاع هيبة الدولة، ومهما كانت روعة قصر الثقافة [1] فإنه يظل قصراً للثقافة، ومهما كانت تجهيزات «الميثاق» [2] فإنه يظل فندقاًفخماً، ويظل قصر الشعب هو رمز سيادة الشعب.

---

(1) ـ الذي يستعمل حالياً للعديد من الحفلات الرئاسية

(2) ـ مبنى آخر يستعمل للحفلات.



بو مدين ينام للمرة الأولى في قصر الشعب، داخل التابوت المغطى بالأزهار



بو مدين يخرج للمرة الأخيرة من قصر الشعب. إلى اليسار الرئيس الممارس رابح بيطاط وإلى اليمين في الخلف الرئيس المقبل

وبالنسبة للأمر الأول، فلعلي استدرك وأضيف بأن الرئيس بو مدين نام في القصر ثلاثة أيام، كان فيها مسجى دون حراك في تابوت خشبي، ومن قصر الشعب، رمز الدولة الجزائرية خرج جثمانه إلى مقره الأخير، في مقبرة العالية، التي أريد لها، هي أيضاً، أن تخرج تماماً من ذاكرة الجماهير، لولا أن الله يمهل ولا يهمل.

يوم تشييع الجنازة تحمّل العاملون في رئاسة الجمهورية، خاصة رجال التشريفات ورجال الأمن الرئاسي، وبالتعاون مع مصالح أخرى في الدفاع والداخلية والخارجية، عبئاً يفوق طاقة البشر لتنظيم استقبال العدد الكبير من رؤساء الدول، ومن كبار الشخصيات الأخرى، الذين قدموا للمشاركة في تشييع الجنازة، تعبيراً عن تقديرهم للجزائر وللشعب الجزائري وللرئيس الراحل.

كان رئيس الدولة يصل إلى القصر مصحوباً بمرافقيه الجزائريين، المدني (ويكون عادة وزيراً أو مسؤولاً سامياً) ثم العسكري (ويكون من الضباط السامين) ويستقبل على مدخل القصر لتتم مرافقته إلى حيث يقف أمام الجثمان للترحم، ثم يرافق حيث وضع سجلّ للتعازي، وبعد كتابة كلمات مناسبة، تجري مرافقته إلى الباب الرسمي، ليتجه، بعد استراحة في مقر إقامته، إلى مكان معين تنطلق منه الجنازة الرسمية.

ورحت، مع عدد من الرفقاء، أساهم في تلك العملية (وهنا مع محور حديث اليوم، الرئيس السوداني السابق، جعفر نميري) بعد أن ساهمنا في الأيام الثلاثة الماضية في استقبال عشرات الآلاف من المواطنين الذين دخل معظمهم قصر الشعب للمرة الأولى لتوديع الرئيس الراحل.

هنا أذكر شيئاً آخر، فعشية يوم الجنازة توجهت رفقة الأخ مولود

حمروش، مدير التشريفات آنذاك، إلى مقبرة العالية للإطلاع على الاستعدادات الأخيرة للدفن، ولاحظت والشمس تتأهب للمغيب ، أمراً بدا لي غريباً، فقد كان اتجاه قبر الأمير عبد القادر عكس اتجاه القبلة، وصارحت مولود بذلك، ففوجيء به، وسألني عمّا إذا كنت متأكداً مما أقوله، خاصة وأنني لست متخصصاً في القضايا الفقهية، ولكنني تمسكت برأيي، ولأن أسلوب العمل كان أساسه الثقة المتبادلة بين أعضاء المجموعة، أعطى مولود التعليمات على الفور لتغيير إتجاه الدفن، وما زال اتجاه قبر الأمير وقبور كل الذين دفنوا قبل الرئيس بو مدين، كما كان في نهاية السبعينيات، في حين أن قبر الرئيس بو مدين وكل من دفنوا بعده يوجد في الإتجاه الصحيح نحو القبلة.

هنا تأتي القصة الأخرى، المتناقضة مع هذه، والتي تذكرني بها دائماً صورتي مع الرئيس نميري في مدخل قصر الشعب.

حدثت القصة في مطلع السبعينيات، خلال زيارة رسمية قام بها الرئيس بو مدين لليبيا، التي كان قد وصل إليها عدد من الرؤساء للمشاركة، على ما أذكر، في احتفالاتها بذكرى الفاتح من سبتمبر، وكان الرئيس السوداني من بين أولئك الرؤساء.

وفي أحد أيام الزيارة أبلغنا أن العقيد القذافي سيمر على الرئيس بو مدين، في مقر إقامته بقصر ولي العهد بمدينة طرابلس، ليتناول معه عشاء غير رسمي.

وبالفعل، نزل الرئيس من غرفته قبل الثامنة مساء ليجلس في قاعة الاستقبال، وليتجاذب أطراف الحديث مع أعضاء الوفد الجزائري، في انتظار وصول العقيد.

ومرت الساعة الثامنة، ثم التاسعة، ثم العاشرة، ثم اقتربت من

الحادية عشرة، ولا خبر عن الرئيس الليبي، ونظر لي الرئيس الراحل وقال لي برقة وعيناه تقولان أكثر من الكلمات، «أظن أن الوقت قد حان لتناول العشاء»، وخرجت على الفور لأجد عبد المجيد أعلاهم، مدير التشريفات آنذاك، يتميز من الغيظ، وهو يقف مع أحد عناصر التشريفات الليبية، وتبادلنا النظرات بسرعة، وفهم فيها كلّ من الآخر الرسالة، وقلت له أنا بصوت عال بأن الوقت قد حان لتناول العشاء، وركّز عبد المجيد عيناه عليّ وهو يقول «سننتظر عشرة دقائق أخرى، ثم يبدأ العشاء».



بو مدين والقذافي «عشاء أم سحور يا معمّر؟»

والذي حدث هو أن العقيد القذافي وصل إلى مقر إقامة الرئيس بعد حوالي سبعة دقائق، والتقاه الرئيس بو مدين على مدخل القاعة وهو يقول له ضاحكاً: «هل كان لقاؤنا على عشاء أم على سحور؟».

ولم يعلّق العقيد وسار مع الرئيس إلى غرفة الطعام حيث نصبت

مائدة على شكل حرف «ت» باللاتينية (T) جلس على رأسها العقيد والرئيس الراحل وعلى يسار الأول عبد العزيز بو تفليقة وعلى يمين الثاني (إذا لم تخني الذاكرة) الرائد عبد السلام جلود، بينما جلسنا نحن حيثما اتفق، على امتداد ساق المائدة، وكنت أنا على الجانب الأيمن من المائدة، وفي المقعد الثالث ابتدأ من الرأس، وأمامي مكان فارغ، وإخوة آخرون على امتداد ساق المائدة، كان من بينهم إدريس جزائري، وربما إسماعيل حمداني.

وفجأة، وعلى غير انتظار، يتردد صوت الرئيس النميري وهو يدخل القاعة قائلاً «السلام عليكم» ورددنا السلام ونحن نهم بالوقوف، مقلدين في ذلك الرئيس بو مدين، بينما لم يتحرك العقيد القذافي على الإطلاق.

وجلس الرئيس النميري أمامي وأخذ في تناول عشائه في صمت، ولم يحاول العقيد مجاذبته أطراف الحديث، بينما بدا الرئيس بو مدين محرجاً، وفجأة ناداني إدريس جزائري، الذي كان على بُعد مقعدين إلى اليمين، قائلاً: «أعطني الملح يا دكتور»، وإذا بالرئيس النميري ينتهز الفرصة ليقول شيئاً يخترق به جدار الصمت، فينظر إليّ ثم يسألني عمّا إذا كنت دكتوراً في الطب أم في السياسة، ثم ليواصل الدردشة، فكّا لعزلته الواضحة، قائلاً في بساطة آسرة، أن الأطباء يخطئون عندما لا يعتمدون العلاج الطبيعي ويلجأون إلى الأدوية الكيماوية، ثم ليقول، بنفس البساطة، بأن أحسن علاج للكلى هو شراب «البيرة».

وأسمع صوت الرئيس بو مدين العميق قادماً من يساري، وهو يسألني بنوع من البراءة الماكرة: ماذا يقول لك الرئيس يا فلان؟.

وأجيبه بعد تردد وتلعثم، وأنا أعلم أنه، بأذنه الحادة، قد سمع

كل كلمة قالها النميري، وقلت بأن الرئيس يتحدث عن فائدة السوائل بالنسبة لأمراض الكلى، بما في ذلك... البيرة، ولفظت الكلمة الأخيرة بسرعة وبعمغمة أردتها غير مفهومة، لكن العقيد القذافي رمقني بنظرة نارية ثم إنهال عليّ لوماً وتوبيخاً لتلفظي بهذا القول في بلد إسلامي مثل ليبيا، وهو قلة ذوق و . إلخ . إلخ.

كان العقيد يصرخ في وجهي، دون أن ينظر مرة واحدة في اتجاه الرئيس النميري، الذي إلترم الصمت المطبق



العقيد والدكتور عسيسر

وفكرت في الرد، وكما هي العادة في محضر الرئيس، احتلست نظرة له لاستأذنه، وإذا به ينظر إليّ، بكل هدوء، وهو يجذب أنفاس سيغاره الكوبي المشهور، الذي كان يتحفه به صديقه فيديل كاسترو،

وكان على فمه شبح ابتسامة، بحيث بدا لي وكأنه يتابع مشهداً طريفاً في التلفزة.

وعشت نصف ساعة تحت «دوش» من حمم الأخ العقيد، دون أن أنبس ببنت شفة، وهو ما أصبح يعود إلى ذاكرتي في كل مرة أرى فيها صورة للرئيس نميري، وهذه الصورة بالذات.

يوم لا ينسى[1]

(1)

بدأت، مع بداية ساعات العمل الرسمية يوم أول جوان 1971 مرحلة جديدة من حياتي، فوجئت بها ولم أكن مستعداً لها، ولكن كان عليّ أن أنسجم معها، وأن أكيف حياتي على إيقاعها[2].

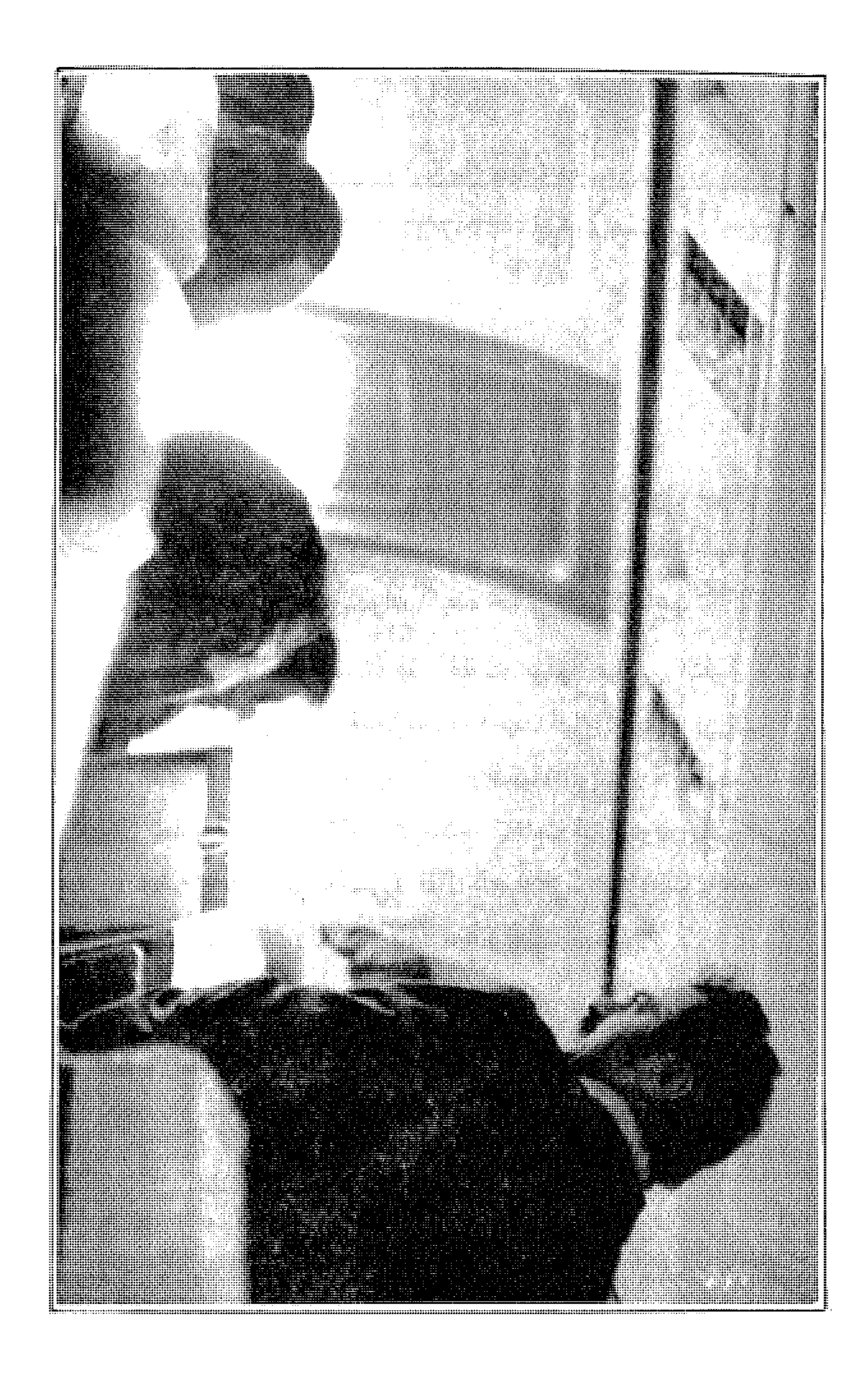
كنت في اليوم السابق قد أغلقت نهائياً عيادتي الطبية لأتسلم عملي برئاسة الجمهورية، قياماً بمهمة دعيت لها، ارتبطت بي شخصيّاً، ملامحاً عامّة وعلاقات شخصية وأداء وظيفياً، إلى درجة جعلت صحافياً مشهوراً يعلق على تعبير لأحد الزملاء، تحدث فيه، دون خلفية أو قصد معين، عمّن خلفني في مكتبي، فقال الصحافي: «فلان لم يخلفه أحد، فقد بدأت المهمة التي كان يتولاها معه وانتهت معه».

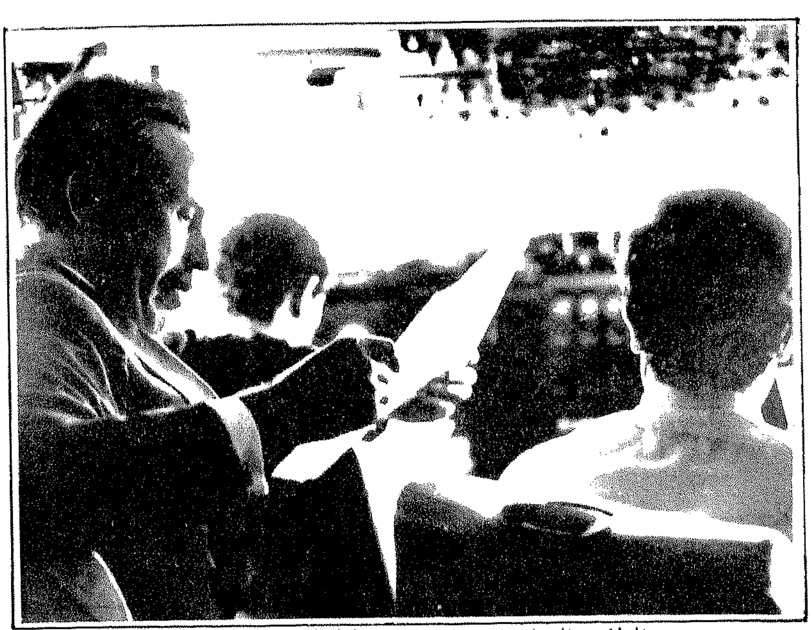
ولم يكن الأمر مدحاً أو ذمّاً ولكنه كان تقريراً لواقع يومي أحس به معظم الذين تعاملوا معي، وهنا تأتي الذكريات التي تثيرها هذه الصورة، التي لا أذكر بالضبط أين ومتى التقطت.

---

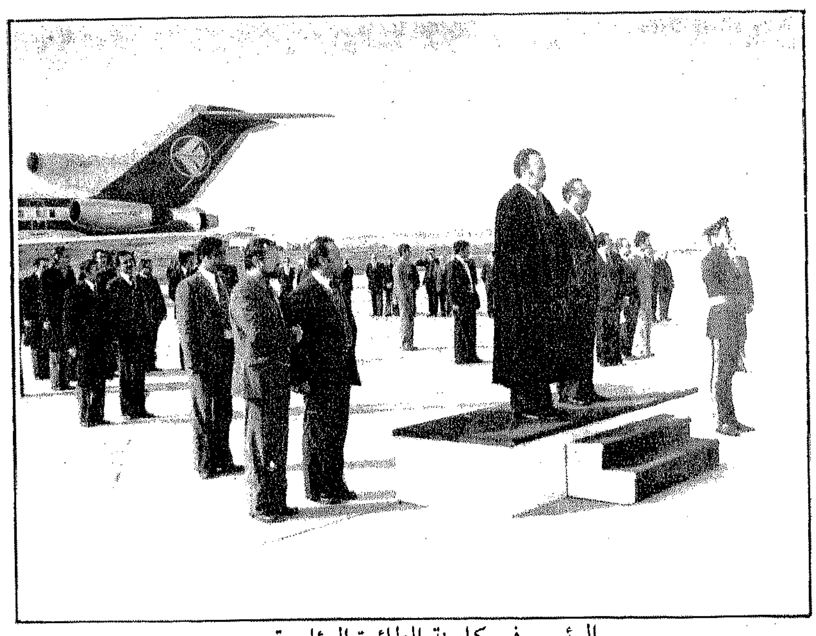
(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 26 أبريل 1993.

(2) ـ كنت أشرت إلى التفاصيل في عدد من الكتابات، وبالذات في كتاب: «التجربة والجذور» دار الأمة ـ الجزائر ـ 1993.





الطائرة الرئاسية تتوقف فى مالطا للتزود بالوقود



الرئيس في كابينة الطائرة الرئاسية

كانت الطائرة الرئاسية الجزائرية التي يستعملها الرئيس في زياراته الدولية، ابتداء من مطلع السبعينيات، طائرة تحمل دائماً ألوان الخطوط الجوية الجزائرية، وكانت الطائرة تقسم بحواجز رأسية إلى حوالي ثلث وثلثين، يخصص الثلث الأول تقريباً للرئيس ولأقرب معاونيه، حيث توضع في أحد الجوانب، على بعد مناسب من باب الدخول، أربعة مقاعد متقابلة تفصلهما مائدة خشبية مثبتة، يمكن طيّ جانبيها المقابلين للمقاعد، وعلى الجانب الآخر المقابل للمائدة، وبطول الجدار، يوجد مقعد عريض يتسع لأربعة أو خمسة أشخاص، وهكذا يمكن أن تتحول المنطقة في لحظات إلى قاعة اجتماعات مصغرة [1].

قبل الحاجز الذي يفصل هذا «الجناح الرئاسي» نظرياً (فهناك باب) عن بقية الطائرة بأكثر قليلاً من مترين، يوجد حاجزان نصفيان، وبين الحاجزين وبطول الممر يمتد ستار يخفي سريراً بسيطاً، يمكن أن يخلد فيه الرئيس للراحة خلال الرحلات الخارجية الطويلة (وعدد محدود جداً من المقربين جداً هم الذين يمكنهم القول بأنهم رأوا الرئيس بالبيجاما».

بين رأس السرير والجدار الفاصل توضع حقيبة الملابس، وعلى السرير نفسه، وقبل دخول الرئيس، توضع بعض الملفات التي يفترض أن يطلع عليها قبل الوصول، وربما كان من بينها معرض للصحافة يعد في الطائرة، أو نصوص خطب ستلقى إثر الوصول.

وكان على المجموعة المرافقة للرئيس، كل فيما يخصه، أداء

---

(1) رأى البعض أنني أبالغ في ذكر بعض التفاصيل، لكنني رأيت أنها جزء لا يتجزأ من الذكريات، بالإضافة إلى أنها قد تكون ضرورية للذين سيتصدون لتأريخ المرحلة واستعراض أحداثها.

واجبات معينة في إطار الزيارة القادمة، وهو ما كان يتطلب استثمار وقت السفر في مراجعة الكثير من التفاصيل.

وكان من بين المهام التي كان علينا أن نقوم بها في الطائرة إرسال برقيات التحية للملوك وللرؤساء الذين تجتاز الطائرة الرئاسية أجواء بلادهم، وهو ما يحدث غالباً على أساس نصوص معدة سلفاً، يجري أحياناً تطويرها أو تعديلها أو استبدالها، ونادراً ما يطلع الرئيس عليها، وإن كان من المألوف أن يشير، عند أخطاره بعبور أجواء بلد معين، بما يفيد إضافة حجم إضافي من المودة.

كنت، خاصة خلال الرحلات الرئاسية خارج الوطن، وبمجرد إقلاع الطائرة، أتسلل من مكاني، وآخذ في التجول عبر الممر الأوسط حيث يجلس عادة بقية أعضاء الوفد، ومن بينهم أعضاء الوفد الإعلامي، لأطمئن مرة ثانية على وجود الجميع (والمرة الأولى تكون قبل صعود الطائرة ويقوم بها عادة أقرب المساعدين، بالتنسيق مع الأمن الرئاسي)، مع ملاحظة أن كل أعضاء الوفد، بدون استثناء كانوا ملزمين بإرسال حقائبهم إلى مكان معين، في الليلة التي تسبق السفر، وفي حالة عدم وجود أحد الأعضاء عند ركوب الطائرة، تستبعد أمتعته فوراً، وهي قضية لم يكن يتسامح فيها رجال الأمن الرئاسي، إلى الدرجة التي جعلت مسؤولاً سامياً يحتج بشدة لدى الرئيس، لأن مسؤول الأمن الرئاسي، عبد الملك كركب، وقد عرف أن المسؤول سيغادر الطائرة بعد أن اعتذر للرئيس عن اضطراره للتخلف في الجزائر لعذر طارىء، أمر بإنزال حقيبة المسؤول فوراً، ليأخذها معه.

وروى لي عبد الملك بأن الرئيس استدعاه ليسأله عن الأمر، فقال له عبد الملك: سيدي الرئيس، عندما استدعيتني لأتولى أمور أمنك قلت لي، الأمن مهمتك والسياسة هي مهمتي، فأحرص على ألا تخلط

بين الأمرين، فهل يمكن يا سيدي الرئيس أن نستمر في تطبيق تلك القاعدة؟ .

وقال لي عبد الملك أن الرئيس بو مدين ابتسم للرد، وصرف عبد الملك بالأسلوب الذي كان يصرف به معاونيه ويفهم منه أنه راض عن تصرفاتهم، وذلك باستعمال تعبير «الله يعاونك».

كنت إذن أغادر مكاني وأتجه نحو موقع جلوس الصحافيين لأحيطهم علماً ببعض التفاصيل المتعلقة بالرحلة، خاصة عندما كنّا، في ظروف معينة، نستدعي الصحفيين لمهمة معينة دون أن نخطرهم بأكثر من مدة الغياب ونوعية الملابس التي يتحتم عليهم إحضارها، وهو ما تحدده صالة الطقس في البلد أو البلدان محور الزيارة، ولا بد هنا من القول، للأمانة، أنه لم يحدث أن اثار الصحافيون أي مشكل يتعلق بهذه القضية، أو بغيرها من الاحتياطات الأمنية، حيث كان التعامل يتم دائماً بأسلوب الأسرة الواحدة، ورغم بعض الصعوبات في البداية فقد حدث تكامل رائع بين الأمن والأعلام والتشريفات، كان هدفه الأساسي إنجاح الرحلة الرئاسية، جو عاماً وأداء ونتائجاً، وهي فرصة هنا لأشكر الجميع.

وكثيراً ما كنّا نحوّل الجانب الخلفي من الطائرة (الذي كانت تعد فيه غالباً مائدة مثبتة، كتلك الموجودة في الجناح الرئاسي) إلى ندوة إعلامية أدعو إليها عدداً من أعضاء الوفد الرئاسي، أو من الديبلوماسيين الجزائريين، لتوضيح مهمة الرحلة بالنسبة للجميع (ولا بد من التذكير بأن جلسات عمل مطولة كانت تعقد بمقر رئاسة الجمهورية قبل الرحلة بأيام لدراسة ملفها كاملاً، وهو ما قد أعود للحديث عنه في مناسبة أخرى).

وعندما نبلغ بقرب الوصول، وبضرورة ربط الأحزمة، كان هناك من بيننا من يقف أمام الرئيس، بكل «سماطة»، حتى يطمئن إلى أنه قام بربط حزامه، وهو ما كان يتراخى فيه أحياناً، رحمه الله.

وقبل هبوط الطائرة كنت أجلس خلف النصف الأيسر من الحاجز الذي يفصل الجناح الرئاسي عن بقية الطائرة، وفي المقعد الأول المحاذي للممر، وعندما تحط الطائرة كانت عيني على المائدة التي يجلس إليها الرئيس، وعلى باب الطائرة الأمامي، وعندما تتوقف الطائرة ويبدأ الاستعداد لفتح الباب كنت ألتفت إلى الخلف، في حركة ألفها الصحفيون وأصبحت الية مع الأيام، وذلك لأطلب من مجموعة صحفية معينة (وهي دائماً مجموعة المصورين) التقدم، مروراً بالجناح الرئاسي وهو ما يتطلب ألاّ يكون في ذلك حرج بالنسبة للرئيس، كأن يكون مثلاً يصلح من شأنه أو يمشط شعره، وهنا تأتي أهمية متابعة كل شيء.

وعندما لا يكون هناك أي نشاز، يتابع الرئيس حركة الصحفيين بكثير من التعاطف، وربما سمع بعضهم منه كلمة تشجيع.

وهكذا ينزل الصحفيون قبل نزول الرئيس، ليحتلوا الأماكن المخصصة لهم في منطقة الاستقبال، ثم يصعد عادة مدير التشريفات في البلد المضيف، مرفوقاً بسفيرنا المعتمد هناك، ويدعو مدير التشريفات الرئيس للنزول، ويتلوه أعضاء الوفد الرئيسيون، بينما ينزل باقي أعضاء الوفد من السلم الخلفي ليتجهوا إلى الأماكن المخصصة لهم، ودائماً يكون هناك طلائع من رجال التشريفات والأمن والإعلام، يصلون قبل وصول الطائرة الرئاسية، ويتولّون، مع سلطات البلد المعني، إعداد كل الترتيبات المرتبطة بالزيارة، طبقاً للتعليمات المعطاة

لهم من الجزائر، وهكذا يتسلم عضو الوفد الرئاسي عند نزوله من الطائرة بطاقة تحمل اسمه، ومقر إقامته، ورقم السيارة التي يجب أن يركبها [1].

هنا تأتي أهم الذكريات التي ترتبط بهذه القضية، والتي تثيرها هذه الصورة بالذات، وهي ما حدث يوم 8 مارس 1974 .

كنّا في زيارة رسمية للفيتنام، المرحلة الثالثة من الجولة الآسيوية الأولى للرئيس هواري بو مدين، التي بدأها بعد مشاركته في المؤتمر الإسلامي بلاهور، بزيارة كل من الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية.

كانت الرحلة مرهقة، بالتزاماتها المتعددة وببرنامجها المشحون وبدرجة الرطوبة العالية، وكنّا جميعاً نعد الدقائق التي بقيت على انتهاء الجولة الطويلة.

وفي نهاية اليوم الأخير من زيارة الفيتنام، جلست مع الأخ عبد المجيد أعلاهم نراجع الترتيبات الأخيرة للمغادرة في اتجاه الوطن، مروراً بداكا، عاصمة البنغلادش، ثم الكويت.

كانت الطائرة الرئاسية الجزائرية قد حطت في المطار الدولي، البعيد عن العاصمة هانوي، التي لم يكن مطارها مؤهلاً لاستقبال طائرة «البوينغ»، وكان علينا أن ننتقل إليه بواسطة ثلاثة طائرات فيتنامية من طراز أنتينوف 22 السوفيتي، تنطلق من مطار عسكري قريب من العاصمة الفيتنامية (وذلك طبقاً لقواعد البروتوكول، التي تقضي بألا يتنقل الوفد الزائر لبلد معين إلاّ بالطائرات التابعة للبلد المضيف).

---

(1) كنا نقول دائماً أن الرئاسة هي قدوة في كل شيء ، ولهذا لم يكن يترك شيء بدون إعداد مسبق.

كان أعضاء الوفد قد تم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات، طبقاً لمقدرة الطائرات على الاستيعاب، وكان الرئيس وعدداً من أقرب معاونيه في المجموعة الثالثة، التي ضمت أيضاً، وبناء على قرار مني لضرورات اللحظة الأخيرة، كلا من مصور التلفزة المنتدب لدى الرئاسة، محمد عوايطية، ومصور مجلة الثورة الإفريقية التابعة للحزب، نور الدين زياني، الذي كان المصورالفُوتوغرافي الوحيد بالألوان، ثم اقترح عبد المجيد أعلاهم، بشكل بدا عفوياً، إضافة مصور سينيمائي (35 مم) كان تابعاً للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي (وكانت الوفود الإعلامية المرافقة لرئيس الجمهورية في زياراته الرسمية تضم عناصر تابعة للأجهزة الإعلامية الثلاثة، وزارة الإعلام والحزب والجيش، وقد أتطرق لبعض التفاصيل المتعلقة بهذا فيما بعد).

وفي صباح يوم الجمعة8 مارس غادر الوفد الرسمي مقر إقامته مرفوقاً برئيس الوزراء الفيتنامي، فام فان دونغ، واتجهنا جميعاً إلى المطار العسكري، حيث كانت تنتظرنا فيه الطائرة الفيتنامية الثالثة.

وركب الرئيس الطائرة، ومعه أعضاء وفده، وكبار المسؤولين الفيتناميين، بمن فيهم فان فام دونغ، ودارت محركات الطائرة، ثم اتجهت نحو بداية ممر الإقلاع، وانتظرنا أن تقلع الطائرة، لكن المحركات استمرت في الدوران والطائرة مثبتة في موضعها، ومرت حوالي ساعة على هذا الوضع، قام فيها بعض أعضاء الوفد الفيتنامي بتبادل الحديث مع قائد الطائرة، الذي كان على اتصال ببرج المراقبة، ونحن نغالب دهشتنا، ولا نجد رداً على تساؤلاتنا، وفجأة تحركت الطائرة ولكن في اتجاه العودة نحو نقطة البداية. وقيل لنا أننا سنتوجه إلى المطار الدولي حيث تجثم الطائرة الجزائرية، عن طريق البر، لأن

الحالة الجوية، لا تسمح باستعمال الطائرة.

وبالفعل، وجدنا أسطولاً من السيارات ركبناه، مرفوقين دائماً بالقيادة الفيتنامية، وبعد حوالي ساعتين، إن صدقت الذاكرة، ظهرت الطائرة الجزائرية عن بعد، وعندما نزلنا من السيارات ألقيت نظرة على الطائرة الرئاسية فلم أجد الصحافيين أمامها كالعادة، فاتجهت نحو الأخ محمد الهادي، الذي كان يقف عند سلم الطائرة، وسألته عن الصحفيين فقال كلمة واحدة لم أفهمها في البداية.. قال..«راحوا..».

وحدقت في وجهه لأفهم، وهناك لاحظت أن وجهه ممتقع، وأن عينيه تدوران في محجريهما وراء غلالة من دموع، وسألته مرة ثانية «ماذا حدث»؟ وصوت يختلج مع كل نبرة، لقد سقطت بهم الطائرة هناك، وأشار بيده إلى أحراش قريبة من المطار.

في نفس الوقت كان الرئيس يستمع إلى رواية شاهد عيان من أحد عناصر الأمن الرئاسي الجزائري، الذي كان مرابطاً بجوار الطائرة الرئاسية منذ وصولها، وفوجىء من حوله بأنه يتجه نحو منطقة الأحراش حيث سقطت الطائرة، وبدون شعور أو إتفاق مسبق اندفع الجميع ليحولوا بينه وبين الذهاب إلى حيث يريد، حيث أنه كان من المتوقع أن تكون المنطقة المحيطة بالمطار مزوعة بالألغام أو القنابل الأمريكية التي لم تنفجر.

في نفس اللحظة كان المكلفون بتسيير الرحلة يحاولون التكيف مع الكارثة ومواجهة الواقع الذي يقول أننا على بعد أكثر من عشرة آلاف كيلومتر عن الوطن، وستتوقف طائرتنا، في طريق العودة في محطتين، الأولى داكّا، عاصمة البنغلادش، حيث ننزل ضيوفاً رسميين على

مجيب الرحمن، الذي كان ينتظر وصول بو مدين بصبر نافذ، والثانية الكويت حيث نقضي الليل.

كان أهم ما يشغل بالي شخصياً هو التعامل الإعلامي مع الكارثة، حيث كان يجب أن يوضع المواطن الجزائري في الصورة مع طمأنته على وجود الرئيس حيّاً يرزق، تحسباً من أي طارىء في تلك الظروف العصبية (ولقد أعادت تلك الذكريات إلى مخيلتي ذكريات أخرى اقترنت بانتقال الرئيس بو مدين إلى الرفيق الأعلى، حيث لم يتردد البعض في استغلال الظرف الحزين للمساس باستقرار الجزائر).

(2)

قبل أن تقلع الطائرة الرئاسية الجزائرية من مطار هانوي كانت قد اتخذت عدة قرارات سريعة.

ـ لا يذاع أي خبر عن الكارثة إلاّ من مصدر جزائري، ومرفوقاً بالصور المتحركة، التي تؤكد بأن الرئيس سالم ومعافى، حتى لا يستغل هواة الصيد في الماء العكر الفرصة (كما حدث فيما بعد، في 1978).

ـ لا يتم إعلان أسماء الضحايا إلاّ بعد أن يتم الاتصال المباشر بأسرة كل منهم في الجزائر، وبواسطة مسؤول سام، وذلك لتفادي أي صدمات في مستوى العائلات، إذا تلقى الأهل الخبر من وسائل الإعلام (وقد ألح الرئيس على هذه النقطة).

وكلف سفيرنا آنذاك في هانوي (عبد الرزاق بو حارة) أن يطمئن على إلتزام السلطات الفيتنامية الصمت حتى يذاع الخبر من الجزائر.

ـ يبقى وزير الإعلام في هانوي ليعود مع أجساد الضحايا في طائرة جزائرية خاصة.

---

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 3 مايو 1993.



إنتهاء زيارة الرئيس للفيتنام. 8 مارس 1974 اليوم الحزين

ـ عند التوقف في داكا، يستمر الحظر الإعلامي بالنسبة لسلطات البنغلادش، حتّى لا يتسرب الخبر لوكالات الأنباء الدولية، فتحاول، كعادة الجوارح الباحثة عن الجثث، تحقيق سبق إعلامي رخيص، دون مبالاة بالنتائج الإنسانية.

ويصعد الرئيس إلى الطائرة بخطوات متثاقلة، بعد أن قام بتوديع القيادة الفيتنامية، التي كانت قد أخطرت بالكارثة حال وقوعها، وأعطت التعليمات بإلغاء استعمال الطائرة.

كان الحزن سيد الموقف في الطائرة، وتركت الرئيس في القسم الأول من الطائرة مع عدد من أعضاء الوفد السامين، وكان الرئيس مشدود القسمات، واجتزت الحاجز الفاصل بين منطقتي الطائرة لأجلس على المقعد الأول خلفه، وكان ذهني مشغولاً بشيء واحد هو إعداد البلاغ الذي سيصدر عن الحادث، والذي يجب أن يكون جاهزاً عند أول فرصة للإرسال، وإذا بدا أن الخبر قد تسرب بشكل ما، وكان على النص أن يعطي الإجابة الوافية عن كل التساؤلات المتوقعة، ويحتاط لكل الإشاعات المحتملة، ولم يكن إعداد هذا النص عملاً سهلاً، ولعله كان أصعب نص أعددته في حياتي.

كنت، وأنا العصبي بالطبيعة، متمالكاً لأعصابي وأنا أحاول الكتابة في مقعدي، الذي يلي الحاجز الفاصل بين قسمي الطائرة، والذي يتكون نصفه الأوسط، وعلى مستوى الممر الذي يجتاز الطائرة، من ستار قماشي، جرت العادة على أن يظل مسدلاً خلال الطيران.

كان إسماعيل حمداني على يساري يجهش بالبكاء، وكنت أسمع نحيب ممن حولي، ومن بينهم عبد المجيد أعلاهم الذي كان يردد بحشرجة مؤلمة «.. يا خْلايا... يا خْلايا»، وخلفي كان يجلس

سكرتيري جبايلي، الذي كان من المفروض أن يكون في الطائرة المنكوبة ولكنه، وهو يصعد سلمها، استدار ونزل،´ دون سبب واضح، وكان هناك بعض رجال التشريفات الذين كانوا قد صعدوا بالفعل إلى الطائرة، ولكن المضيف الفيتنامي طلب منهم النزول، لأن الوزن تجاوز الحد المسموح به.

كنت مستغرقاً في الكتابة، وأحسست بمن يربت على كتفي، وانتبهت إلى أن الرئيس بو مدين يقف أمامي في الممر، وقد أمسك بالستار القماشي يزيحه جزئياً، ثم ينظر إليّ قائلاً «أين جوازات سفر الجماعة»، وفهمت على التوّأن الرئيس يريد إلقاء نظرة على صور المتوفين، وأعطيناه الباسبورات، فأخذها ودخل إلى الزاوية المغلقة المخصصة له، وعندما استدعاني ليعيد لي جوازات السفر، لم ينظر في وجهي بشكل مباشر، وكان واضحاً أنه كان يتفادى أن يرى أحد عينيه الحمراوين.

واستكملت إعداد البلاغ، وحاولت مراجعته مع بعض أعضاء الوفد للإطمئنان إلى أنه يفي بالغرض، ولكنهم كانوا جميعاً في أعلى درجة من التأثر، ثم تولى جبايلي، في الطائرة بالطبع، كتابته على الآلة الراقنة، وأكمله في اللحظة التي كان المضيفون يطلبون منّا تثبيت الأحزمة للنزول في داكّا.

ساهم طول السفر، والدموع التي ذرفها الرفاق، في امتصاص جانب كبير من حدة الحزن، ولعلي كنت الوحيد، على ما أذكر، الذي ظل محتفظاً بعواطفه، فقد تجمدت الدموع في عيني.

ولامست عجلات الطائرة أرض مطار داكا ثم وصلت أمام مبنى المطار وهنا، وبطريقة آلية، التفتّ خلفي، كالعادة، لأدعو الصحافيين

إلى التقدم نحو الممر الأمامي، لينزلوا قبل نزول الرئيس، ووجدت الممر فارغاًإلاّ من ثلاثة صحفيين، نجو بما يشبه المعجزة، وهنا فقط أنفجر البركان، وانهرت على مقعدي، وأنا أبكي، كما لم أبك طوال حياتي، وبجانبي كان حمداني يهزّ ذراعي وهو يقول «صلّ على النبي».

ونزلنا في عاصمة بنغلادش فوجدنا هناك فرحة كبرى بوصول الرئيس الجزائري، الذي يرجع له الفضل الأول في إعادة المياه إلى مجاريها بين الشطرين السابقين للباكستان، وكان هذا دليلاً على أن السلطات الفيتنامية قد وفت بوعدها، ولم يتسرب الخبر، واستقر الرأي على التكتم، لاستثمار فرق التوقيت في إعطاء الفرصة للسلطات الجزائرية للاتصال المباشر بعائلات الضحايا.

وروى لي السفير سامي شافي، سفير بنغلادش حالياً في الصين والذي كان زميلي في الباكستان، وكان يشغل منصباً مرموقاً في الرئاسة خلال زيارة الرئيس بو مدين الخاطفة لدكّا، أن أحداً في العاصمة البنغالية لم يصدق، بعد مغادرة وفدنا وذيوع الخبر، أن الوجوه الباسمة التي كانت تتناول الغذاء الرسمي في القصر الجمهوري كانت تطوي الصدور على مثل ذلك الألم الهائل.

وربما كان من بين الذين أضيفت لهم هموم شغلتهم عن التفكير في بقية الهموم الرفيق إسماعيل حمداني، الذي كلف بالترجمة بين الرئيس بو مدين والشيخ مجيب الرحمن، وكان هذا ينطق الإنجليزية بلهجة آسيوية خاصة، تأكل مقاطع بعض الكلمات (وفيما بعد حدث انقلاب على مجيب الرحمن فقد فيه حياته، وروى لي السفير سامي، والعهدة على الراوي، أن الرئيس بو مدين عندما استقبل سفير البنغلادش الجديد في الجزائر، قال له بألم: لماذا قتلوا صديقي؟.

لم تكن للجزائر آنذاك سفارة، ثم فتحت سفارة أغلقت منذ أكثر من ثلاث سنوات، في عهد الرئيس محمد إرشاد، بحجة تقليص النفقات، وهو ما يذكرني بما روي عن آخر سفرائنا هناك، أحمد معمر، عندما كان يودع الرئيس البنغالي، ويخبره بأن الجزائر قررت إغلاق سفارتها هناك، لأسباب اقتصادية، ويجيبه رئيس أفقر دولة في العالم قائلاً أن هذا يعطيه مشاعر متناقضة، فهو من جهة يشعر بالأسى لأنه لن يتمكن من رؤية العلم الجزائري مرفرفاً على مقر السفارة الكائن بجوار القصر الرئاسي، لكنه من جهة أخرى يمكن أن يجد فيه بعض دواعي الإرتياح، لأنه سيتمكن من أن يقول لشعبه «نحن ما زلنا نحتفظ بسفارتنا في الجزائر، بينما تغلق الجزائر سفارتها لدينا لأسباب اقتصادية ومعنى هذا أننا، اقتصادياً، أحسن حالاً من الجزائر».

وأعود إلى السياق.

فقد غادرنا داكّا بصعوبة بالغة، حيث كان من العسير إقناع مضيفينا بأن هناك إلتزامات تحتم العودة السريعة إلى الجزائر (ولست متأكداً ما إذا كان الرئيس بو مدين قد أسر لمضيفه بالخبر) ووصلت الطائرة الرئاسية بعد مغيب يوم الجمعة إلى الكويت، وهناك وضعت السلطات الكويتية في الصورة فأبدت كل التفهم، وتمكنّا، بفضل تعاون رجال المراسم والإعلام هناك، ووجود فرق في التوقيت، من بث اللقطات التيلفيزيونية التي تمثل وصول الرئيس إلى الكويت سليماً معافى في نشرة الثامنة مساء، مع النص الذي كنت أعددته وأرسلته هاتفياً إلى رئاسة الجمهورية، التي حولته، كالعادة، إلى الأجهزة المعنية، وهو النص الذي أضفت له، بعد العودة، نص تكميلي، بحيث لم يعد هناك مجال لأي مضاربة إعلامية أو تساؤل مرتاب (كان قد تم إبلاغ العائلات قبل الإعلان رسمياً عن النبأ، وإن كان الأخ المدني

حواس، الذي كان مديرا بالتلفزة، قد أكد لي بعد ذلك بسنوات أن الأمر لم يتم بالدقة المطلوبة).

وفيما بعد، عندما عادت الطائرة الجزائرية الخاصة تحمل الرفقاء شهداء الواجب، وضعت التوابيت في القاعة الشرفية للمطار حيث ترحم الرئيس بو مدين على أرواحهم، وعرفت الجزائر، للمرة الأولى منذ 1970 حداداً شعبياً عاماً، وأثبت الشعب الجزائري تعاطفه المطلق مع كل شهداء الواجب.

ورغم إشاعات كثيرة تناثرت هنا وهناك، فالسائد هو أن الحادث كان نتيجة لسوء تقدير الطيار، الذي أفلت منه زمام التحكم في الطائرة فارتطمت مؤخرتها ببعض الأشجار الموجودة بالقرب من مدرج الهبوط، لكن تلك الإشاعات في حد ذاتها أثبتت أن المواطنين بشكل عام كانوا يدركون بأن الرئيس بو مدين مستهدف من قوى معينة لم تكن تريد الخير للجزائر.

لكنني أتصور أن تأثير ذلك الحادث على الرئيس بو مدين كان عظيماً، وربما كان هذا وراء اتجاهه بعد ذلك لاستكمال هياكل الدولة، بإعداد الميثاق الوطني، وإثرائه بمناقشات جماهيرية واسعة، ثم الاستفتاء عليه، وإعداد الدستور الثاني للجمهورية (وكان الرئيس الأسبق أحمد بن بله قد أوقف العمل بالدستور الأول طبقاً للمادة التي تعطيه حق فرض حالة الطوارىء، وذلك خلال ما اصطلح على تسميته «حرب الرمال» وظل الأمر كذلك إلى أن قام الجيش بالتغيير في 1965 ففضل يو مدين تحمل المسؤولية المباشرة إلى 1976).

وتلى ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، واتجه الرئيس نحو العمل على بناء حزب جبهة التحرير الوطني كحزب واحد، أتصور

أن أسلوب بنائه كان يعد لقيام تعددية حزبية، تستفيد من تجربة المنابر المصرية في عهد الرئيس أنور السادات، ولهذا حديث آخر.

وأحب اليوم أن أعبر عن امتناني للإخوة الذين استقبلوا هذا الباب الجديد بالكثير من الترحيب الأخوي، وأتصور بإنهم يدركون بأنني، عندما استعملت كلمة الذكريات كجزء من العنوان، كنت أقصد تماماً معنى الكلمة، التي يجب أن يفهم منها أن كل ما أورده هنا يعتمد على ذاكرتي، وأنني، وأنا أهدف إلى التذكير بوقائع وبأحداث وبرجل، أتعمد في الوقت نفسه ذكر أسماء رفقاء، آمل أن يكون من بينهم من هو أقوى مني ذاكرة، فيتفضل بإضافة ما يمكن أن يكون قد تسرب من غربال ذاكرتي أو بهتت معالمه مع الأيام.

يوم آخر لا ينسى[1]

كانت الساعة قد تجاوزت العاشرة مساء، يوم الاثنين 3 ماي عام 1982 وكنت في منزلي، أقلب حزمة من الصحف والمجلات، كانت هي أهم وجبات غذائي اليومي.

ويدق جرس الهاتف الخاص الذي يربطني برئاسة الجمهورية، وأسمع صوت مدير التشريفات يقول لي بصوت كأنه يخرج من بين الأضراس: فلان، هل باستطاعتك الحضور بسرعة؟ وأجبت بأنني قادم على الفور، ورحت وأنا أعيد إرتداء ملابس الخروج، أتساءل عن سبب هذه الدعوة المفاجئة في هذه الساعة المتأخرة، وأتعجب، في الوقت نفسه من الأسلوب الجاف، إذ كنّا دائماً، ونحن نتحدث هاتفياً، نتبادل بعض التحيات أو المجاملات أو المداعبات.

وطاف بذهني أكثر من احتمال، وكانت كلها احتمالات تنذر بالخطر، فوضعت مسدسي في جيبي الداخلي، بعد اطمئناني إلى أن الخزان محشوّ بالرصاص، واتجهت إلى مقر الرئاسة، وحاولت عند مروري بالبوابة الرئيسية تخيل ما يمكن أن يكون قد حدث، ولكنني لم

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 15 مايو 1993 ـ والعنوان خاص بالكتاب كما أن الموضوع تم إثراؤه.



وزير الخارجية، محمد بن يحيى، يعود إلى الجزائر بعد الحادث الأول

ألحظ أي شيء غير عادي في المدخل أو على وجوه الحرس.

وعندما دخلت إلى مكتب مدير التشريفات الرئاسية، كان أول ما لاحظته قناع الحزن الهائل على وجه مولود، الذي قال لي، قبل أن أسأله عمّا حدث «إنه بن يحيى، ثانية»، ولعلّي تساءلت بصوت تختلط فيه الدهشة بعدم الفهم «ماذا تقصد؟» ويجيب «لقد سقطت به الطائرة مرة ثانية».

وجلست على أحد المقعدين المواجهين لمكتبه، وللحظات، مرّ في ذاكرتي شريط الساعات التي عشناها معاً في يوليو الماضي.

كان محمد الصديق بن يحيى، عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ووزير الشؤون الخارجية متوجهاً إلى فريتاون (عاصمة سييراليون) على متن الطائرة الرئاسية الصغيرة من طراز ميستير 20 التي كنّا نطلق عليها «روميو بابا»، وهي الحروف الدالة على رقمها الدولي R.P. تمييزاً لها عن طائرة أخرى من نفسه الطراز، تحمل رقم R.E.، وهي طائرات كانت مفيدة جداً في التنقلات الداخلية السريعة، التي لا تزيد عن ساعتين، ولا تتطلب تنقل أكثر من ثمانية ركاب، ولكنها من أسوأ وسائل النقل في الأسفار البعيدة، لأنها تطيل مدة السفر نتيجة لاضطرارها للهبوط كل ساعتين للتزود بالوقود، بالإضافة إلى ضيقها ومحدودية إمكانية التحرك فيها، وهو ما خبرته عملياً عندما قمت مع عبد المجيد أعلاهم وعبد الملك وآخرين بجولة في المشرق العربي وإيران، في إطار الإعداد لزيارة رسمية يقوم بها الرئيس (وهي الزيارة التي لم تتم نتيجة لظروف اغتيال الملك فيصل).

كانت شركة «السوناطراك» تحت إدارة سيد أحمد غزالي (رئيس الوزراء خلال أحداث التسعينيات، ثم سفير الجزائر في باريس بعد

اغتيال محمد بوضياف) هي التي اشترت الطائرتين، ثم وضعتهما تحت تصرف الرئاسة، التي كانت تلجأ غالباً للسوناتراك، بإمكانياتها الهائلة، في تنفيذ بعض العمليات التي لا تتمكن الإدارة من القيام بها، فقد كانت الشركة البترولية الجزائرية رمزاً للقوة الجديدة الصاعدة، التي تجسدها الشركات الوطنية، مثل مؤسسة الحديد والصلب، ومؤسسة السوناكوم لصناعة السيارات وغيرها، وكلها مؤسسات تم تفتيتها واستبدال أسمائها في الثمانينيات، بحجة التحكم أكثر في إدارتها، وهكذا محيت أسماء كل الشركات الوطنية التي أنشأت في الستينيات وفي السبعينيات، وكأن هذا كان هدفاً في حد ذاته، يتم به الانتقام من مرحلة معينة، ودفعت البلاد ثمناً غالياً بعد ذلك، لأن العملية كانت مرتجلة وسيئة الإعداد.

وهكذا استقل بن يحيى الطائرة الرئاسية.

كانت مهمة بن يحيى تندرج في إطار أشغال لجنة الحكماء الأفارقة لحل قضية الصحراء الغربية، ويشاء القدر (ولا أجد تعبيراً آخر) أن يتم لقاء اللجنة بعد ذلك في نيروبي، في غياب بن يحيى، وبحضور الملك الحسن الثاني، للمرة الأولى، وهو الحضور الذي تميز بخطابه الذي أعلن فيه قبوله مبدأ إجراء استفتاء في الصحراء الغربية، يؤكد «مفهوم» المغرب لحقوقه الشرعية في الصحراء الغربية (أكرّر، مفهومه للحقوق لا الحقوق نفسها) وهو ما أحس بعض أعضاء الوفد الرئاسي في نيروبي بأنه تلاعب لفظي، لكن رد الرئيس الجزائري، والذي أعد وألقي باللغة الفرنسية، قال أن خطاب الملك «هو خطوة للأمام» [1].

والمهم، بالنسبة لحديث اليوم، هو أن هناك من يدعي بأن

---

(1)- لم أكن مقتنعاً بالمضمون ولا بالأسلوب وقلت رأيي آنذاك لمن يهمه الأمر وسأعود له في حينه.

الموقف كان سيكون مختلفاً لو لم يكن بن يحيى غائباً، يتلقى العلاج بعد الحادث الذي سقطت فيه المستير .R.P.

كانت المستير (وإسمها بالفرنسية يعني: الغموض) قد سقطت في باماكو، عاصمة مالي، وهي تستعد للهبوط للتزود بالوقود، وعشنا في العاصمة الجزائرية ساعات من القلق، ونحن رهائن للمعلومات الشحيحة التي كنا نتلقاها عن الحادث من مركز الرقابة الجوي الكائن في السنغال، والتي جعلتنا نعطي أخباره على مراحل، لتفادي أي خطأ قد يجري تأويله، ومع ذلك حدث تسرع في أحد المستويات التنفيذية أدى إلى إعلان حالة الحداد الرسمي، التي كان الأمر قد صدر بمجرد الاستعداد لها، وكان التراجع عنها أسوأ من فرضها، لكن تلك هي طبيعة كل جهد بشري، في ظروف كهذه، حتى وإن كان البعض لم يخيّب ظني فقد أنحى باللائحة على الرئاسة، وهو أسلوب كان يلجأ له البعض، عند ارتكابهم خطأ ما، لتفادي اللوم والعتاب، رغم أن الخط الذي سرنا عليه دائماً يقول بأن أكبر الأخطاء هو الخوف من الوقوع في الأخطاء.

كان ذلك منذ أقل من عام، وخضع بن يحيى لعلاج طبي مكثف وعاد لمزاولة نشاطاته كوزير للخارجية، وتوجه في هذا الإطار إلى كل من العراق وإيران، على رأس وفد من خيرة إطارات الوزارة، لإيقاف نزيف الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي كان هناك من يحرص على أن تزداد اشتعالاً، ليتم التخلص، في وقت واحد، من القوة العراقية المتنامية، ومن مخازن الأسلحة الهائلة التي ورثتها الثورة الإيرانية من عهد الشاه، حتى لا تستعملها طهران ـ الخميني ضد نفس الأهداف التي كان الحفاظ عليها مبرر تزويد الشاه بكل ذلك الكم المتطور من السلاح.

وكانت الجزائر، في عهد الرئيس الراحل هواري بو مدين، قد لعبت دوراً بالغ الأهمية، وبطلب من العراق، في تهدئة الأوضاع بين الجارتين الكبيرتين، وهو ما قاد إلى عقد اتفاق الجزائر بين صدام حسين وشاه إيران، في مارس 1975، لكن الفتور بدأ يسود العلاقات الجزائرية ـ العراقية، منذ تراجع العراق عن الاشتراك في جبهة الصمود والتصدي، التي أنشئت في طرابلس الغرب في ديسمبر 1977، بعد قيام الرئيس الراحل أنور السادات بزيارته المشهورة للقدس المحتلة، في نوفمبر 1977، رغم مشاركة وفد عراقي هام في كل المحادثات التي دارت بشأنها، وهو وفد كان برئاسة الجزراوي، بدا وكأنه ليس مؤهلاً لإتخاذ القرار.

وربما ضاعف من الفتور إحساس العراق بالنوعية المتميزة للعلاقات الجزائرية السورية، التي كانت قد أخذت بعداً متميزاً إثر موقف الرئيس بو مدين خلال حرب أكتوبر.

وتزايد الفتور الجزائري ـ العراقي بعد رفض الجزائر المهذب لفكرة الميثاق القومي التي كان العراق قد طرحها، ثم أخذ الفتور أبعاداً أكثر مرارة إثر اندلاع الحرب بين العراق وإيران، في سبتمبر 1980، حيث تمسكت الجزائر بموقف الحياد الإيجابي، ورفضت الإنحياز لوجهة النظر العراقية، مفضلة إلتزام موقف متفهم للطرفين، يرتكز أساساً على أن إيران الإسلامية التي أزاحت الشاه، يمكن أن تكون مكسباً للقضايا العربية، وعلى أن كل موقف يوحي بأنه «تعصب عرقي» يمكن أن يفقد العالم العربي عمقه الإستراتيجي، المتمثل في العالم الإسلامي، ويقسم العالم الثالث بين هؤلاء وأولئك، بالإضافة إلى أنه يزيد من شراسة القتال ويصب الزيت على النار.

والمهم في كل هذا هو أن الجزائر، في السبعينيات وفي الثمانينيات وفي التسعينيات، كانت تنطلق في مواقفها من إيمانها بالإنتماء العربي الإسلامي، ومن إدراكها لأهمية العراق في مواجهة مطامع أعداء الأمة، ومن تقديرها للدعم الكبير الذي تلقته الثورة الجزائرية من العراق، شعباً وقيادة، دون تجاهل لمتطلبات المعادلة العربية ـ الإسلامية.

وكان هذا أساس الحرص الجزائري على إيقاف النزيف الذي تسببت فيه الحرب العراقية الإيرانية.

ولا أتصور أنه غاب عن النظر آنذاك بأن اشتعال الحرب كان يندرج في إطار مخطط جهنمي، وهو ما يعني أن الذين أشعلوا نارها لن يسمحوا بأن يخمد اللهيب إلاّ بإرادتهم وحدها، وبعد أن تحقق كل الأهداف المرجوة منها، وأهمها استنزاف البلدين وإحداث القطيعة النهائية بين العرب والمسلمين، أو على أقل تقدير، زرع الشكوك بين أهم قلاع العالم الثالث، وهو خطر لم يكن في مقدور الجزائر تجاهله

وفي هذا الإطار كان يندرج تحرك الوفد الجزائري.

كان الوفد الجزائري، برئاسة بن يحيى، يستقل طائرة رئاسية جديدة من نوع «غرومان 2» أمريكية الصنع، حلت محل «المستير» الفرنسية الصنع، التي كانت قد سقطت في «باماكو»، واختير كرقم دولي للطائرة الجديدة، الحرفان الأولان لاسم الرئيس الراحل هواري بو مدين (.H.B) إذ كان قد تم تسلم الطائرة بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، وكان ذلك يعكس إرادة تخليد اسم بو مدين، من نفس المنطلق الذي سمي على أساسه مطار العاصمة الجزائرية.

وتسقط الطائرة، ولقصة السقوط مجال آخر. . .

وخلال الساعات الأولى من اليوم الرابع من مايو تجمعت العناصر الأولى التي أكدت أن الطائرة الجزائرية قد سقطت في منطقة كونور الإيرانية، على بعد نحو 10 كيلومترات من الحدود التركية وحوالي 130 كيلو متراً من العراق.

وأرسلت من الجزائر إلى طهران طائرة خاصة لإحضار جثمان الضحايا، وكلف مسؤولون جزائريون بالإتصال، مرة أخرى، بأسرة بن يحيى، لإبلاغها بالنبأ الأليم، كما كلف مسؤولون أخرون بإبلاغ أسر بقية شهداء الواجب، وذلك قبل الإعلان الرسمي عن الوفاة.

وعشية اليوم المحدد لرجوع الطائرة الخاصة دخلت إلى مكتب مدير التشريفات لمراجعة بعض التفاصيل المتعلقة بالعملية كلها، ووجدته يحمل في يده برقية مفتوحة من سفارتنا في طهران تتحدث عن عودة الطائرة إلى الجزائر.

كان مولود يحدق في البرقية المفتوحة وكأنه يحاول قراءة برقية شفرية لم يتم حلّ رموزها بعد، ثم أعطاني نص البرقية وهو يقول «... ماذا تفهم من هذا؟».

كانت البرقية بتوقيع سفيرنا في طهران، وتتحدث عن ظروف مغادرة الطائرة الخاصة مطار طهران، واحتمال وصولها إلى الجزائر في مساء يوم معين، مع الحرص على الإشارة إلى أن جثمان الأخ بن يحيى وحده موضوع في تابوت معدني، أما التوابيت الأخرى فهي من الخشب الأبيض، بهذا النص.

كان سفيرنا في طهران، عبد الكريم غريب، من الشخصيات اللامعة في المجال الديبلوماسي، رغم أنه لم يكن ديبلوماسياً محترفاً،

وكنت أعرف عنه أنه من النوع الذي يستعمل الضروري من الكلمات لإيصال الضروري من المعاني، وهو ما قلته إجابة على سؤال مولود، ثم قلت وكأنني أفكر بصوت عال في السبب الذي جعل عبد الكريم يتطرق إلى هذه التفاصيل (وربما كان للتكوين الطبي دور في ذلك) أنني أعتقد بأن سفيرنا أراد أن يحذرنا من نوعية التوابيت، التي يمكن أن تكون مصنوعة من خشب حبيبي، دون باطن معدني، وهو ما يعني أن التوابيت هشة جداً، خاصة إذا سالت عليها مياه، وهو أمر متوقع الحدوث.

وإذا عرفنا أن سبب الوفاة كان حادث طائرة، مع حدوث حريق، أمكننا أن نتخيل الحالة التي يمكن أن تكون عليها أجساد الضحايا، وكل هذا يعني أن من المحتمل تماماً أن تتخلخل أخشاب التابوت، وبالتالي يتفكك، وتصدم العائلات بالحالة التي يوجد عليها أبناؤهم.

وعلى الفور أصدر مدير التشريفات تعليمات بإعداد أربعة عشر تابوتاً، فيها كل المواصفات المطلوبة، وبقي موضوع آخر كان يجب أن يبت فيه، وهو المكان الذي يجب أن يتم فيه استبدال التوابيت، بما يكفل ألا يطّلع على الأمر إلاّ عدد محدود جداً من المسؤولين، تفادياً لتأويلات أو تبريرات لا داعي لها في مثل تلك الظروف المؤلمة.

وتم اختيار أحد حظائر الطائرات البعيدة في مطار هواري بو مدين لكي تتم فيها العملية.

وفي مساء اليوم الثالث تجمع عدد من المسؤولين في القاعة الشرفية للمطار مع أسر الضحايا، في انتظار وصول الطائرة الذي تقرر أن يبث مباشرة عبر التلفزة الوطنية.

وعلى بعد حوالي كيلومتر، ودون أن يعلم أحد، وداخل أحد الحظائر الكبرى، وقف عدد محدود جداً من المسؤولين، كان من بينهم، على ما أذكر، الأمين العام لرئاسة الجمهورية العربي بلخير، والأمين العام لوزارة الدفاع قاصدي مرباح، ومدير التشريفات الرئاسية مولود حمروش، والمدير العام للأمن الوطني الهادي خديري، وكاتب هذه السطور، وكان على أرض الحظيرة 14 تابوتاً خشبياً مبطناً بالزنك، وضعت متباعدة في صفين، ليترك فراغ كاف بين التابوت والآخر، وفي أحد جوانب الحظيرة عدد من الممرضين الذين ألفوا التعامل مع أمثال هذه الأمور.

وتصل الطائرة، ولا يعلن عن وصولها، وتتوقف أمام الحظيرة، ويتم إنزال التوابيت من الطائرة ليوضع كل تابوت بجوار تابوت جديد.

ورجوت المسؤولين الزملاء أن يتركوا لي مهمة التعامل مع القضية قائلاً أنني، بحكم تكويني، مؤهل أكثر منهم لذلك، وأقنعت الجميع باستثناء مولود، الذي رفض أن يتحرك من الحظيرة. وبنظرة سريعة تأكد لنا أن عبد الكريم أحس صنعاً، فقد كانت التوابيت مخلخلة، وأمكن فتحها دون صعوبة، وتم نقل كل جثمان من التابوت القديم إلى التابوت الجديد بعد لفه بإزار أبيض غير مخيط، وذلك بشكل متسلسل، وتابوتاً إثر تابوت، باستثناء تابوت بن يحيى الذي لم يفتح أساساً.

وتم لحام الجزء المعدني من التابوت الجديد، ثم جرى إغلاق الجزء الخشبي بالمسامير، وقبل أن يتم رفع التابوت القديم كنت أقوم شخصياً، وأنا متكيء بركبتي على الأرض، بكتابة اسم الفقيد على التابوت الذي يضم جثمانه، تفادياً لحدوث أي خلط، وتم حرق كل

التوابيت القديمة والأقمشة التي كانت بها.

ثم أعيدت التوابيت إلى الطائرة التي أدارت محركاتها متوجهة نحو الموقف رقم 8 المواجه للقاعة الشرفية، حيث كنا هناك، مولود وأنا، وكأن شيئاً لم يحدث، وكأن الطائرة وصلت لتوها.

وبدأ الإرسال المباشر لشبكات الإذاعة والتلفزة.

حكاية العلم[1]

كانت انطلاقة عام 1956 نقلة نوعية بالنسبة للثورة الجزائرية التي بدأت تستقطب الاهتمام الدولي.

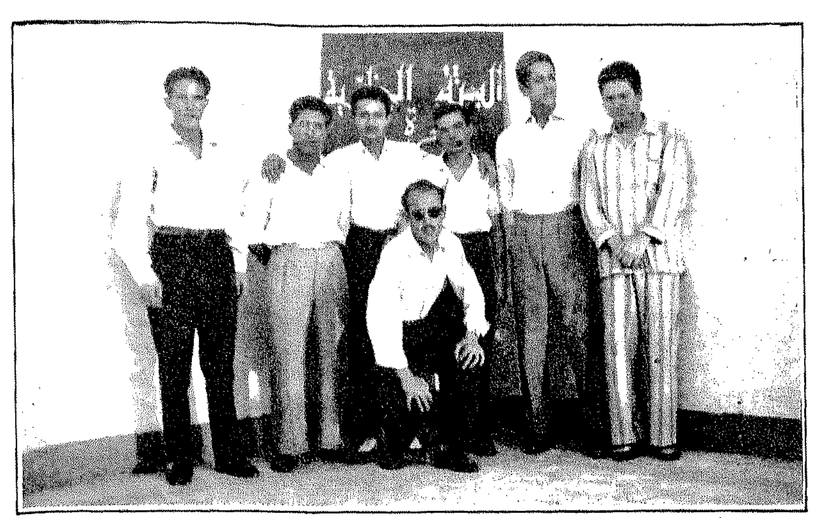
كنّا آنذاك طلاباً في القاهرة، وكانت المجموعة التي أنتمي إليها، والتي حملت اسم البعثة الجزائرية الحرة، أول مجموعة طلابية في المشرق العربي، تلتف حول جبهة التحرير الوطني التي كان يمثلها آنذاك الرئيس الأسبق أحمد بن بله، والأخوان المرحوم محمد خيضر وآيت الحسين أحمد.

التحقت المجموعة الأولى الطلابية بجيش التحرير الوطني، في 1954 وبداية 1955، وكان من أبرز أفرادها محمد بو خروبة، الذي دخل إلى التاريخ فيما بعد باسمه الثوري، هواري بو مدين، كما كان من أبرز شهداء الساعات الأولى للثورة واحد من مجموعة الطلبة الجزائريين بالقاهرة، وهو الأخ بلقاسم زيدور، الذي مات تحت التعذيب في نوفمبر 1954.

وكانت المجموعة الثانية تستعد للإلتحاق بصفوف الجيش، بعد أن أتمت تدريبها العسكري، وسيكون من بين أفرادها المجموعة التي

---

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 17 مايو 1993 ـ والعنوان خاص بالكتاب، وتم إثراء الموضوع.



عدد من أعضاء البعثة الجزائرية الحرة. عميمور الثالث من اليسار والشهيد زعرور إلى اليمين بالبيجاما



ثلاثي المعسكر الكشفي؛ إلى الخلف في الوسط أحمد توفيق المدني وعلى يساره المنور مروش إلى يمينه كعسيس والتركي

ألقي القبض عليها في باخرة اسمها «آتوس» كانت تحمل السلاح من أحد الموانىء المصرية إلى الجزائر (أكتوبر 1956) ومنهم الإخوين محمد صباغ وحمدادو.

وقبل انتهاء النصف الأول من العام الثالث للثورة شن الطلبة الجزائريون في الجامعات الفرنسية أو الخاضعة للسلطة الفرنسية إضراباً عن الدراسة، لم يحدث بشأنه أي تنسيق مع الطلبة الموجودين في المشرق العربي.

والتحق بعض المضربين بجيش التحرير، والتحق آخرون ببعض جامعات الدول الاشتراكية، بينما استقطبت المصالح السياسية للجبهة الباقين، وكان ذلك في 19 ماي 1956، الذي كان بالتأكيد يوماً من أهم أيام الطالب الجزائري، ولكن التركيز عليه، والذي أدى إلى اختياره كيوم للطالب، أعطى الشعور، حقاً أو باطلاً، بأن هناك من أراد أن يهضم حق الطلاب الذين انضموا إلى الثورة قبل ذلك التاريخ، وهم يعدون بالمئات من مختلف المعاهد الجزائرية والزوايا، وهو خطأ تاريخي يسيء إلى الجميع، بالإضافة إلى أنه، في تصوّري، كان بداية تعميق الشرخ الرهيب الذي عرفه قطاع المثقفين الجزائريين، بين «المعربين» و«المفرنسين».

وسيقود ذلك إلى اعتبار رجال الضاد بمثابة «الأقارب الفقراء»، كما سيصل التضليل إلى درجة محاولة محو دورهم نهائياً، ولهذا حديث آخر (ولقد كنت أتمنى، ونظراً لأن يوم استشهاد أول طالب ليس معروفاً على وجه التحديد، أن يتم اختيار اليوم الذي أعدم فيه أول طالب جزائري بالمقصلة، وهو الشهيد طالب عبد الرحمن، إلاّ إذا كان هناك من يفضل المحافظة على مشاعر أعداء الأمس، لأنهم حلفاء اليوم، ولهذا أيضاً حديث آخر).



إلى اليمين، عميمور يحمل العلم الجزائري في الإستعراض الكشفي



المرحوم بن قاسي والأخ ذراعو. كلّ الفريق الكشفي الجزائري

وفي الفترة التي تتناولها ذكريات اليوم، كانت مصر، وعلى وجه التحديد، منطقة «أبو قير» التاريخية التي شهدت هزيمة الأسطول الفرنسي بقيادة نابليون بونابرت، تستعد لاحتضان المؤتمر الكشفي العربي الثاني، بعد أن كان المؤتمر الأول قد عقد في منطقة الزبداني في سوريا منذ عامين.

وبلغتنا الأخبار التي تقول بأن الكشافة الإسلامية الجزائرية لن تتمكن من المشاركة في المؤتمر، وأجد في أوراقي الخاصة نصّاً لتقرير رفعته إلى الشيخ أحمد توفيق المدني، رئيس مكتب الجزائر في القاهرة، أقول فيه بالحرف الواحد:

«في يوم 25 يوليو 1956 يجتمع في الإسكندرية شباب من كل ركن في العالم العربي، يجتمع ليتعارف وليتعرف على كل أجزاء وطنه، وترتفع الأعلام مرفرفة، فلا يكون بينها العلم الجزائري، ويتلفت الجميع باحثين، بين وفود الدول العربية، عن ممثلي الأمة التي تحفر قبر الدولة العظمى الرابعة، فلا يجدون أحداً».

ثم قدمت للمرحوم الشيخ المدني مشروعاً لتكوين فرقة كشفية مؤقتة مهمتها الأولى والوحيدة تمثيل الجزائر في المؤتمر الكشفي العربي الثاني، وفي المعسكر الكشفي الذي يقام بهذه المناسبة.

ووافق الشيخ المدني، وأعطاني موافقته ورسالة بتوقيعه للسيد محمد علي حافظ، طالبة منه بشكل رسمي اعتباري ممثلاً للكشافة الجزائرية في المؤتمر (وما زلت إلى يومنا هذا أحتفظ بنسخة موقعة من تلك الرسالة، المؤرخة في 16 يوليو 1956، كما لا زلت أحتفظ بنسخة من إيصال المبلغ الذي تسلمته من الشيخ أحمد توفيق المدني، لسد النفقات الضرورية للوفد الكشفي في كل من المؤتمر

والمعسكر، والتي تضمنت شراء الملابس الكشفية والشارات للجميع، وأجر السفر من القاهرة إلى الإسكندرية بالدرجة الثالثة في القطار، وكل التنقلات الضرورية، وكذلك الأوراق والأقلام اللازمة، وكان المبلغ خمسة عشر جنيهاً مصرياً، أي ما يعادل مائة وخمسين ديناراً جزائرياً).

كان الوفد الكشفي في المعسكر مكوناً مني كرئيس، ومعي الأخوين المرحوم عبد القادر بن قاسي والأخ أحمد ذراعو.

كنت قد اخترت اللون الأزرق للملابس الكشفية التي نرتديها، وذلك لسببين، أولهما أن العملية مؤقتة، ولم أكن لأقبل مهمة دائمة دون تفويض خاص من قيادة الكشافة الإسلامية (وحتى الشارات الكشفية وضعت لها تصميمات تختلف عن شعار الكشافة الإسلامية، لنفس السبب).

أما السبب الثاني فكان له جانب تاكتيكي، إذ أنني كنت أعرف أن المعسكر سيكون بحراً هائلاً من اللون الكاكي، اللون الرسمي للكشافة البرية، خاصة وقد وصل عدد بعض الوفود إلى عدة مئات من الكشافين، ذكوراً وإناثاً، وهو ما يعني أن عددنا الهزيل (ثلاثة) سيذوب في الحشد، والذي حدث بالفعل هو أننا أثرنا الفضول ثم الإنتباه بملابسنا، وهو ما مكننا من التحرك الديناميكي في المعسكر.

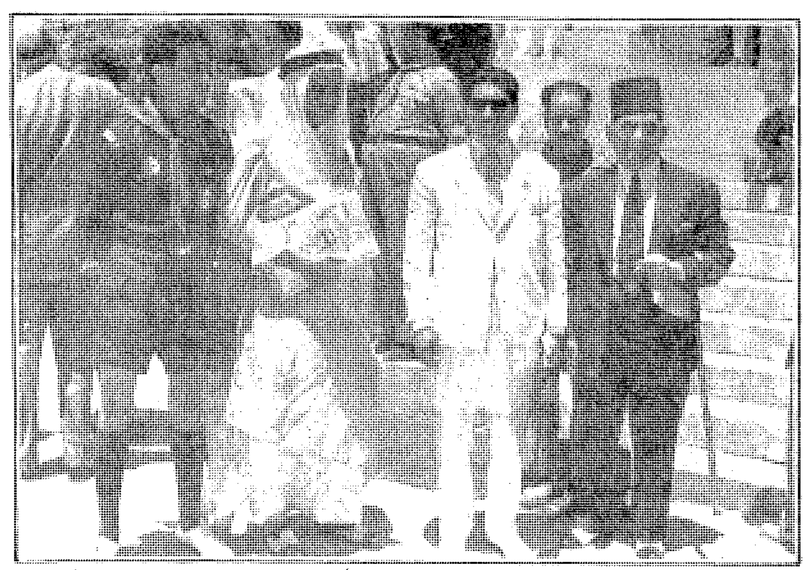
عند وصولنا إلى المعسكر، وجدنا هناك الأخ إبراهيم عزوز، الذي كان قد اشترك فيه بملابس الشبان المسلمين (وهي غير الإخوان المسلمين) وكان له نشاط محمود في المعسكر.

وكانت هناك مفاجأة غير سارة، فالعلم الجزائري لم يكن مرفوعاً، وعندما توجهت إلى قيادة المعسكر لاستطلاع الأمر فوجئت

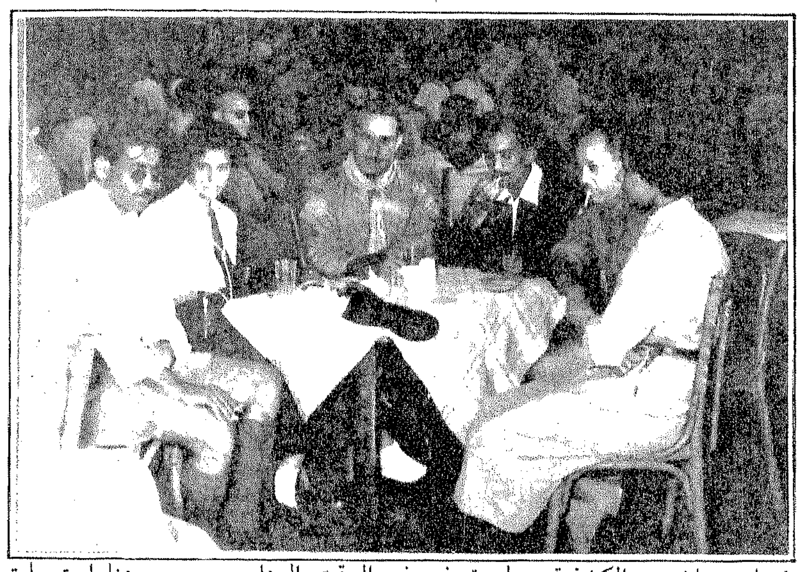
بأن القضية ليست مجرد سهو، وإنما كانت قراراً اتخذ بألاّ ترفع إلاّ أعلام الدول المستقلة فقط (وسمعنا فيما بعد أن أحد المسؤولين عن عدم رفع العلم الجزائري استند إلى سابقة مهرجان الشباب في وارسو في أوت 1955، حيث لم يحدث اتفاق بين وفود الشبيبة القادمة من المشرق العربي، التي كانت بقيادة عثمان سعدي، والذي كان يرفع علم جبهة التحرير، أي العلم المعروف، والوفود القادمة من فرنسا، والتي روي عن رئيسها أنه قال بأنه لم يحدث بعد اتفاق نهائي على شكل العلم، وكانت النتيجة المؤسفة هي أن الوفد الجزائري سار في الإستعراض الرسمي، الذي اخترق شوارع العاصمة البولونية، كما يروي عثمان سعدي، وراء علم أحمر!، كُتب عليه بالفرنسية، وبالفرنسية فقط، «الشبيبة الجزائرية»).

وجنّ جنوني، فذهبت إلى السيد عزيز بكير، قائد المعسكر، ثم للسيد علي حافظ، المسؤول الأعلى للكشافة، لأسجل احتجاجي، ولأطلب تصحيح الوضع، وكان الرد في البداية فاتراً، فاتصلت بعدة وفود عربية وجدت لديها دعماً كبيراً (وكان تحركي من منطلق... يا طابت، ياتْحرقت).

وفوجئت قيادة المعسكر باحتمال مقاطعة عدد من الوفود للإستعراض الرسمي، واستدعاني السيد علي حافظ وهو يرتجف غضباً ويحذرني من تبعة ما يمكن أن يحدث، ولم أتراجع عن موقفي، بل قلت له أنني سأغادر المعسكر حالاً، وعليه أن يتحمّل مسؤولياته أمام الرئيس جمال عبد الناصر، الصديق الأول للثورة الجزائرية (ولقد ذكّرني ببعض ذلك السيد عزيز بكير، الذي زار الجزائر بعد استرجاع الاستقلال، في إطار نشاط كشفي).



في نهاية إحدى جلسات المؤتمر، والحذاء الأبيض كان هو الوحيد الذي أملكه، ويلاحظ تصميم الملابس والشارات



غسلت ملابسي الكشفية، ولم تجف في الوقت المناسب، ومن هنا استعملت الملابس المدنية

ولم يجد المسؤول الكشفي أمامه إلاّ القول بأنهم لا يملكون أعلاماً جزائرية، لأنهم لم يكونوا مستعدين لرفعها، فأخرجت له من حقيبتي علماً كبيراً (ما زلت أحتفظ به إلى يومنا هذا، وهو نفس العلم الذي كنا قد رفعناه في المعسكر الإسلامي الأول في بور سعيد في العام الماضي).

وهكذا رفع العلم الجزائري رسمياً مع بقية الأعلام، وأمكن إعداد علم آخر تشرّفت بحمله في الإستعراض الكشفي الذي جرى عشية إعلان الرئيس عبد الناصر عن تأميم قناة السويس (وأرجو أن أذكّر بأن العلاقات الديبلوماسية بين الدول العربية والجمهورية الفرنسية كانت قائمة، وكان رفع العلم الجزائري آنذاك تحدياً لفرنسا ولنظريتها حول «فرنسية الجزائر»، وهو ما يضع في إطاره الحقيقي ما قام به مؤخراً مسؤول حزبي مجهري، كان قد شرب من الخمور، كما قيل، ما يتجاوز حدود وعيه، وهو أيضاً ما يصنع الفرق بين رجال ورجال).

وقال المؤتمر الكشفي في الفقرة الثانية من البيان الختامي:

يحيي المؤتمر كفاح الشعب الجزائري العربي المجاهد عامة، والكشافة الإسلامية الجزائرية بوجه خاص، ويتمنّى أن تتكلل أماني العروبة بتعاونها وتضامنها وكفاحها في استرجاع حقوق الجزائر وحصولها على أمانيها القومية.

وتلقيت، بعد انتهاء الأشغال، هدية تذكارية من الرئيس جمال عبد الناصر، ما زالت عندي إلى اليوم، تحت تصرف الأخ قائد الكشافة الإسلامية الجزائرية، لتكون جزءاً من رصيدها وتذكيراً بشباب رفعوا علم الجزائر خفاقاً في الخمسينيات.



علم الجزائر يرفع لأول مرة في أبوقير
في حفلة افتتاح معسكر الكشافة العرب

الاسكندرية : من ابراهيم عـلام ، جهينة :

انعقد المؤتمر الكشفي العربي الثاني في الساعة العاشرة من صباح اليوم وتولى افتتاح جلسته اللواء حسن رجب سفير مصر في الصين الشعبية نائبا عن السيد حسين الشافعي رئيس المؤتمر

وحضر الجلسة وفود من الاردن والسودان والمملكة السعودية وسوريا ولبنان وليبيا واليمن وتونس والكويت والجزائر ومصر والجامعة العربية.

كفاح الكشافة في الجزائر

يؤيد المؤتمر الكفاح الذي يقوم به الكشافون المجاهدون في الجزائر

رؤساء وفود الدول العربية في مؤتمر الكشافة العربي

يراس وفود الدول العربية المشتركة في مؤتمر الكشافة العربي كل من السادة : بكري قدورة (سوريا) سليم الحمود وزير الخارجية (لبنان) احمد جمعة (السودان) فوزي النشاشيبي (الاردن) وعلي خليفة الزائدي (ليبيا) علي رجاء (اليمن) عبد الله المنيعي (السعودية) اكرم قيصر (العراق) عبد الله الزواغي (تونس) عيسى الحمد (الكويت) محيي الدين الهلالي (الجزائر) حسين الشافعي (مصر) ويمثل الجامعة العربية السيدان امام عبد المجيد ومحمد علي حافظ

يؤيد المؤتمر الكفاح الذي يقوم به الكشافون المجاهدون في الجزائر

١٤ بلدا عربيا

وبدأ الحفل بعرض الفرق الكشفية التي تمثل ١٤ بلدا عربيا تتقدمها اعلامها وهي بترتيب العرض : الاردن وتونس والجزائر والسودان وسوريا والمملكة السعودية وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا ومراكش واليمن واريتريا ومصر.

.. حظيت باكبر نصيب من التصفيق عندما مرت بمنصتها في طابور العرض معسكر الكشافة العربي ... وكيف لا؟

الكشافة الجزائرية

٣٢ ـ شارع عبد الخالق ثروت

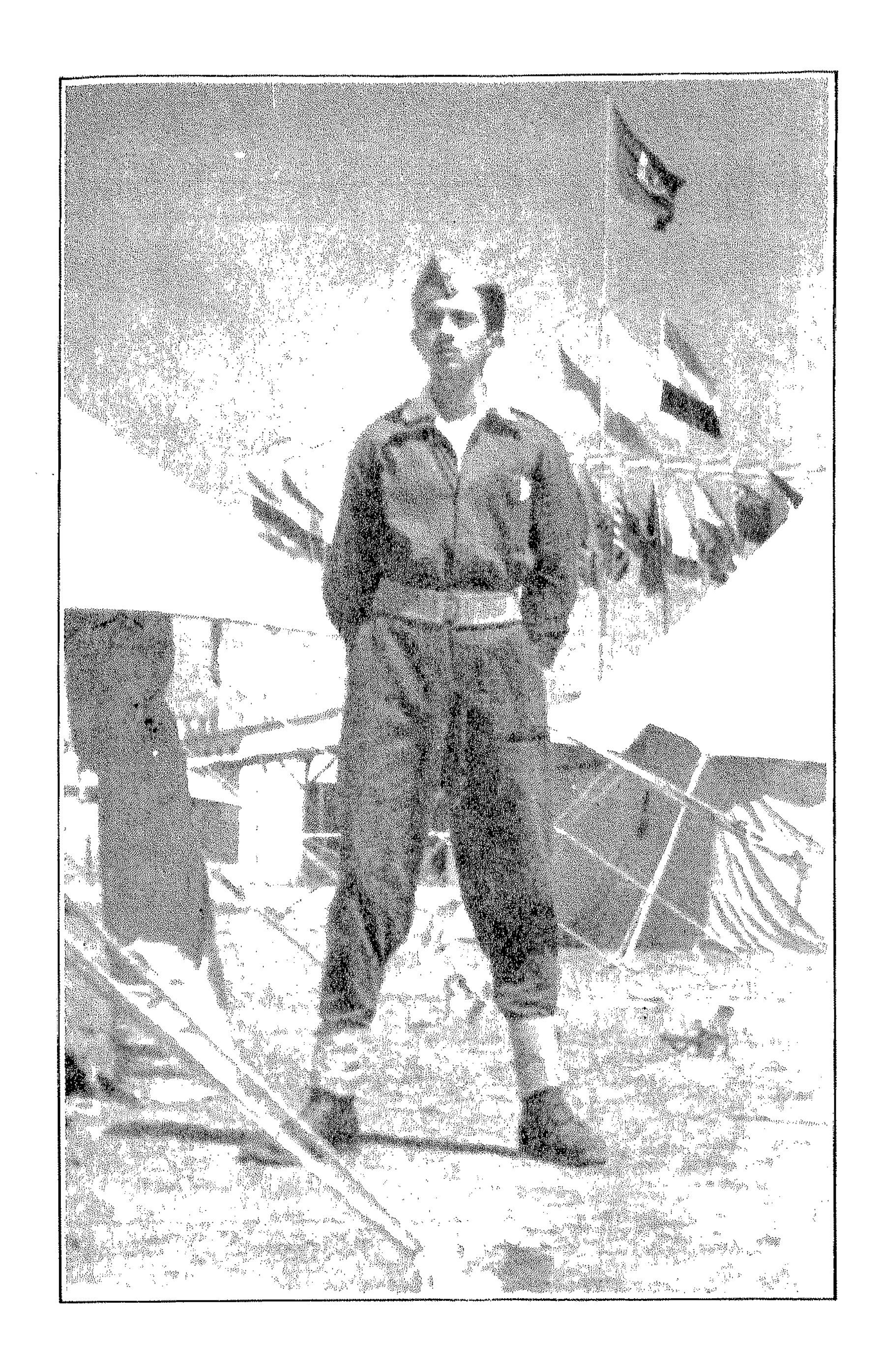
المعسكر في الصحافة

بور سعيد(1)

تساؤلات بعض الشباب عن تفاصيل كنت قد تعرضت لها في حديث العدد الماضي تجعلني أخصص حديث اليوم لتقديم لمحة سريعة عن قضية الوفد الجزائري في معسكر الشباب الإسلامي، الذي احتضنته مدينة بور سعيد، عام 1955، وكنت قد استعرضت بعض جوانبها في بعض الحلقات التي نشرتها مجلة الشروق العربي من كتابي، «التجربة والجذور»، وألقى اليوم أضواء على جوانب أخرى تذكرني بها صور اليوم، وهي صور التقطت في جويلية 1955 أمام المدخل الرئيسي للمقر الذي احتضن المعسكر الإسلامي الأول، وأمام مقر (أو خيمة الوفد الجزائري) ثم في معرض المؤتمر، حيث تبدو مجلة الحائط التي أصدرتها بهذه المناسبة بعنوان «أوراس»، مع الأمل في أن تكون هذه المقدمة اعتذاراً عن التكرار الذي فرضه علي السياق.

عقد المعسكر الإسلامي الأول في مدينة بور سعيد المصرية، التي أصبحت، مع مدينة السويس على الطرف الجنوبي لقناة السويس، رمزاً للمقاومة المصرية ضد العدوان الصهيوني الصليبي، وهو السبب

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ مايو 1993، والعنوان خاص بالكتاب، والإثراء محدود، مع ملاحظة أن الموضوع سبقت الإشارة إليه في «التجربة والجذور».

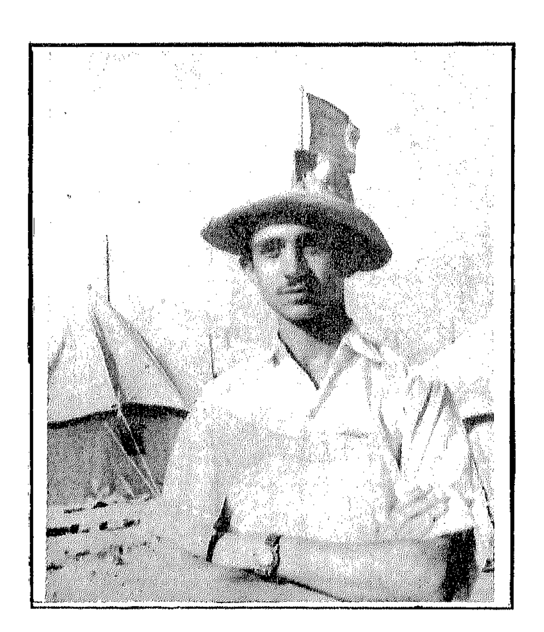


في إطلاق اسم المدينة البطلة على ميدان بريسون، في العاصمة الجزائرية، خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للجزائر في ماي 1963، حيث قيل إن الرئيس المصري رفض أن يطلق اسمه على الميدان، وفضّل أن يُسمّى «بور سعيد»، ولا أعرف مدى صحة ذلك، ولكنه إن صح فهو دليل ذكاء مزدوج من قبل الرئيس المصري.

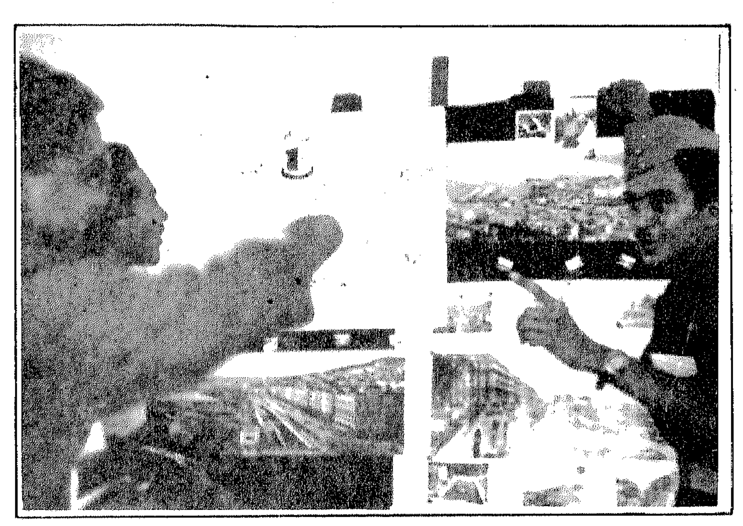
عُقد المعسكر الأول لشباب العالم الإسلامي إذن في المدينة التاريخية، وكانت الفكرة الأساسية وراء إنشاء المؤتمر الإسلامي هي استيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب المسلم، الذي كان يتلقى العلم في الجامعات المصرية، وبمنح دراسية من الحكومة المصرية، وهو ما يفسر وجود أعداد كبيرة من شباب البلدان غير المستقلة رسمياً أو فعلياً، من بينهم شباب من الجزائر وليبيا وفلسطين وإريتريا وتشاد والسودان وإمارات الشاطىء المتصالح (كما كانت تسمّى آنذاك)، وكان أعضاء البعثة الجزائرية الحرة أعضاء في المؤتمر، بالإضافة إلى شباب من طلبة الأزهر وغيره من المعاهد، فقد كانت فرصة للجميع لممارسة النشاط الطلابي بشكل عام والوطني بشكل خاص.

كانت السنوات الماضية قد شهدت انفجار الصراع بين قيادة حركة الإخوان المسلمين وقيادة الثورة المصرية، وهو صراع بدأ سياسياً ولكنه انتهى دموياً وقمعياً، إثر محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر في الإسكندرية، عام 1954، وهي عملية يصرّ كثيرون، دون أدلة علمية مقنعة، على اعتبارها تمثيلية مدبرة.

وليس هذا مجال التوسع في الحديث عن هذه النقطة بالذات، لضيق الوقت وضيق الصدور أحياناً، ولضيق العقول وضيق الأفق



أمام خيام الوفد الجزائري
في فترة راحة



جناح الجزائر في المعرض، ومجلة الحائط «أوراس»
في الصورة عبد الحميد بو وذن وعبد اللاوي

غالباً، لكنني أكرر، مرة أخرى، أمرين أراهما رئيسيين، الأول هو أنني على يقين بأن معظم الصفوف كانت مخترقة بشكل أو بآخر، وبدرجات مختلفة، وأن هناك من كان يعمل دون هوادة لتفجير الموقف بين كل العاملين على الساحة الوطنية، سواء كانوا إسلاميين أو وطنيين، بحيث وصل الأمر إلى تكريس التناقض بين التعبيرين، فأصبح الإنتماء القومي متنافراً مع الالتزام الإسلامي، وهو ما أدّى إلى وقوع الكارثة.

فقد حدث، في مستويات متعددة، أن اجتمع مزيج الحماقة، شديد المفعول الحارق تماماً كحامض النيتريك، مع السذاجة السياسية التي يمثلها سائل «الغيليسرين» المرطب، وكانت النتيجة هي مادة «النيتروغليسيرين»، أخطر المتفجرات، لأنها، بوضعيتها السائلة، تنفجر بمجرد حدوث اهتزاز خفيف.

وهذا يقودني للأمر الثاني، وهو أن أحداث هذه المرحلة كانت بذوراً لجل الأشواك التي أدمت الوطن العربي والعالم الإسلامي بعد ذلك.

وهو ما يعني أن أحداث الثمانينيات والتسعينيات هي وليدة أحداث الخمسينيات والستينيات، وللتفاصيل مجال آخر، مع تأكيدي بأن هناك زملاء كثيرون قادرون على تسليط أضواء كاشفة تنير زوايا مظلمة، في كثير منها ما زال يختبىء الأعداء.

والمهم في كل ذلك هو أن تلك المعسكرات التدريبية كانت بالنسبة لنا، وكما أوضح الرئيس الراحل هواري بو مدين، في حديثه مع المناضل الفرنسي فرانسيس جونسون، فرصة ننتهزها ونبحث عنها ونحرص على المشاركة فيها لسببين رئيسيين، الأول هو استثمارها لتكوين شبكة واسعة من العلاقات العامة، تستخدم للتعريف بالقضية

الجزائرية، خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية، والثاني هو الاستفادة من المعسكرات نفسها في الثقافة العامة والتدريبات الرياضية والعسكرية (وهو ما فقدناه وافتقدناه بعد إقفال معسكرات الجامعة وتلك التي كانت تشرف عليها حركة الإخوان المسلمين إثر المشاكل التي حدثت).

وهكذا كانت حركة المؤتمر الإسلامي بالنسبة لنا، كطلبة جزائريين محدودي الإمكانيات، فرصة هائلة للاتصال بعشرات المئات من الطلبة من مختلف البلدان، وكثير منهم لم يكن يعرف من منطقة الشمال الإفريقي إلاّ تونس ومراكش، وغالباً بتأثير أغنية فريد الأطرش المعروفة، بساط الريح.

ولم يقتصر الأمر على النشاط في الساحة المصرية بل تعداه إلى بعض البلدان على الساحة العالمية، وهكذا سافر الزميلان رشيد النجار ومحمد الهادي إلى الباكستان، في أواخر العام، في إطار المؤتمر الدولي الأول للشباب المسلم، وكانا بذلك أول مندوبين للثورة الجزائرية في هذا البلد الإسلامي الكبير.

وكان وفد آخر قد ذهب إلى وارسو (أوت 1955) بقيادة عثمان سعدي، وهو أيضاً من عناصر البعثة الجزائرية الحرة، التي كانت قد انفصلت عن بعثة جمعية العلماء، بعد خلاف مع قيادتها، لتلتحق نهائياً بجبهة التحرير الوطني، وكانت بذلك أول مجموعة طلابية تلتف حول الرئيس الأسبق أحمد بن بله، وهو ما استعرضت بسرعة في الحديث السابق، وبالتفصيل في كتاب «التجربة والجذور».

والغريب أنه لم يكن من المفروض أن أشترك أنا في المعسكر الذي احتضنته بور سعيد، وهو محور حديث اليوم، فقد حدث أن الطبيب الذي أجرى الفحوص الطبية على المشتركين رأى أن حالتي

الصحية لا تسمح لي ببذل أي نشاط.

كنت قد اجتزت امتحان البكالوريا في ظروف صعبة، حيث كنت أقطن مع الشهيد محمد الطاهر زعرور والأخ المناضل عبد الحميد بو وذن في غرفة متواضعة، في حي يُسمّى «الظاهر»، ولعله كان يجب أن يسمى الباطن، فقد كانت علاقتنا بالشمس شبه منقطعة.

وكانت الموارد المالية محدودة جداً لدرجة أنني كنت أذهب يومياً إلى مدرسة الظاهر الثانوية بقرب عمارة غمرة، وأعود مشياً على الأقدام (أي حوالى ثمانية كيلومترات يومياً، وأحياناً دون إفطار الصباح) وكنت، عندما تقترب نهاية الشهر، أذهب على قدمي كل مساء لأتناول وجبة يومية مع بقية الزملاء الذين كانوا يقطنون في بيت الطلبة العرب في حي الدقي (حوالى عشرين كيلومتراً).

وكثيراً ما كنت أجد هناك المرحوم مالك بنابي، الذي كنت أحاول أن أفك ألغاز أحاديثه الفلسفية وأنا أبدي كل علامات الإرتياح، وأشعر في نفس الوقت بالقلق، لأنني أعرف طول طريق العودة.

ولا أنسى ليلة في بيتنا المذكور أعلاه، كنت أقف أمام مائدة اتفقنا على أن نمنحها رتبة «مكتب»، وكنت أراجع إحدى المواد الدراسية، ولم أكن أكلت وجبة ساخنة طوال الأسبوع، ولم أكن أكلت شيئاً على الإطلاق طوال اليوم، فإذا بي أسقط فاقداً الوعي، وأجد نفسي تحت المائدة، والأخ عبد الحميد يجذبني من كتفي ويحاول أن يسقيني بعض الماء.

رفض الطبيب إذن التصريح لي بالمشاركة في أشغال المعسكر، ولكنه فوجىء بأن المجموعة الجزائرية كلها ترفض المشاركة إذا لم أشارك أنا، وسمع بذلك السيد كمال يعقوب، الذي كان مكلفاً بتنظيم

المعسكر، واضطر الطبيب إلى التسليم بالأمر، وهي قضية كانت تعود دائماً لذاكرتي كلما كان عليّ أن أصدر أحكاماً مشابهة، وهو ما خلق عندي أحياناً نوعاً من المبالغة في التشدد، إذا تدخلت سلطة معينة لإثنائي عن اتخاذ قرار طبي، وهو ما عانت منه وفود رسمية في الحجر الصحي في مطار الجزائر، عندما تحمّلت مسؤوليته، من بينها وفود سياسية هامة.

كان ذلك المعسكر الإسلامي أول مشاركة لنا، كبعثة جزائرية، في نشاط عام على هذا المستوى، والذي حدث هو أن مدير أمن المعسكر كان جزائرياً، وهو الأخ حمدادو، ومدير النشاط الثقافي كان جزائرياً، لا أذكر إن كان سعد الدين أو عبد الحميد، ومدير شؤون الإعلام جزائرياً (كاتب السطور) بجانب نشاطات أخرى لا أذكر على وجه التحديد من من بيننا كان مكلفاً بها.

ولقد شهد الجميع بتألق الوفد الجزائري، الذي قادته عناصر البعثة الحرة وطعمته بكل العناصر القادرة على تحقيق التكامل وإبراز صورة الفريق المنسجم، سواء كانت أم لم تكن من رفاق البعثة.

في هذا المعسكر رفع العلم الجزائري للمرة الأولى في تظاهرة دولية رسمية، وتم الاحتفال بيوم 5 يوليو بصورة رسمية أعترف اليوم أننا استعملنا فيها الكثير من «التحرايميت»، ودهش كثيرون عندما عرفوا أن الشاب الجزائري الذي دعوناه لإلقاء كلمة الجزائر كان واحداً من التسعة [1]، اسمه حسين آيت أحمد، وذلك في احتفال رسمي خرج منه، غاضباً، القنصل الفرنسي في مدينة بور سعيد،

(1) القادة التسعة للثورة الجزائرية، ومن بينهم ثلاثي البعثة الخارجية أحمد بن بله ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد.

وهو يصرخ !C'est une declaration de guerre

ولعلّي أجرؤ على الزعم بأن صورة الثورة الجزائرية بعد اختتام المعسكر كانت أكثر بريقاً.

وقد يبدو من اللائق أن أعتذر، إذا بدت ذكريات اليوم أكثر ذاتية مما هو مألوف، ولكنني أتصور أن من واجبي رسم صورة صادقة عن معاناة شبابنا في الخمسينيات، لعلها تكون تبريراً لبعض المرارة التي قد يحس بها بعض من يتعاملون معنا، أو تفسيراً لجروح وتذكيراً بقروح، لعل بعضها ما زال يؤثر على تصرّفات بعضنا، دون أن أنسى أنها كانت وستظل محل اعتزازنا ومصدر قوتنا وسر صلابتنا.

لكنني، بكل أخوة، لا أرى مجالاً للإعتذار.

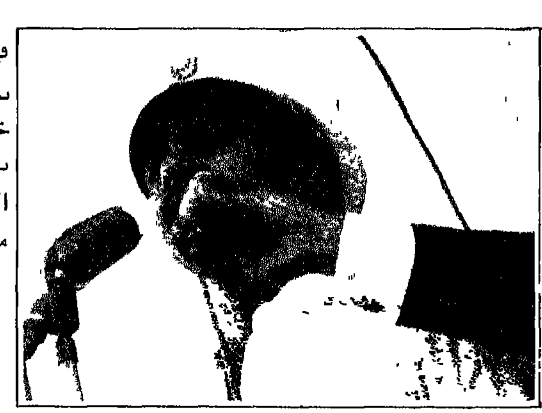
لقد شققنا طريقنا في ظروف صعبة، وفي وضعية اجتماعية مادية أحاول أن أرسم صورة صادقة عنها، حتى يتمكن أبناؤنا من فهمها واستيعابها، وبالتالي تفهم وضعية أبناء جيلنا وتفسير العديد من نقاط الضعف التي تميز بها نشاطنا.

ولعل من أهم سمات الجيل الذي أنتمي إليه هي أنه جيل عصامي، صنع نفسه بنفسه، وإن كان هذا التعبير يزعجني أحياناً لأنه يذكرني بتعليق لفنان على محادثة سمعها فقال عنها: كان الرجل يقول لصاحبه بأنه عصامي، صنع نفسه بنفسه، والمشكلة هي أنني لم أفهم ما إذا كان يتفاخر بذلك أم يعتذر عنه!.

نجمة الإسكندرية[1]

(1)

في حدود العاشرة مساء، من يوم الخميس 23 جويلية 1964، روع سكان مدينة عنابة بدوي انفجار هائل، تبعته انفجارات أخرى، وأحس بهذا، أكثر من غيرهم، سكان المناطق المطلة على الجانب الشمالي الغربي من ميناء المدينة، حيث تصاعدت كتلة سوداء من الدخان إلى ارتفاع مائتي متر



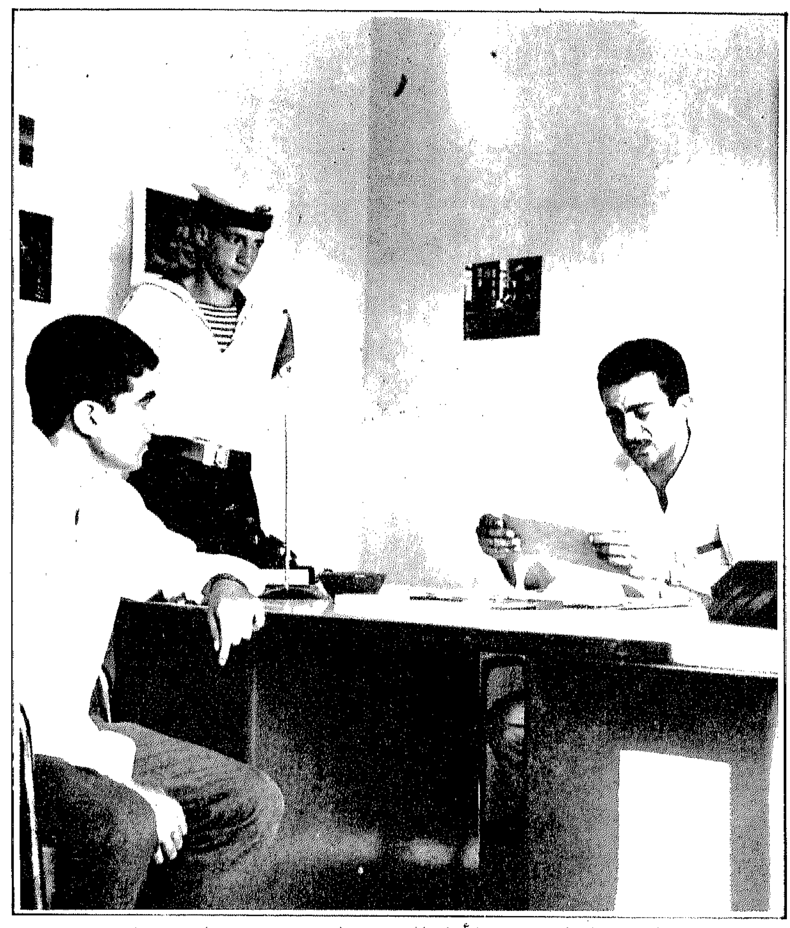
في الأميرالية البحرية بالعاصمة الجزائرية خلال الإحتفال بعيد الإستقلال، وقبل الإنفجار بأقل من أسبوعين

مركز الإنفجار كان الباخرة المصرية «نجمة الإسكندرية» التي

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ مايو 1993.

كانت قد وصلت إلى الميناء منذ عدة أيام، تحمل شحنة من الأسلحة الجزائرية، كانت مخزونة في مصر منذ الثورة.

تناثرت أجزاء الباخرة في دائرة قطرها أكثر من ألف متر، واستقرّت كتلة من جسمها في جدار المستشفى الواقع على هضبة تبعد حوالى خمسمائة متر، وبدأت الباخرة تغوص بتأثير تسرّب المياه عبر الفتحة التي أحدثها الإنفجار، وتكدّست جثث الضحايا من بحارة



المحافظ السياسي الأول للبحرية الجزائرية بعد الإستقلال

السفينة المصرية في ممراتها، كما تناثرت جثث بعض الحراس الجزائريين على الرصيف الذي كانت راسية أمامه.

كنت آنذاك مسؤولاً عن الخدمات الطبية في البحرية الوطنية، وأمارس في الوقت نفسه مهمة المحافظ السياسي للبحرية.

وفي اليوم التالي للإنفجار توجهت إلى عنابة، رفقة قائد البحرية الجزائرية آنذاك، محمد بن موسى، ووجدنا في عين المكان عدداً من الضباط السامين، لعلّي أذكر منهم اليوم النقيب عبد الرحمن بن عطية (الذي استعنت بذاكرته في هذا الحديث) وكذلك النقيب يزيد زرهوني، سفير الجزائر الحالي في واشنطن، وآخرون، من بينهم عدد من ضباط البحرية، ربما كان من بينهم رشيد بن إدريس، خبير الضفادع البشرية.

وقبل وصول الجانب المصري من لجنة التحقيق قمنا بجولة سريعة في الأماكن التي سقط فيها الحطام، ونظراً لقلة الإطارات في البحرية الناشئة، ضاعت الحواجز الإدارية والوظيفية بين الطب والسياسة والأمن، ووجدت نفسي أمارس نشاطات بعيدة عن مجال تخصصي الأصلي، وأقوم بفحوص تخرج تماماً عن إطار الفحوص الإكلينيكية التي ألفتها، فقد كانت أقرب إلى فحوص الطب الشرعي.

وفي اليوم التالي قام الرئيس أحمد بن بله بتفقد المنطقة، وكان مرفوقاً بوزير الدفاع الوطني العقيد هواري بو مدين، ووالي عناية آنذاك، السيد عبد الحميد براهيمي.

ولسبب لم أفهمه في حينه كلّفت بشرح الوضعية للرئيس، وصدمت عندما أحسست بأنه يتعامل معي، وقد كنت أرتدي الزي العسكري للبحرية، بأسلوب بدا لي متحفظاً، وهو ما آلمني، وظلّ طويلاً يحز في نفسي، إذ أن معرفتي بالرئيس الأسبق تعود إلى سبعة

سنوات خلت، عندما كنت من بين أول مجموعة طلابية تلتف حوله في القاهرة، وذلك في إطار البعثة الجزائرية الحرة، التي كانت قد انشقت على بعثة جمعية العلماء.

وقارنت بين موقفه هذا وموقف الرئيس الراحل هواري بو مدين، الذي لم أكن قد رأيته منذ 1954، ولكنني عندما التقيته في صيف 1962، ناداني بإسمي وسألني عن أحوالي، وهو ما لم أنسه له على الإطلاق.

فيما بعد فهمت أن نوعاً من التوتر كان قد بدأ يسود علاقات الرجلين، وأصبح على الجميع أن يختار، وكاد نوع الملابس يكون من معالم الفرز بين الخصوم والأنصار.

وما زلت أعتقد أن بعض من كانوا حول الرجلين عملوا دون هوادة لتفجير الموقف بينهما، وربما كانت طبيعة الرئيس الأسبق وظروفه تؤهله أكثر للإستثارة، وهو ما يعني إمكانية حدوث استفزازات مقصودة، والمهم هو أن النتيجة كانت انهيار تحالف بين نوعين متكاملين من الرجال، كان يمكن أن يقود إلى قيام سلطة متوازنة ومتزنة، تضمن تفرغ كل مؤسسة لمهامها الأساسية.

لكن التناقض الذي حدث كانت له آثار سلبية كثيرة، وعاشت الجزائر مرحلة من التمزق، ضاعف من خطورتها تعيين الرئيس للعقيد الطاهر الزبيري رئيساً لأركان الجيش، دون استشارة وزير الدفاع آنذاك، وكان موقف الزبيري نبيلاً وجديراً برجل من خيرة المجاهدين، إذ تمسك بالانضباط العسكري والنضالي (وتشاء الأقدار أن يكون هو الذي يلقي القبض على بن بله وينبئه بخلعه).

وفي لحظة معينة أحس فيها الرئيس الأسبق بنوع من العزلة تجاه

الجيش الشعبي الوطني المنظم، وربما بتأثير بعض المستشارين، فخرج بفكرة تكوين «الميليشيا» الشعبية المسلحة، التي قامت بعض طلائعها بالمشاركة في استعراض أول نوفمبر 1964.

وأتصور أن هذه هي القضية التي لم يغفرها بو مدين قط للرئيس الأسبق، ربما لأن وجود أفراد يحملون السلاح خارج إطار الجيش أو الشرطة المؤهلة، وفي ظروف كظروف الجزائر، هو طريق مباشر نحو حرب أهلية لا تبقي ولا تذر.

ثم عرفت البلاد تمرد العقيد شعباني، الذي يرى كثيرون أنه كان جزءاً من مؤامرة استهدفت استفزاز المجاهد الشاب، لتبرر القيام بتصفية عناصر معينة من الواجهة القيادية، المنبثقة من صفوف المجاهدين والسابقين الأولين، بما يؤدي، في نهاية الأمر، إلى عزل بو مدين نفسه، وحصره في برج عاجي، لعله أقرب إلى «غيتو» وظيفي، يجعله أداة طيعة في يد كتبة التقارير، ويبعده عن نبض وطنه وعن تنفس أمته.

وربما تأكد ذلك عندما تكرر في 1967 أمر مشابه، كانت له أيضاً آثار مدمرة، فقد خسرت قيادة البلاد شخصية وطنية مثل الطاهر الزبيري، بالإضافة إلى وقوع ضحايا كان في مقدمتهم الرائد سعيد عبيد، ويعترف لي عبد العزيز بو تفليقة[1] بأن تلك القضية كانت من أقسى الضربات التي تعرضت لها قيادة 19 جوان التاريخية، بالرغم من أنه لم ينفذ حكم واحد بالإعدام على الذين قاموا أو شاركوا في العملية الإنقلابية ضد الرئيس بو مدين.

---

(1) ـ كان بو تفليقة أقرب أعضاء مجلس الثورة للرئيس بو مدين، ووزيره للخارجية حتى وفاته، وترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974

ورغم أن للتوسع في هذا الموضوع مجال آخر، لكنني اشير له لأنه، من الناحية التاريخية، يرتبط بأكثر من رباط مع حديث اليوم، من منطلق أن قوى كثيرة، في الداخل أو الخارج، كانت تبذل كل جهد لتفجير الجزائر من الداخل، استعداداً لالتهامها من الخارج، وهذا يجعل من الضروري، لكي نضع قضية إنفجار الباخرة المصرية في إطارها، أن نلقي نظرة سريعة على الأحوال العامة في الجزائر في الأشهر التي سبقت الإنفجار.

كانت الجزائر قد اجتازت أزمة 1962، بانتصار الفريق الذي كانت واجهته السياسية الرئيس الأسبق أحمد بن بله، وكان عموده الفقري الجيش الوطني بقيادة العقيد هواري بو مدين.

وعرفت السنة التالية (1963) الخلاف بين الرئيس والأمين العام لحزب جبهة التحرير آنذاك، المرحوم محمد خيضر، والذي انتهى باستقالة خيضر (أبريل 1963)، وتلت ذلك استقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس الوطني، ثم إبعاده (أوت 1963) من جبهة التحرير الوطني (التي كان قد انضم إليها في 1956، فوضعته على رأس حكومتها المؤقتة في 1958).

وتم في نفس العام تأميم مؤسسات الصحف الفرنسية في الجزائر، وهي على التوالي: «لا ديبيش دالجي» الصادرة في العاصمة، و«لا ديبيش دو كونستانتين» الصادرة في قسنطينة، ثم «ليكو دوران» الصادرة في وهران.

ثم كانت قضية تمرد حسين آيت أحمد وموحاند أولحاج، ثم هجوم القوات المغربية على الأراضي الجزائرية، فيما اصطلح على تسميته بحرب الرمال (أكتوبر 1963)، التي شهدت حدثين لهما أهمية

بالغة، أولهما الموقف الوطني الرائع الذي اتخذه موحاند أولحاج، عندما أوقف تمرده تضامناً مع القيادة الجزائرية التي كانت تصد عدواناً مفاجئاً وجراحها لم تلتئم بعد، والثاني الدعم الكبير الذي تلقته الجزائر من الرئيس جمال عبد الناصر، والذي وصل إلى حد إرسال قوات مصرية، لتقف بجانب الجيش الوطني الشعبي، في دفاعه عن التراب الوطني، ولم يكن هذا ليغيب عن نظر المراقبين على الجهة الأخرى من المتوسط، ولم يغب فيما بعد عن ذاكرتهم، وكان دائماً جزءاً من تخطيطاتهم، فقد أدركوا أن الهجوم الخارجي يحقق عكس الأهداف المرجوة، ويحول الجبهة الداخلية إلى قلعة عزيزة المنال، وهكذا بدأ الإعداد لتنفيذ التفجير الداخلي، (Implosion) كما ستشهد على ذلك أحداث الثمانينيات.

وشهد النصف الأول من عام 1964 وقبل إنفجار الباخرة، أحداثاً وطنية هامة كان من بينها مؤتمر الحزب في أفريل، والذي تميّز بالتوتر بين قطبي النظام، بن بله وبو مدين.

وأصبح مصنع النسيج المصري بذراع بن خدة على أهبة تزويد السوق بالمنتجات بصفة تدريجية، وكان المهندس المعماري المصري مصطفى موسى يستعد، مع عدد من معاونيه، لافتتاح عدة ورشات هائلة سيكون من بينها مبنى قصر الأمم ومنشآت نادي الصنوبر، وكذلك مبنى فندق الأوراسي، ثم مبنى مسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة، ومؤسسة صناعة الأثاث التقليدي. وتواصلت الجهود لتدعيم وجود اللغة العربية في التعليم، حيث أصبحت تحتل ثلث الحصص المدرسية، وبدأ الاستعداد لمستوى أكثر طموحاً في العام التالي، حسب ما أكدته مجلة «المجاهد»، لسان حال جبهة التحرير الوطني.

وفي محاولة للإسراع بعملية التعريب، التي كانت تفرض نفسها كضرورة وطنية وكاختيار استراتيجي، بدأ سباق مع الزمن وضد الخلفيات والعراقيل والنوايا المسبقة، وتزايدت أعداد المعلمين الذين أرسلوا من المشرق العربي، للمساهمة في بناء المدرسة الجزائرية الجديدة، وكان معظمهم من مصر، وغالباً من المختصين في مجال التعليم، بينما كان معظم المعلمين القادمين من فرنسا مجرد مجندين عاديين، يؤدون الخدمة العسكرية في قطاع التعليم «الأهلي INDIGENE».

وكان المعلمون العرب يتلقون مرتباتهم غالباً من دولهم الأصلية، أو مناصفة مع الجزائر، التي كان عليها أن تتكفل بالإيواء، وهو ما كان يتم، غالباً، في ظروف تعسة، بالنسبة للمعلمين العرب، مقارنة بالمعلمين الفرنسيين، نتيجة لمواقف بعض الإداريين الذين ورثتهم الجزائر عن المرحلة الاستعمارية، والذين كانوا يجدون الدعم من مستويات قيادية مفصلية (أي بين القمة والقاعدة).

وحقيقي أن بعض المعلّمين لم يكن، من ناحية التكوين السياسي، في مستوى المهمة، حيث أدى الاندفاع العاطفي إلى إرسال العديد من المعلمين بنفس أسلوب إرسالهم إلى ولايات أو مقاطعات بعيدة، على ترابهم الوطني، وقليلاً، بل ونادراً ما تلقى هؤلاء قبل المجيء إلى الجزائر فترة تربصية تشرح لهم الوضعية وتحذرهم من الفخاخ ومن التحرشات، ولقد أشرت إلى هذا في أحاديث سابقة، وكنت قد حذرت منه في منتصف الستينيات، ولكن لا حياة لمن تنادي.

والذي حدث هو أن جوّاً معيناً بدأ يحيط بكل المتعاونين العرب،

لا بـد مـن الاعتـراف أنهـم كـانـوا، بحكـم نقـص التكـويـن السيـاسـي، مسؤولين عنه إلى حد ما، وهو ما يحمل مسؤولية خاصة لبعض مصالح السفارات والقنصليات، التي لم تحسن مواجهة الموقف (والذين قرأوا الجزء الأول من «انطباعات سيجدون ملامح كثيرة عن هذه الوضعية).

نجمة الإسكندرية[1]

(2)

عرفت الشهور التي سبقت انفجار «نجمة الإسكندرية عدداً من النشاطات الهادفة إلى التخلص تدريجياً من النفوذ الفرنسي، وبدا واضحاً لكل ذي عينين أن محور الجزائر ـ القاهرة بدأ يأخذ حجماً مثيراً لقلق البعض ولمطامع البعض ولاعتزاز البعض.

وفي هذه المرحلة بالذات كان أكثر من مائة متربص جزائري يقضون فترة تدريبية في وزارة البريد المصرية، استعداداً لتعريب البريد (والتفاصيل عند الأمين بشيشي، الذي كان يتولى الإشراف على العملية).

واستقبلت الكلية الحربية المصرية حوالى أربعمائة ضابط جزائري من أبناء جيش التحرير، لحضور دورات تدريبية تعدّهم لفنون القيادة التي تتطلبها الجيوش العصرية (والتفاصيل عند الأخ عمار بن عودة الذي كان آنذاك ملحقاً عسكرياً بالقاهرة).

واحتضنت القاهرة أول مؤتمر قمة تعرفه المنطقة العربية منذ قمة انشاص، التي قادت إلى إنشاء الجامعة العربية، وعرفت هذه القمة،

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ جوان 1993.



الرئيس بن بله يستمع لشروحات الدكتور عميمور عن الإنفجار، وفي اليسار وزير الدفاع العقيد هواري بو مدين

التي ترأس الوفد الجزائري فيها الرئيس الأسبق أحمد بن بله، نشاطاً جزائرياً معتبراً، كما تميزت بوضوح التقارب الشديد بين الرئيس الجزائري والرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، والتي وصلت، طبقاً لما قاله لي الأخ بن عودة[1]، أن بن بله أجاب عن سؤال حول الحجم الذي ستكون عليه مساهمة الجزائر، فقال بأن تحديد حجم المساهمة هو بيد الرئيس عبد الناصر، وهو تعبير ربما رأى فيه بعض المصريين أمراً يبعث على الإعتزاز بينما رأى فيه خصوم بن بله وضعاً لقرار جزائري في يد الرئيس المصري، ورأى فيه أنصار بن بله عملية ذكية تخفف عن الجزائر بعض الأعباء، انطلاقاً من أن الرئيس المصري كان سيراعي الوضعية التي تجتازها الجزائر.

وتلك كانت طبيعة الأمور في هذه المرحلة، حيث يمكن أن يكون لأمر واحد تفسيرات متعددة، لكن المراقبين الحذرين كانوا يتوقعون حدوث شيء ما، يعيد العلاقات بين البلدين إلى حدود العلاقات العادية، أو أقل قليلاً، أو كثيراً إن أمكن.

في نفس هذه المرحلة نشر مثقف جزائري[2]، يحلو لبعض الذين لا يعرفون اللغة العربية اعتباره منظراً فكرياً للبلاد، نشر حواراً في مجلة «الأزمنة الحديثة» الباريسية، رفض أن تعيد نشره مجلة «الثورة الإفريقية» الصادرة بالفرنسية عن جبهة التحرير في الجزائر، ولكن هذه نشرته تعسفاً، ونقلته عنها، وعلى عددين، مجلة «المجاهد» التي كان يديرها صديقنا المنور مروش، الذي كان واحداً من عناصر البعثة الجزائرية الحرة.

---

(1) ـ قيادي جزائري بارز، كان من المجموعة المفجرة للثورة، وكان آنذاك ملحقاً عسكرياً بالقاهرة.

(2) ـ فرض، فيما بعد كوزير للتربية في آخر وزارات بو مدين وحقق فشلاً ذريعاً.

ونقرأ في «المجاهد» (يناير 1964) تحليلاً ثقافياً يقول بأن «الثقافة الجزائرية تشمل ثلاثة ميادين لغوية، ميدان العربية الكلاسيكية وميدان التعبير الفرنسي وميدان التعبير الشفوي (الذي يشمل العربية الدارجة ولا يقتصر عليها بالطبع).

ويواصل المنظّر الفكري حديثه عن الثقافة العربية قائلاً:

قبل الإحتلال الفرنسي، كان مستوى الثقافة العربية متأثراً بنوع من المفهوم الجامد الشكل، ومثقلاً بمفاهيم قديمة!

قبل الإستقلال، كان هناك مثقفون ذوو تكوين عربي عصري، ولكنه في الواقع يتّسم بروح وعظية ومفاهيم جامدة ضيقة الأفق أو رجعية تنتمي إلى القرون الوسطى.

بعد الإستقلال أصبح ممثلو الثقافة العربية يميلون إلى تقديس اللغة العربية والتلذذ بجمالها تلذذاً كسولاً.

أما المثقفون الذين عادوا إلى الجزائر بعد استكمال دراستهم في المشرق العربي فيقول عنهم، لا فض فيه!، أنهم عادوا بعد أن تابعوا دراسات غير متساوية (وربما كانت الكلمة الفرنسية المستعملة في الأصل تعني غير متوازنة، وكلا التعبيرين يتسم بحماقة فكرية لا تخفى على أحد).

ثم يقول بأن أولئك المثقفين لم يصلوا إلى التخلص عقليّاً من مختلف المذاهب الثقافية والتربوية التي تأثروا بها في المنفى (المجاهد ـ العدد 198 ـ ولاحظوا تعبير المنفى) ويضيف المثقف الكبير، بأن هؤلاء يمكن لهم خدمة الثقافة الجزائرية إذا استعادوا جزائريتهم (هكذا) ولا ينسى عمّنا، الذي وسع كلّ شيء علماً، أن يتهم الأديب الوطني الكبير مالك حداد، الذي يكتب بالفرنسية ولكنه

يعتبرها منفاه، يتهمه بأنه يجهل كلّ ما له صلة بالمجتمع الجزائري، ويتساءل بأسلوب الأمل عمّا إذا كانت فرنسا لن تعرف يوماً وزيراً جزائرياً!!.

وربما كان الفرق بين عمّنا هذا وآخرين كانوا في جهاز الدولة، وفي مستويات علياً، أنه كان يجرؤ على طرح أفكاره علنا، مع الاعتراف بأن ذلك كان يتم عبر الصحافة الفرنسية، إذ أنه كان يتعالى، بتعبيره، عن الصحافة الوطنية، بينما كان الآخرون ينفذون تلك الأفكار بأسلوب الأفعى وبدأب النمل.

بموازاة هذا كله عرفت الجزائر من أقصاها إلى أقصاها حملات إشاعات تشوه صورة المتعاونين العرب، والمصريين بوجه خاص، تعرضت لها بالتفصيل في حينها.

وفي الأيام التي كانت قد سبقت الإنفجار تم استرجاع الأميرالية، واحتفلنا فيها بيوم الاستقلال، ثم قمت، كمحافظ سياسي للبحرية العريقة ـ الناشئة (وليس هناك تناقض فيما يتعلق بالبحرية الجزائرية) بتجربة حاولت فيها تقليد برامج الصوت والضوء، بالوسائل البسيطة المحدودة آنذاك، حيث قمت في إحدى الليالي بعرض فيلم «الناصر صلاح الدين الأيوبي»، وكان ذلك في الهواء الطلق، وفي ظل المنارة التاريخية الهائلة، التي عرفت بها الأميرالية، والتي بدت وكأنها امتداد لقلعة عكا ولمسجد القدس، وكان ضيف الشرف هو العقيد هواري بو مدين نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني، الذي بدا متأثراً من جو العرض، الذي كان يعتبر جديداً بالنسبة للجزائر وفي قاعدة عسكرية.

كان الرباط الاستراتيجي بين المشرق والمغرب العربيين يبدو

على شكل جسر طرفه المغربي هو الجزائر وطرفه المشرقي هو مصر، وهو أمر كان يثير قلق الكثيرين، في الداخل وفي الخارج، وكان هناك من رأوا بالبصيرة أن شيئاً ما يُحاك في مكان ما، لكن الأغلبية الساحقة، خاصة في مستوى القيادات، هنا وهناك، لم تستطع أن تدرك الحقيقية التاريخية البسيطة التي تقول بأن الترابط بين المشرق والمغرب يتعارض مع المطامح الدولية، التي كانت تعد العدة لإجهاض التجربة الثورية المصرية بعد الانتصار المعنوي الهائل الذي حققته في مواجهة العدوان الثلاثي، عام 1956، مما جعل مصر عبد الناصر تستقطب الولاء المعنوي للجماهير العربية، وإذا انضمت الجزائر، بثقلها الثوري وبتجربتها النضالية، فإن النتيجة هي بروز محور هائل يجعل من الوطن العربي طرفاً لا يمكن تجاهله في المعادلة الدولية.

والمؤكد اليوم هو أن العمل اتخذ صورة التسربات الداخلية، التي تدفع القيادات لاتخاذ إجراءات تفقدها، تدريجياً، تحالفاتها الاستراتيجية، ثم تضعها حيث تجد نفسها أسيرة لردود فعل عاطفية غير مدروسة، تؤدي إلى عكس المطلوب (وعلى ضوء هذا التحليل يمكن أن نخرج باستنتاجات جديدة لبعض ما حدث بعد ذلك في كل من البلدين، ولهذا أيضاً مجال آخر).

في هذا الجو أبحرت من الإسكندرية في الأسبوع الثاني من جويليه 1964 باخرة مدنية مصرية تحمل كمية كبيرة من الأسلحة الجزائرية التي كانت مخزونة في أماكن خاصة في كل من مرسى مطروح والسلوم، غربي الإسكندرية، وذلك بناء على قرار اتخذ في الجزائر، يهدف إلى تزويد عدد من حركات التحرير الإفريقية بالأسلحة المناسبة.

والغريب أن هذه لم تكن المرة الأولى التي يرتبط فيها اسم «نجمة الإسكندرية» بنقل الأسلحة، وإن كان المؤكد أنها كانت المرة الأخيرة، وهو ما يعيد إلى الأذهان ما قاله الرئيس الأسبق، أحمد بن بله، تعليقاً على الانفجار، من أنه حدث بفعل فاعل، وليس مجرد حادث، وهو ما أكده لي مؤخراً كل من الأخوين عمار بن عودة وعبد الرحمن بن عطية، الذين لجأت إليهما لاستكمل معلوماتي عن القضية، ولأضع أمام القارىء أوضح صورة ممكنة للجريمة، التي لم تفهم كل أبعادها آنذاك.

ويروي العقيد المصري ثروت عكاشة، الذي كان في 1953 ملحقاً عسكرياً لبلاده في سويسرا أنه سافر منها إلى إيطاليا، ومعه اثنتا عشرة حقيبة مملوءة بأجهزة عسكرية معينة، لتحملها السفينة المصرية «نجمة الاسكندرية» من ميناء جنوا إلى الاسكندرية، لصالح وزارة الدفاع المصرية، ولكن قبطان الباخرة، الذي كان آنذاك بريطاني الأصل، أبى، متعللاً بأن السفينة مدنية، وغير مرخص لها بنقل الأسلحة والذخائر والعتاد الحربي (وبالطبع فإن هذه القضية معروفة في الأوساط التي تتابع النشاطات العسكرية لدول المنطقة).

وفي يوم 23 يوليو 1964 تنفجر الباخرة في ميناء عنابة.

وتنفجر التساؤلات.

نجمة الإسكندرية[1]

(3)

بقيت في ذاكرتي صورة لا يمكن أن تنسى، لجزء من جدار الباخرة المصرية «نجمة الإسكندرية»، كان الانفجار قد قذفه إلى الجانب الآخر من الميناء، فقد كنت أنا الذي لفت الأنظار إليه، بسؤال



(1) مجلة الإذاعة ـ 21 جوان 1993.

لا يطرحه إلاّ غير مختص، ولهذا بدا ساذجاً، وربما آثار في البداية نوعاً من السخرية.

كان ذلك الجزء عبارة عن لوح من الحديد، تتوسطه ثغرة لا يتجاوز قطرها، على ما أذكر، المتر المربع، وكانت جوانب الثغرة معوجة، توحي بأنها ناتجة عن انفجار، وهو استنتاج لم يكن في حاجة لذكاء خارق، ولم يكن ذلك هو سر أهمية ذلك الجزء من جدار السفينة، بل تجلت الأهمية في السؤال الذي طرحته، إذ سألت بكل بساطة: إذا كان هذا هو جزء من الجدار الخارجي للسفينة فأين الجانب الداخلي من الجدار وأين الجانب الخارجي؟.

لم أتلق إجابة عن سؤالي آنذاك، وأهميته كانت تكمن في تحديد اتجاه جوانب الثغرة، لأن ذلك هو الذي يمكن أن يجيب على السؤال الجوهري: هل وضعت العبوة الناسفة داخل السفينة أم خارجها؟.

وكان هناك شيء آخر، فقد كانت معلوماتي العامّة تقول بأن لون الجدار الخارجي في جزء السفينة الموجود تحت الماء هو أسود أو أحمر، لكن اللوح الحديدي أمامي كان ذا سطحين متقاربي اللون، وهو لم يكن أسوداً بأي حال من الأحوال.

ورغم أنني لم أحاول معرفة نتائج التحقيق، الذي أتصور أنه تواصل، رغم تصريح الرئيس بن بله علناً بإدانة عناصر خارجية (وهو ما آثار، لدهشتي، غضب البعض آنذاك) فإنني كنت أتصور أن احتمال النسف الخارجي ممكن عبر تسرب ضفادع بشرية معادية تحت الماء، تضع المادة المتفجرة على مكان ما من جدار السفينة، وذلك في وقت ربما كانت إمكانياتنا في الكشف عنها محدودة، وانطلاقاً من أن الباخرة كانت باخرة مدنية، ولعلها لم تكن مزودة بالمعدات اللازمة، وهو ما لا

يتناقض بالضرورة مع الاستنتاج السابق.

لكن ذلك كله كان من باب التطفل على ميدان لم تكن لي فيه أية خبرة على الاطلاق، وكان على فضولي أن ينتظر نتيجة التحقيق.

غير أن ما لم يكن ممكناً أن أتجاهله، هو التاريخ الذي حدث فيه الانفجار، فرغم أن احتمال المصادفة مطروح، لكنه كان من الاحتمالات البعيدة عن التصور.

ذلك أن الانفجار حدث يوم 23 يوليو، أي اليوم الذي كانت الثورة الناصرية تحتفل فيه بعيدها الثاني عشر، ووجدت نفسي أسترجع تحليل الأخ عمّار بن عودة، وهو ممن يرون بأن الانفجار جزء من مؤامرة وراءها دولة أوروبية وربما أيضاً دول عربية.

ويتلخص رأي بن عودة، الذي عمل في بداية الستينيات كملحق عسكري في مصر، في النقاط التالية، أوردها كما سمعتها منه، منذ أقل من شهر.

عملية التخريب مؤكدة، اليد الخارجية مؤكدة، والهدف هو تفجير الموقف بين الجزائر ومصر، وردود الفعل السلبية التي استاءت من تصريحات الرئيس الأسبق سببها قضايا متعلقة بالتأمين، الذي ستخسره الجزائر، إذا كان الحادث بفعل فاعل.

كان المفروض أن تنفجر الباخرة في الإسكندرية (وهو ما يعني أن العبوة الناسفة وضعت داخل الباخرة)، حيث كان من المفروض أن يكون الرئيس عبد الناصر موجوداً بها، في إطار الاحتفال بأعياد الثورة، ويكون الانفجار إشارة انطلاق لانقلاب داخلي، ويمكن تخيّل رد فعل الشارع المصري عندما يُنشر خبر الانفجار، ونتائجه، وعدد ضحاياه، مع الإشارة إلى أن المواد المنفجرة هي ذخائر جزائرية.

هناك بالطبع (والحديث دائماً للأخ بن عودة) احتمال الحادث العرضي، أو غير المقصود.

والواقع أن هناك تحفظات كثيرة على هذا الطرح.

أولها، وبكل بساطة، هو أن الباخرة لم تنفجر في الإسكندرية ولكن في الجزائر، والباخرة تقطع المسافة من الميناء المصري إلى الجزائر في أسبوع على الأقل، وربما كانت أنظمة التفجير الموقت آنذاك بدائية، وهنا يجيب بن عودة على تساؤلي، بأنه يظن أنه كان من المفروض، حسب خطّة المتآمرين، أن يتعطّل سفر الباخرة، لكن الباخرة، خلافاً للمخطط، سافرت في وقتها المحدد، وهو، بالتالي، مصادفة أخرى تثير التساؤل عن جدية المتآمرين.

التحفظ الثاني يتعلق بربط القضية بانقلاب على الرئيس عبد الناصر، لأن الذين يعرفون مصر يدركون بأن رئيس الدولة لا يمكن أن يحتفل بيوم 23 يوليو في الإسكندرية، التي لا ينتقل إليها إلاّ يوم 26 يوليو، ذكرى مغادرة الملك فاروق لمصر نهائياً.

وظل انفجار الباخرة في ميناء عنابة، يوم 23 يوليو، لغزاً بالنسبة إليّ، ثم استقلت من عملي في البحرية لتبدأ مرحلة من حياتي تثير الدوار، إذ فتحت عيادة طبية لمدة خمسة سنوات تقريباً، ثم أغلقتها لأبدأ العمل في رئاسة الجمهورية، مع الرئيس بو مدين حتى وفاته، ثم مع الرئيس رابح بيطاط خلال الفترة الإنتقالية، ثم مع الرئيس المستقال خلال ولايته الأولى، ثم أحلت على التقاعد زهاء خمسة سنوات، ثم استدعيت مرة أخرى، وبشكل مفاجىء، لأتولى مهمة السفارة الجزائرية في الباكستان حوالي ثلاثة سنوات.

وطوال هذه المدة كلها اختفت قضية نجمة الاسكندرية تماماً من

ذاكرتي، حتّى التقيت مؤخراً بالرفيق القديم، النقيب عبد الرحمن بن عطية، واستعدنا ذكرياتنا، ومن بينها لقائنا الأول في عنابة، إثر انفجار الباخرة.

وكان هذا اللقاء هو الذي أوحى لي بكتابة هذه الأحاديث.

يقول عبد الرحمن أنه كان مكلفاً بمتابعة خط سير الباخرة وبالسهر على تفريغها في ميناء عنابة، وفوجىء بأن الباخرة أعلنت عن وصولها إلى عرض بحر العاصمة الجزائرية، في نهاية الأسبوع الثاني من جويلية 1964، في حين كان من المفروض أن تتوقف في عنابة (ولقد أكد لي بن عودة هذه النقطة).

وتلقّى ربان الباخرة أمراً من السلطات الجزائرية المعنية بالعودة إلى عنابة، وتعجب الربّان من هذا الأمر، وقال لمن أصدره بأنه تلقى، وهو في عرض البحر، برقية من السلطات الجزائرية تطلب منه مواصلة الإبحار نحو العاصمة الجزائرية، وهي برقية، يقول عبد الرحمن، بأنها لم ترسل من أي سلطة مؤهلة لذلك، وهكذا برز السؤال الخطير: من أعطى الأمر؟، ثم برز سؤال أكثر خطورة، وهو، لماذا يعطى أمر كهذا؟.

المعلومات والاستنتاجات التي وصلت إليها تؤكد صحة نظرية المؤامرة التي تستهدف تخريب العلاقات الجزائرية ـ المصرية ويعطيها بعداً جديداً، وهي تذكرني بأن نفس الفترة عرفت إنفجار مخزن الذخيرة في سيدي فرج، وانفجاراً آخر في منطقة نادي الصنوبر، وربما أضيف إلى ذلك أيضاً انفجار مركز الطرود بميناء الجزائر.

ويبدو أن الخطة الجهنمية كانت تتضمن تفجير الباخرة في ميناء العاصمة الجزائرية، لإحداث أكبر حجم ممكن من الخسائر البشرية

والمادية، نظراً لطبيعة موقع العاصمة وضعف المباني في منطقة القصبة المواجهة للميناء، ويحدث هذا الانفجار في وقت يتزامن مع حدوث كل تلك الانفجارات، التي تدعم المشاعر المعادية لمصر في الشارع الجزائري، مما قد يمهد لأعمال عنف ترتكب ضد الرعايا العرب، وضد المصريين بوجه خاص، وبالتالي إلى ردود فعل مصرية تضاعف من السخط العام على المصريين، والذي كانت بذوره تزرع بشكل متواصل، كما سبق أن أشرت إلى ذلك.

وهكذا يقع البلدان في فخ الحلقة المفرغة التي تصنع العداء بين الشعوب، وتجعل منه كرة ثلج، يتعاظم حجمها ويزيد خطرها، وهي تتدحرج على سفح العلاقات.

وأتصور أن البلدان استطاعا تجاوز تلك المرحلة الصعبة بفضل الإرادة السياسية على مستوى القيادات.

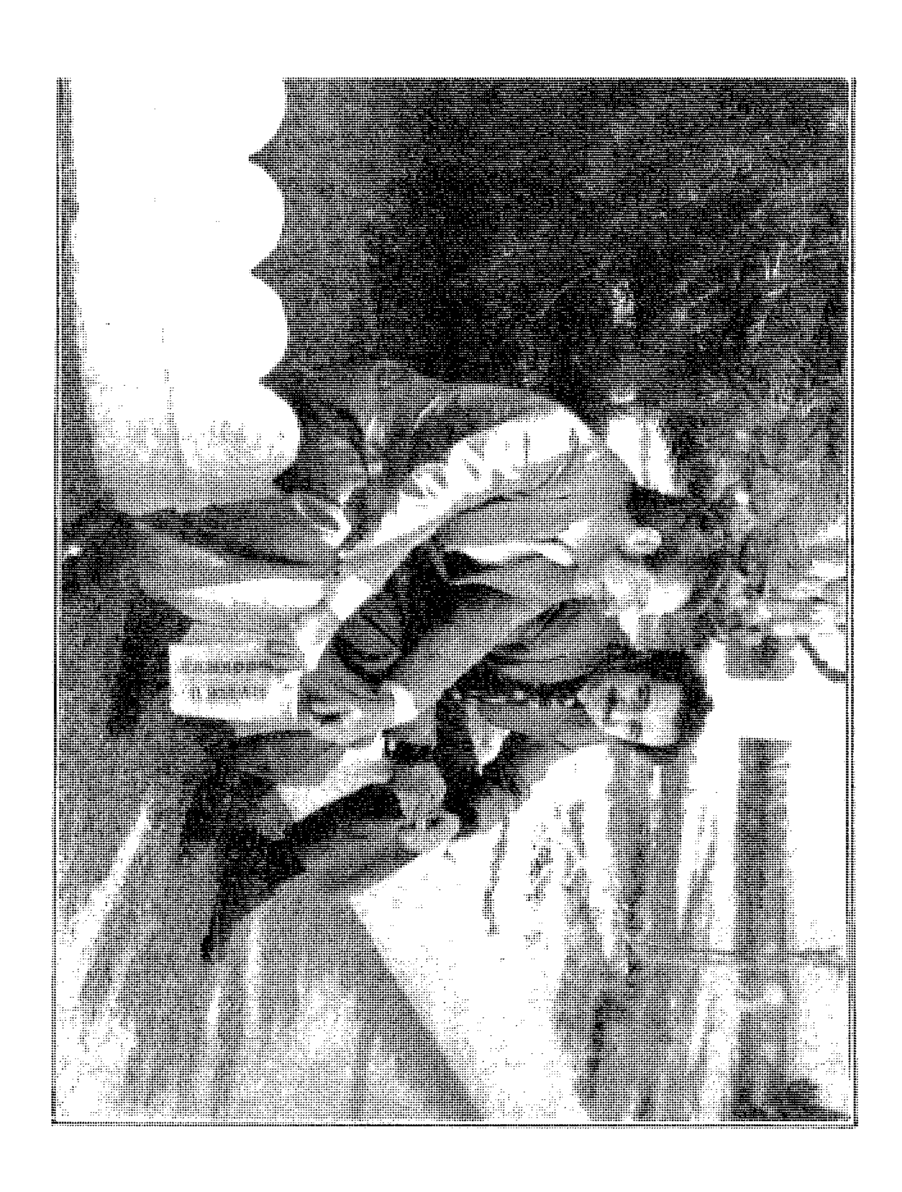
والذي حدث هو أن المؤامرات تواصلت لنسف العلاقات بين البلدين الشقيقين، خاصة عندما قام الرئيس بو مدين بانقلابه المعروف ضد نظام الرئيس بن بله، فقد حاولت جهات مصرية الإيحاء بأن الإنقلاب تم ضد التقارب الجزائري المصري، وهو ما رحبت به أوساط جزائرية معينة، ولكنه آثار ردود فعل سلبية على مستوى القيادة الجزائرية الجديدة.

لكنني من الذين يظنون بأن كلا من الرئيس بو مدين والرئيس عبد الناصر كان من بعد النظر واتساع الأفق بما سمح للرجلين من تجاوز كل المكائد، وما أكثرها في تاريخ البلدين.

وطوي ملف انفجار «نجمة الاسكندرية» ليوضع في خزانة مغلقة بألف قفل، ولم يعرف أحد منذ ذلك التاريخ حقيقة ما حدث في 23

يوليو 1964 ، لكن الربط بين ذلك وبين ما حدث في سيدي فرج بدأ يفرض نفسه على الساحة، خاصة بعد قضية «كاب سيغلي» التي تم فيها إسقاط أسلحة في المنطقة، إثر وفاة الرئيس بو مدين، بهدف إثارة القلاقل في الجزائر، حيث قيل أن انفجار مخزن الذخيرة كان بفعل مجموعة تسربت عبر ممر سري يصل شاطىء سيدي فرج بالمخزن، الذي كان في الأصل جزءاً من ثكنة يستعملها الجيش الفرنسي في الجزائر، ثم قيل بأن أفراداً من تلك المجموعة كانت مورطة في قضية اغتيال المهدي بن بركة، على الأرض الفرنسية.

وكان فشل تلك المحاولات كلها هو السبب في الوصول إلى اليقين بأن التفجير الداخلي هو الأسلوب الأمثل، ولهذا حديث آخر.

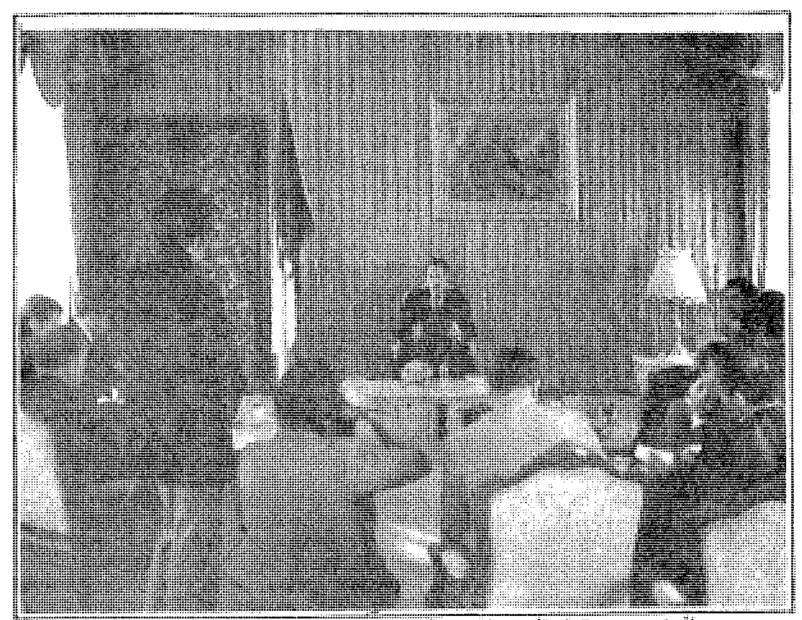


قصة حوار [1]

قصة الحوار المطول الذي أجراه، باللغة الفرنسية، مع الرئيس الراحل هواري بو مدين، المناضل اليساري الفرنسي فرانسيس جونسون، ولم ير النور في الجزائر إلاّ جزئياً، وعبر تسجيلات تناقلها الشباب في مرحلة التعتيم، هي من القصص التي تستحق أن تروي في إطار هذه السلسلة، وكان الحوار قد عرض في حياة الرئيس بو مدين في عدد من محطات التلفزة الأجنبية، وحقق نجاحاً كبيراً، وخصصت له صحيفة «لوموند» في جوان 1975 حديثاً خاصاً، لكن الرئيس الراحل رفض أن تقوم التلفزة الوطنية ببثه، وظل الأمر بعيداً عن اهتمام معظم المواطنين، إلى أن قامت التلفزة ببث مقاطع منه في نهاية العام الماضي، بمناسبة ذكرى وفاة الرئيس في 27 ديسمبر1978.

هناك فقط فوجىء الكثيرون بأن الرئيس الراحل، الذي كان يحرص دائماً على استعمال اللغة العربية في كل خطبه وأحاديثه العامة، كان يتقن الفرنسية ويتحكم في تعبيراتها، وكان حرصه على تفادي استعمال اللغة الأجنبية، التي أصبح البعض في عصور الانحطاط والخصيّ والرداءة يسميها، في ذكاء مفتعل، لغة وطنية ثانية!، كان

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ جوان 1993.



الرئيس يستقبل الصحافيين العرب (في الصورة محمد عودة)



استقبال الرئيس لوفد إعلامي مصري (بجواره أنيس منصور)

حرصه نابعاً من إيمانه العميق بأن اللغة الوطنية هي الوطنية، وهي الوطن، وهي الوحدة، وهي تجسيد للإنتماء القومي، الذي تتحول الأمم بدونه إلى مجرد حشود متموجة لا ملامح لها، وتجمعات هلامية لا قوام لها، أو مجرد «غاشي» كما قال بعضهم في يوم استأسدت فيه الضباع، وفي مرحلة زمنية يقول عن مثلها الممثل الفكاهي سمير غانم، أن الدنيا فيها، إذا أقبلت، باض الحمام على الوتد، وإذا أدبرت، بال الحمار على الأسد، وما علينا.

وللأمانة، والحديث هو عن ذلك الحوار، لا بد من القول أنني سمعت تعليقات كثيرة تغمز من قناة محسوب على التعريب (هو العبد الضعيف بالطبع) يزيّن للرئيس، رائد التعريب، استعمال لغة العدوّ، ويفخر بذلك، بل ويبذل جهداً كبيراً لإقناع الرئيس بعرض الشريط على الجمهور الجزائري، وهو أمر صحيح، وصل إلى حد أنني سربت نسخة منه للتلفزة الوطنية على أساس محاولة فرض الأمر الواقع على الرئيس، لكنني لم أجرؤ في نهاية الأمر على مخالفة تعليماته.

وبعد هذه المقدمة الضرورية أستكمل وضع الحدث في إطاره الزمني والسياسي.

كانت الجزائر قد احتضنت، في سبتمبر 1973، واحداً من أهم مؤتمرات حركة عدم الإنحياز، وهو المؤتمر الرابع، الذي تألقت فيه الجزائر، نشاطاً سياسياً ومقدرة تنظيمية، وتألق فيه بوجه خاص، الرئيس الجزائري الراحل، الذي بدا وكأنه عوّض العالم الثالث عن المؤتمر الآسيوي ـ الأفريقي، الذي كان من المفروض أن يعقد في الجزائر في منتصف الستينيات، لولا التغيير الثوري الذي قام به، وأدى إلى إزاحة الرئيس أحمد بن بله عن الحكم، واعتبر التغيير

آنذاك، خاصة من قبل الدول التقدمية، وعلى رأسها كوباً، إنقلاباً عسكرياً لا يختلف في كثير أو قليل عن الإنقلابات التي عرفتها أمريكا اللاتينية.

كان الرئيس بو مدين يتميز بالعزوف عن اللقاءات الصحفية، وكنت أعاني الأمرين لكي يقتنع بلقاء أحد الصحفيين الأجانب، وكان يقول لي، عندما كنت أثقل عليه «أنا لا أكف عن الحديث طوال اليوم، فكيف تريدني أن أزيد على ذلك لقاءات صحفية».

لكنني، بعد المؤتمر الرابع، كنت من الذين يحسون بأن علينا أن نقدم رئيسنا للعالم الغربي، الذي لا يعرف عنه الكثير، لا كمجرد زعيم لشعب أو كرئيس لدولة، ولكن أساساً كحامل لمشروع ثوري تقدمي إسلامي، عبّر عنه في اللقاء الإسلامي بلاهور، ثم أصبح يحمل عنوان «الحوار بين الشمال والجنوب»، عندما قدم الهواري تصوره للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وذلك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974.

وحقيقي أن عدداً كثيراً من الصحفيين الدوليين كان يلح في الحصول على تصريحات وأحاديث من الرئيس الجزائري، من بينها طلبات كنت أتجاهلها تماماً، برغم ضغوط كان البعض يمارسها عليّ، خاصة عندما كان الأمر يتعلق بصحفية أنثى، وكان من بينها طلبات أعطيها اهتماماً خاصاً، أحاول فيه أرضاء الصحفي وتلبية احتياجات المهنة بأقل قدر ممكن من الإزعاج بالنسبة للرئيس.

لكنني، هذه المرة، كنت أحلم بتحقيق ما هو أكثر من استجواب صحفي، وإن كنت أعترف بأنني لم أكن قد وصلت إلى تصور نهائي لمشروع يمكن أن أعرضه على الرئيس وأنا مطمئن إلى أنني لن أعاني كثيراً في الحصول على موافقته.

ذلك أن أسلوب التعامل مع الرئيس بالنسبة لهذه القضية لم يكن إبلاغاً له بأن «الصحافي الفلاني هنا، ويريد أن يحظى باستقبالك له»، ولكنه كان ينطلق من دراسة منهجية تحدد الأسباب التي تبرر إجراء حديث صحفي في مرحلة معينة، من أهم عناصرها تحديد الرسالة الأساسية للحديث، والجمهور الذي يتجه إليه، ثم تقديم حيثيات اختيار الصحفي الذي سيتلقى الحديث (وقد يكون هو صاحب المبادرة، وقد تكون المبادرة من عندي، حسب الظروف).

وعندما تتم الموافقة المبدئية تقدم للرئيس صورة بيوغرافية عن الصحفي، تشمل أهم المعلومات عنه، وعلى وجه الخصوص، بعض النقاط التي يمكن أن تخلق نوعاً من الألفة في الحوار، كعيد ميلاد أو ذكرى زواج، أو تعزية بوفاة قريب، أو تساؤل عن بعض التفاصيل التي توحي للصحفي بأنه أمام رجل لا يفوته شيء.

كان كل هذا يعيش معي، هاجساً يومياً، عندما التقيت، بما يشبه الصدفة، بالمناضل الفرنسي فرنسيس جونسون، الذي كنت أسمع عنه دون أن أعرفه شخصياً.

وبعد حوار قصير اكتشف كل منّا إمكانية قيام تعاون يحقق لنا الهدف المنشود، وكان علينا أن نقتل الموضوع بحثاً، للإطمئنان تماماً إلى أنه سيحظى بالمصداقية اللازمة، التي تضمن موافقة الرئيس عليه.

كان فرانسيس جونسون منشطاً رئيسياً للمجموعة الفرنسية التي اصطلح على تسميتها «حملة الحقائب»، وهي مجموعة من المناضلين اليساريين الفرنسيين، كانت تتولّى حماية المناضلين الجزائريين في فرنسا، وتسليم أموال التبرعات لممثلي جبهة التحرير، وهو ما يجعلني أتوقف هنا لحظات لأوضح أمراً أتصور أنه ما زال يعاني من الغموض

الشديد، وقد سبق لي أن تعرضت له في عدة أحاديث، أتصور أنها لم تكن كافية لتبديد ذلك الغموض، وهو ما اعتذر عنه لدى القراء الذين قد يزعجهم تكراري لنفس الموضوع، ولكن ليس باليد حيلة، لأن الأمر يتعلق بقضية مبدئية لا يمكن التنازل عنها.

ولعل مما يشجعني على تناول الأمر مرة أخرى، الوصف الذي استعملته إحدى صحفنا عند حديثها عن مناضل فرنسي شيوعي، إذ أسمته «المجاهد!» فلان، وهو تلفيق لا يشفع له أي إدعاء بحسن النية أو بنبل المقصد، فلتعبير المجاهد معنى خاص يرتبط في وقت واحد بالبعد الديني وبالنشاط الوطني.

ولقد سبق أن قلت بأن الجزائر عرفت جلادين فرنسيين يتضاءل بجانبهم عتاة الغستابو وزبانية الموساد ومرتزقة بينوشيه، ومن حقنا، بل ومن واجبنا أن نطالب بمحاكمتهم كمجرمي حرب، تماماً كما حاكمت فرنسا كلوس باربي، وكما حاكم الكيان الصهيوني إيخمان.

وتنديدنا بأولئك الجلادين يجب أن يتواكب مع إشادتنا بعدد من المناضلين الفرنسيين الذين تعاطفوا مع كفاح الشعب الجزائري، ومنهم من دفع حياته ثمناً لذلك، ومن بينهم من تعرض للسجن وللتعذيب من أجل مواقفه، وفي طليعة هؤلاء نجد هنري علاق، وفرنسيس جونسون وزوجته، وموريس أودان، وآخرون.

لكن السؤال الذي يجب أن يطرح نفسه، بالبرودة التي يتطلبها التحليل السياسي الموضوعي والمحايد، وتفرضها علينا أمانة التأريخ، والتزامات جيل تجاه الجيل الذي يليه.

كم من بين أولئك المناضلين الشرفاء من قام بما قام به، من تضحيات ومناصرة وتأييد، لكي تقوم على أشلاء الوجود الاستعماري

الفرنسي جزائر عربية مسلمة، غير منحازة ولا متحيزة، لا ترتبط مع الدولة المستعمرة السابقة إلاّ بنفس الروابط التي ترتبط بها مع كل دول العالم، من أمريكا إلى زيمبابوي، ومن بريطانيا إلى ساحل العاج، أو الكوت ديفوار، كما أصبح قادتها يصرون اليوم، في عصر الانحطاط العربي، على تسميتها، تنصلاً من الترجمة العربية للاسم، وهو من الأمور التي لا نملك إلاّ أن نغض الطرف عنها، وقد أصبح الوجود العربي، ككراع الدابّ الأول، لا يصكّ ولا يحكّ.

كان أولئك المناضلين الفرنسيين رجالاً، ونساء، آمنوا بالمثل العليا التي نادت بها الثورة الفرنسية، وهم بذلك فرنسيون عظماء أدركوا أن السلطة الاستعمارية تضحي بالمصالح الفرنسية العليا من أجل مصالح آنيّة، وهم، بالتالي، كانوا يضحون، أولاً وقبل كل شيء، من أجل فرنسا ومن أجل تألقها وسيادتها، بل ومن أجل وجودها الجهوي والدولي.

هم فرنسيون أذكياء، كان من بينهم كاثوليك ويهود وكان من بينهم متدينون وملاحدة، وكان من بينهم إشتراكيون وشيوعيون، وكلهم ناضلوا ضد نظام استعماري أحمق، مثلهم كمثل أمريكيين تعاطفوا مع الفيتنام، وبريطانيين تعاطفوا مع القضية الفلسطينية.

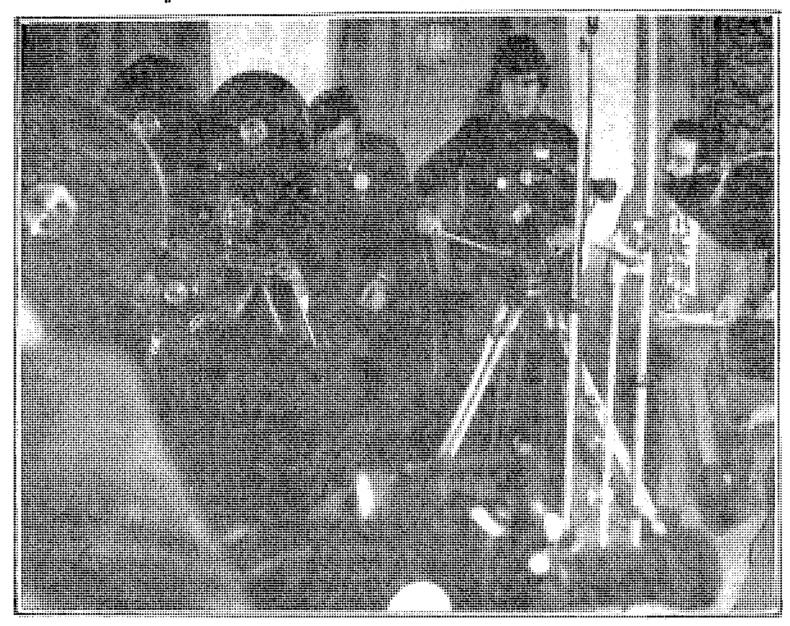
وهذا يعني بكل بساطة أن الإيمان بضرورة دعم الوجود الفرنسي في الجزائر كان هو المحور الرئيسي لنشاط هؤلاء المناضلين الشرفاء، الذي كان يرتكز في نفس الوقت على قاعدة من المشاعر الإنسانية النبيلة، وليس في ذلك ما يستحق اللوم أو التنديد أو العتاب، بل إنه أمر ينتزع الإحترام والتقدير، لأنهم، بوعيهم الوطني الحاد وبنظرتهم المستقبلية، أدركوا أن حماية المستقبل الفرنسي لا يكون بالمدافع وبالدبابات، أو بالمسدس والرشاشات.

ومن حق أولئك المناضلين علينا أن نسجل لهم مواقفهم النبيلة وتضحياتهم الكبيرة، بل إن هذا هو واجبنا تجاه أنفسنا، ولكن لا مجال لخلط الأمور وتقديم هؤلاء المناضلين كرجال وقفوا موقف العداء لوطنهم الأصلي، وهي خيانة من العار أن يوصم بها أولئك الرجال الشرفاء، الذين أدركوا الفرق بين الدولة والنظام، وبين الأمة والحكومة، وهو ما لم يصل بعضنا إلى فهمه وإدراكه إلى يومنا هذا.

وفي كل هذا فإنّ الشهيد يبقى شهيداً، والمجاهد يبقى مجاهداً، والمناضل يبقى مناضلاً، والمسبّل يبقى مسبلاً، ولكل مكانه ومكانته.

ودائماً مع نفس الحوار

تطرقت في اللقاء الماضي، وفي إطار الحديث عن «فرانسيس جونسون»، للحديث عن زملائه من المناضلين الفرنسيين، وقلت بأنهم كانوا رجالاً، ونساء، آمنوا بالمثل العليا التي نادت بها الثورة الفرنسية، وهم بذلك فرنسيون عظماء أدركوا أن السلطة الاستعمارية، بما تمارسه من قمع، تضحي بالمصالح الفرنسية العليا، وبالتالي فقد كانوا،



تسجيل خطاب رئاسي

بنضالهم، يضحون أولاً وقبل كل شيء، من أجل فرنسا نفسها، ومن أجل تألقها وسيادتها، بل ومن أجل وجودها الجهوي والدولي.

والواقع أنهم كانوا فرنسيين أذكياء ناضلوا ضد نظام استعماري أحمق، يتمسك بوجود مباشر، لا بد أنه سائر إلى زوال، بدلاً من العمل لتحقيق وجود فعّال، لا يرتبط حتماً باحتلال عسكري مباشر، بل إنّ قوته الحقيقية قد تكمن في العمل الذكي ليوم تتولى فيه دعم ذلك الوجود أعداد متزايدة من أبناء الذين وقفوا بالأمس ضده، ودفعوا ملايين الشهداء لتزول كل آثاره ونتائجه.

وهذا يعني أنه من الحماقة والسذاجة أن نظن، للحظة واحدة، أن العمل من أجل الوجود الفرنسي في الجزائر كان بعيداً عن أذهان معظم أولئك المناضلين، إن لم يكن من بين أسبقيات أسبقياتهم.

ولقد قلت وأكرر بأن من حق أولئك المناضلين علينا أن نسجل لهم مواقفهم النبيلة وتضحياتهم الكبيرة، بل إن هذا واجبنا تجاه أنفسنا، ولكن الشهيد يبقى شهيداً والمجاهد يبقى مجاهداً والمناضل يبقى مناضلاً والمسبّل يبقى مسبلاً، والشقيق شقيق والصديق صديق، ولكل مكانه ومكانته.

كانت هذه هي المشاعر التي تعتمل في نفسي، وأنا أستقبل فرانسيس جونسون، عندما وصل إلى الجزائر بدعوة مني، لإجراء حديث مطول مع الرئيس الراحل هواري بو مدين، يُسجّل بالصوت والصورة، ويُعرض في عدد من محطّات التلفزة الناطقة بالفرنسية، وذلك على ضوء محادثاتي الأولية معه.

واستقبلت المجموعة الفنية المكلفة بالتصوير لأتعرف على احتياجاتهم، ولأقول لهم أن أمراً واحداً فقط يجب ألا يطلبوه على

الإطلاق، لأنني لن أطرح الأمر على الرئيس، ولن أسمح لهم بطرحه، فأنا أعرف الإجابة مسبقاً.

كنت أعرف أن التصوير التليفيزيوني يتطلب وضع مساحيق على وجه الشخصية التي يتم معها الحوار، لكنني كنت أتذكر نظرة الرئيس، التي سلطها على وجه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، الملطخ بالأصباغ، عندما استقبله هذا الأخير في البيت الأبيض، ولعلي تخيلت أنه، بأسلوبه المعتاد، ركّز بصره عليّ لبضع ثوان، وكأنه يقول لي: لا تتوقع مني يوماً أن أقبل وضع هذه المساحيق... وقد أعذر من أنذر.

قمنا بتسجيل حوالي ثمانية ساعات. وفي مواقع متعددة، كان آخرها في فيلا «عزيزة»، إحدى الفيلات الرئاسية التي كانت مخصصة لكبار زوار الجزائر من غير الرؤساء، حيث أردت أن أوحي بجو حميم، يخرج بنا عن جو قاعة الاستقبال الرسمي التي تم فيها تصوير الساعات السبع الأولى، وفي أيام متفرقة بالطبع، واخترت فيلّا «عزيزة»، رغم أن بو مدين لم يقطنها أبداً، لأنني كنت أرى أن مستوى المنزل الذي كان يسكنه الرئيس، والكائن بجوار الرئاسة، أقل بكثير جدّاً من مستوى رئيس بلد كالجزائر، وكنت أتصور أن واجبي يفرض علي أن أستر ما أمر الله بستره.

كان الرئيس يصل إلى المكان المختار للتصوير في الموعد المحدد بالضبط لإجراء الحوار، وكان يجدنا، فرانسيس وأنا، في انتظاره أمام مدخل القاعة، فيحيينا ثم يدخل ليحتل المقعد المخصص له، ويجلس جونسون أمامه بميل قليل، بينما أجلس أنا بعيداً عن مجال الكاميرا، ولكن في متناول عيني الرئيس، لأتلقى تعليماته بالأسلوب المعهود، أي النظرة، وفيما بعد، سألني كثيرون عن سبب تحديق

الرئيس، أحياناً في اتجاه معين، ولم أكن أجيب آنذاك على السؤال، ولعلهم اليوم يستنتجون الإجابة.

كنا نتوقف عن التسجيل مرات متعددة في كل لقاء، وذلك لتبديل الشريط، فلم يكن المانيتوسكوب قد دخل، بعد، إلى ميدان العمل الإعلامي، وعندما كان فرانسيس يستكمل الأسئلة التي أعدت لذلك اليوم (والرئيس لم يكن يطلب الاطلاع عليها مسبقاً، ولكنه يكون دائماً على علم بمحتواها) يتوقف فرانسيس، ويميل بكتفه نحوي، بشكل متفق عليه، وعند ذاك أعطي الإشارة بإطفاء الضوء الكشاف، إيذانا بانتهاء التصوير لذلك اليوم.

كان الرئيس يختار ملابسه بنفسه، ولم توضع أي مساحيق من أي نوع كان على وجهه، ولم يستعمل أي «ديكور» خاص في التصوير.

وانتهت الجلسات، التي لم يحضرها أي شخص، باستثنائي طبعاً، واستأذن فرانسيس جونسون في مغادرة الجزائر إلى باريس للقيام بعملية التركيب، بعد أن أعطيته عدداً من اللقطات التي تصور نشاط الرئيس العادي.

وفي بداية الأسبوع التالي، وفي إطار النشاط اليومي العادي، سألني الرئيس عرضاً عن نتيجة العمل الذي تم، وأجبته، فعاد يسأل عمّا إذا كنت سأتابع بنفسي، عملية «المونتاج» النهائي، وقلت له أن هذه ستتم في باريس، لأن الفرقة الفنية فرنسية، وإذا به يقول ببساطة «إذهب إلى هناك، وتابع القضية بنفسك».

وكان هذا هو ما حدث بالفعل، ويستحق، في تصوري وقفة قصيرة، ترسم أجواء العمل آنذاك.

فقد أبلغت الأم.. العام بتعليمات الرئيس، وسألني الدكتور أمير

عن الوقت اللازم لإتمام المهمة، وكأي مغفّل، أو هكذا قيل لي فيما بعد، قلت له أن ذلك سيحتاج يومين على أكثر تقدير، وهو بالفعل ما كنت أتصوره، فأعد لي الأمين العام أمراً بمهمة لمدة يومين، وأمر بإعطائي مصاريف المهمة، وأذكر أنها كانت 280 فرنك فرنسي، أي ثمانية وعشرين ألف فرنك قديم (يوم أن كان الفرنك يساوي حوالي دينارين).

واتصلت هاتفياً بالأخ عبد الكريم غريب لأنبئه بقدومي، ولأطلب منه الإتصال بفرانسيس لضمان جلسة العمل، وعندما وصلت إلى باريس، في نهاية صبيحة يوم جمعة، أخذني عبد الكريم إلى الفندق الذي اختاره ليتناسب مع مستوى مستشار لرئيس الجمهورية الجزائرية، وذلك، في انتظار الموعد المحدد مع فرانسيس، في بداية ما بعد الزوال، وكانت الكارثة الكبرى التي فوجئت بها، مكتوبة بالخط العريض خلف باب غرفة الفندق، أن أجر الليلة الواحدة يساوي أكثر من ضعف المبلغ الذي تلقيته، كنفقات للمهمة كلها.

كانت معي فرنكات قليلة، احتفظت بها من زيارة خاصة سابقة، ولكنها لم تكن أيضاً كافية، وعندما جاء عبد الكريم إلى الفندق لمرافقتي إلى الموعد مع فرانسيس وجدني في حالة ذعر واضح، وقلت له أنني لم أفتح حقيبتي بعد، وأطلب الانتقال إلى فندق آخر، وفي البداية ظهرت على وجهه معالم القلق الشديد، لكنني عندما أبلغته بالسبب انفجر ضاحكاً وهو يقول «أنت في باريس في مهمة رسمية، وأنت في ضيافة الودادية [1]، فلا تفكر إلاّ في مهمتك، ونحن تحت

(1) ـ ودادية الجزائريين في أوروبا كانت تنظيماً يخضع للقوانين الفرسية ولكنه يمثل سفارة غير رسمية للجزائر يرعى شؤون المهاجرين ويحري الاتصالات عير الرسمية، وكان عبد الكريم هو رئيسها

تصرفك في كل ما يحقق نجاحها (والحق أن عبد الكريم في المستوى).

ورافقني عبد الكريم وسفير الجزائر آنذاك إلى مخبر التصوير حيث أطلعت على العمل الذي تم القيام به، ثم أعطيت ملاحظاتي لفرانسيس، واستغرق ذلك حوالي ساعتين.

وفي حدود السابعة مساء ونحن نستعد للإنصراف، ملت على عبد الكريم وسألته عمّا إذا كان ممكناً أن يدعونا إلى عشاء، لنتمكن من مراجعة بعض النقاط المتعلقة بالبرنامج، فضحك مرة أخرى، وقال أن العشاء جزء من البرنامج.

وبالفعل التقينا مع فرانسيس على عشاء عمل انتهى في حدود الثانية من صباح السبت وراجعت خلاله، وبين اللقمة واللقمة، تفاصيل اللقطات التكميلية للبرنامج.

وفي حدود الثالثة صباحاً قلت لعبد الكريم، وهو يصطحبني إلى الفندق، بأنني، وقد أنهيت عملي، سأعود في نفس اليوم، وحدق فيّ عبد الكريم، الذي كان يعرف دون شك، أن كثيرين كانوا ينتهزون فرصة وجودهم في باريس، وفي مهام لعلها لا تزيد أهمية عن مهمتي، لكي يقضوا عدة أيام، وكان هذا هو، على وجه التحديد الانطباع الذي لم أكن أريد أن أعطيه عن نفسي، خاصة للرئيس الذي منحني ثقته.

وحاول عبد الكريم دون جدوى إثنائي عن القرار الذي اتخذته.

وهكذا، وبعد ساعات قليلة ارتحت فيها، توجهت إلى مطار «أورلي» مرفوقاً بالأخ عز الدين عبد المجيد أحد مساعدي عبد الكريم، الذي أحسست أنه، وقد عرف القصة، ينظر إلي كما ينظر المرء إلى ديناصور منقرض.

وعدت إلى الجزائر مساء السبت، وأبلغت الأمين العام بعودتي، كالمألوف في هذه الأمور، ثم قضيت يوم الأحد (وكان هو يوم العطلة الأسبوعية آنذاك) في السرير، وعندما ذهبت إلى مكتبي صباح الاثنين، قيل لي أن أحد الموظفين من مكتب الأمين العام يرغب في رؤيتي، بتكليف منه، وبالفعل دخل عبد الجليل، وهو يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، ثم ليقول لي «لقد تسلمت نفقات مهمة ليومين، وأنت قضيت ليلة واحدة فقط في الخارج، والمطلوب إرجاع نصف المبلغ الذي تسلمته».

وأتذكر أنني رددت عليه بتعليق سخيف، كنت أقصد من ورائه إن ينقل حرفياً للأمين العام لكي تثار أزمة تسمح لي بعرض الأمر على الرئيس، ولست أدري ما إذا كان ذلك قد حدث أم لا، فلقد مرت القضية دون أي ردود فعل، وفضلت ألا أضيف لمعاناة الرئيس أمراً تافهاً كهذا.

ولم يشاهد المواطنون هذا البرنامج على الإطلاق في حياة الرئيس بو مدين، لكن هناك من استطاع تسريب نسخة منه خلال سنوات التعتيم على اسم الرئيس الراحل، أعاد مواطنون تسجيلها عشرات المرات، وتم تداولها بشكل خاص في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

وعندها فقط عرف المواطن العادي أن الرئيس بو مدين كان يتقن الفرنسية، وإذا بالذين كانوا يهاجمونني لأنني سمحت بأن يجري صحافي أجنبي حديث مع الرئيس باللغة الأجنبية، كانوا هم أول من قالوا أنني أنا الذي نصحت بعدم بث الشريط.

وأتوقف هنا عن الكلام المباح، فلو فتحت باب الحديث عن الضباع والكواسر الباحثة عن الجثث لأفسدت كل شيء.



الرئيس بو مدين، وعلى كتفيه برنوس من وبر الجمال، يتلقى أ
اعتماد السيد عبد الملك الياسين سفير العراق في
القاعة الكبرى بقصر الشعب، نوفمبر 1971

البرنوس (1)

(1)

لست أذكر، على وجه التحديد، متى بدأ الرئيس الراحل هواري بو مدين في ارتداء «البرنوس» بشكل منتظم ومستمر.

ما أعرفه هو أن الرئيس كان يلجأ إلى البرنوس خلال بعض زياراته التفقدية إلى مختلف ولايات الوطن، وهي زيارات كان حريصاً على القيام بها في كل فصل من فصول السنة، حتى في فصل الشتاء، رغم أنه كان، كما يقال، «مبرادا»، أي يتأثر بسهولة بالبرد، ولهذا كان يلجأ، في سهرات العمل التي كان يعقدها ليلاً مع السلطات المحلية، إلى وضع برنوس على ساقيه أو على كتفيه، لاتقاء البرد، ولعلّي أعود يوماً للحديث عن هذه الزيارات، لأنها ترسم صورة من صور أساليب الحكم آنذاك، وهو أسلوب أتصور أن إهماله، في النصف الثاني من الثمانينيات، كان واحداً من أسباب الفجوة التي حدثت بين الحكم والجماهير.

وما علينا.

ما أتذكره الآن، على ضوء صورة اليوم، هو أن الرئيس بدأ

(1) ـ مجلة الإداعة ـ 23 يوليو 1993

يحرص، مع مطلع السبعينيات وفي شهور البرد بوجه خاص، على ارتداء برنوس من وبر الجمال، خاصة، خلال الاحتفالات الرسمية التي كانت تقام لتسلم أوراق اعتماد السفراء الجدد، وأعتقد أنه قام بذلك بمبادرة ذاتية، كان لها أثرها البالغ على جو الاحتفال نفسه، وأصبح البرنوس المصنوع من وبر الجمال «مودة» سياسية، بحيث انتشر استعماله بين المسؤولين على نطاق واسع، وكاد، في فترة معينة، يكون لباساً رسمياً للمسؤولين، وليته كان كذلك، لعله يساهم في حمايتنا من الإستلاب.

وابتداء من 1973، وخاصة ابتداء من المؤتمر الرابع لعدم الانحياز الذي احتضنته الجزائر في سبتمبر، أصبح الرئيس يضع على كتفيه ما أصبح رمزاً له في العالم أجمع، وهو برنوس «المَلفْ» الأسود، ولعل عبد العزيز بو تفليقة، وزير الخارجية الأسبق، كان من القلائل جداً الذين «جرؤوا» على استعمال البرنوس الأسود، في حضور بو مدين.

والحديث عن تقديم أوراق الاعتماد للرئيس ذو شجون.

فالإحتفال بتلقي رئيس الدولة لأوراق اعتماد سفير جديد، والتي تكون عادة مرفوقة بأوراق استدعاء السفير السابق، هو أهم نشاط في حياة السفير، ولا يحق له أن يمارس أي نشاط ديبلوماسي، ولا أن يرفع علم بلاده على سيارته قبل تقديم أوراق الاعتماد.

وتحرص الدول، خاصة العريقة منها، أو التي تحاول تقليد الدول العريقة، على أن تحيطه بأكبر قدر ممكن من المظاهر «البروتوكولية» حتى يكون متميّزاً عن كل النشاطات، ولكي تظل هيبة الدولة ماثلة أمام السفير في ممارساته، وحية في ذاكرته بعد المغادرة

(وقد قيل لي أن أكثر المراسيم الرئاسية تعقيداً هو حفل تقديم أوراق الاعتماد لرئيس جمهورية البنغلادش، وهو ما حرمت منه في ظروف قد أتطرق لها يوماً).

ويتم الإحتفال بتقديم أوراق الاعتماد، عادة، في القصر الملكي أو في القصر الجمهوري، أي في قصر بكينغهام في بريطانيا (الذي يطلق عليه بلاط سان جيمس) وفي البيت الأبيض في الولايات المتحدة، والإيليزيه في فرنسا، وإيوان الصدر في الباكستان.

وخلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، كان حفل تقديم أوراق الاعتماد يتم صباحاً في قصر الشعب، الذي كان يرمز لسيادة الدولة، قبل أن يتحول إلى «قاعة للشطيح وللرديح»، بحجة إعادته للشعب، ورغم أن بعض المعطيات الأمنية يمكن أن تبرر تحويل مهمة قصر الشعب، فإنّ هذا لا ينفي بأن ذلك أضاع، في تصوّري، جانباً من هيبة الدولة، خاصة وقد فهم منه أن القصد هو محو صورة الرجل الذي ارتبط اسمه، أكثر من غيره، بقصر الشعب، ولا أتصور أن ذلك كان وارداً في ذهن صاحب القرار، ولكن الناس ربطت بينه وبين إقامة ما سمي بمقام الشهيد، الذي برر التوقف عن وضع باقات الزهور في الأعياد على قبور الشهداء والقادة في مقبرة العالية، لينساها الناس ولينسوا بالتالي من تحتضنهم من رفات الرجال.

والمهم أن ما حدث بعد تغيير مهمة قصر الشعب هو نفس ما حدث عندما تغيّرت مهمة قصر الحكومة مرتين في أقل من عشر سنوات، وهذا موضوع يحتاج إلى حديث آخر، يكون محوره هو تحديد الأسباب التي أدت إلى اهتزاز مصداقية الدولة، وإلى انهيار هيبتها.

في اليوم المحدد كان الرئيس يصل إلى قصر الشعب في حدود التاسعة صباحاً، فيجتاز الحديقة بالسيارة، بالسرعة البطيئة التي تتناسب مع وجود الحصى في الممر، الذي لم يكن معبداً كما هو الآن.

وتتوقف السيارة في مواجهة مدخل المبنى، وعلى بعد حوالى 15 متراً منه، ويهبط الرئيس ليجد أمامه مباشرة العلم الوطني، يرفعه أحد أفراد فرقة رمزية من الحرس الجمهوري، ويقوم الرئيس بتحية العلم بانحناءة خفيفة، ثم يستعرض الفرقة الواقفة على يساره ويتلقى تحيتها، ثم يتجه إلى مبنى القصر حيث يجد في استقباله على المدخل كلاً من وزير الخارجية والأمين العام لرئاسة الجمهورية، اللذين يرافقانه إلى مكتبه في الدور الأول.

في نفس الوقت، وبتنسيق بين التشريفات الرئاسية وتشريفات الخارجية ومصالح الأمن الرئاسي والأمن الوطني ومصالح أخرى، يتحرك أول السفراء الجدد من مقر إقامته في سيارة تابعة لرئاسة الجمهورية، ترفع علم بلاده، وعندما يدخل الموكب إلى قصر الشعب تعطى إشارة الاستعداد بالنسبة لموكب السفير الثاني، الذي ينتظر في مقر إقامته.

وتتوقف سيارة السفير الأول أمام حامل علم الحرس الجمهوري، حيث يستقبله قائد الفرقة ثم يرافقه لتحية العلم، ثم يسير إلى يمينه وحتى مدخل مبنى القصر، «ليسلمه»، بعد التحية العسكرية، لأحد عناصر التشريفات في وزارة الخارجية، الذي يرافقه، عبر ممر خارجي مسقوف نحو قاعة استقبال خاصة في القصر القديم، الملتصق بالقصر الجديد، الذي كان قد أضيف إلى القصر بمناسبة المئوية الأولى، والأخيرة، للإحتلال الفرنسي، في 1930.

وخلال فترة التقاط الأنفاس تعطى التعليمات لتحرك السفير الثاني من مقر إقامته، ويغادر الرئيس مكتبه متجهاً نحو القاعة الكبرى، ذات الشكل المستطيل والنقوش الرائعة، ليدخلها من الباب الجانبي الأول المواجه لمكتبه، ماراً عبر القاعة الصغرى، ثم يصعد الدرجات الستة نحو الممر الكبير الذي يمتد بطول القاعة الكبرى، ويتصل بها بعدة أبواب من الخشب المنقوش، الذي تتوسطه ألواح زجاجية شفافة، وتكون كل الأبواب مغلقة أثناء الاحتفال.

وعندما يصعد الرئيس الدرجات يعبر الممر ليجد نفسه أمام باب القاعة الكبرى المواجه للقاعة الصغرى، ويدخل الرئيس فيجد على يساره، وفي مكان متوسط من الضلع القصير للقاعة المستطيلة، ثلاثة كراسي فخمة، أوسطهما أكبر من الآخرين، وتتجه نحو امتداد القاعة، ويمكن أن يجلس الرئيس على كرسيّه الأوسط، محاطاً بوزير الخارجية والأمين العام للرئاسة، وإن كان غالباً ما يظل واقفاً، محاطاً بالمسؤولين، وعلى يمين الجميع يقف كاتب السطور ومدير التشريفات الرئاسية، حيث كانت العملية تنظم بدقة لا تعطي وقتاً للجلوس.

ويعطى مدير التشريفات الإشارة لأحد مساعديه لاصطحاب السفير، الذي يدخل إلى القاعة الكبرى من بابها الأخير، القريب من الباب الذي يقود إلى القصر القديم، وتعطى الإشارة لدخول السفير بفتح الباب، فيدخل إلى القاعة يتقدمه عادة مدير التشريفات بوزارة الخارجية، ثم يقف الاثنان في منتصف الضلع القصير للقاعة، ويتجهان نحو اليسار، حيث يكون الرئيس واقفاً على امتداد البصر، في الجانب الآخر من القاعة، وبعد أن يكون قد تلقى إشارة من مدير التشريفات، بهز الرأس وضرب كعبي الحذاء ببعضهما، علامة الاستعداد، تعلمه بوصول السفير.

ولا يمكن أن يسمح بدخول السفير إذا لم يكن الرئيس واقفاً بالفعل، لأن وقوف الرئيس بعد دخول ممثل أي دولة أجنبية، يجعله يبدو وكأنه، بكل ما يمثله،. قد وقف لاستقبال القادم، وهنا تبدو أهمية التنظيم الدقيق، الذي برعت فيه المصالح الرئاسية المعنية.

ويقف السفير على امتداد النقطة التي يقف فيها الرئيس، وعلى بعد حوالى ثلاثين متراً منه، وأمامه على اليسار يقف مدير التشريفات بوزارة الخارجية، الذي يعلن بصوت عال عن هوية السفير قائلاً: سعادة سفير كذا، ثم ينحني ليوحي للسفير بأن يحذو حذوه.

خلال تلك اللحظات، يلقي السفير نظرته الأولى على الرئيس، الذي يقف منتصباً ببرنوسه، وعلى يمينه وزير الخارجية، أو الأمين العام للوزارة في غياب الوزير، وعلى يساره الأمين العام للرئاسة، ثم تبدأ أصعب اللحظات في حياة السفير الجديد، حيث يسير في خط مستقيم متجهاً نحو الرئيس، وتحت نظراته الثاقبة، يتقدمه إلى اليسار مدير تشريفات الخارجية، بينما يسير الأعضاء الرئيسيون في سفارته بشكل مواز له، ولكن على جانب القاعة، بحيث تكون الأبواب المغلقة على يسارهم، ويتقدمهم أحد عناصر التشريفات الجزائرية، الذي يقودهم إلى مستوى الباب الثاني، حيث يقفون على يمين المجموعة الرئاسية.

وعلى بعد حوالى ستة أمتار من الرئيس يتوقف مدير التشريفات بوزارة الخارجية، ليحذو السفير حذوه (وغالباً ما تكون هناك انحناءات أخرى) ثم يتقدم السفير عدة خطوات ليشرع في إلقاء خطابه الرسمي، عبر لاقط صوت موضوع أمامه، يحدد مكان وقوفه، وفي نفس اللحظة يكون مدير تشريفات الخارجية قد التحق بالصف الأيمن بين المجموعة الرئاسية ومساعدي السفير الجديد.

وبعد انتهاء السفير من خطابه يقوم الرئيس بإلقاء خطاب الرد، أمام لاقط صوت، يوضع فوراً ثم يسحب عند انتهاء الخطاب، حيث يتقدم الرئيس خطوة واحدة نحو السفير تكون إيذاناً لهذا بالتقدم نحو الرئيس الذي يتسلم منه أوراق الاعتماد باليد اليمنى لينقلها بسرعة إلى يده اليسرى، ويصافح السفير في الوقت الذي يمد فيه أوراق الاعتماد إلى الأمين العام للرئاسة، الواقف على يساره، ثم، وبتوجيه من الرئيس يصافح السفير كلاً من وزير الخارجية والأمين العام للرئاسة.

في نفس اللحظة يكون صف مساعدي السفير قد تحرك من مكانه، بتوجيه عناصر التشريفات، ويقف أول الصف مباشرة على يسار السفير الذي يبدأ في تقديم مساعديه للرئيس، واحداً بعد الآخر.

ويخرج المساعدون ويختلي الرئيس بالسفير مدة تطول أو تقصر حسب نوعية العلاقات بين البلدين، ولكنها لا تتجاوز عشرة دقائق، يقف إثرها الرئيس ليودع السفير.

في نفس اللحظة يكون السفير الثاني يستعد للخروج من الباب العلوي للقصر القديم، متجهاً، عبر الممر الرئيسي، نحو القاعة الكبرى، حيث يكون المكلف بالمشروبات قد انتهى من جمع الأكواب والفناجين، وخرج بها من باب خلفي يقع في أحد جوانب القاعة، ويعطى عبد المجيد إشارته المعهودة فيقف كل في مكانه استعداداً لاستقبال السفير القادم.

في نفس الوقت يكون السفير الثالث قد وصل إلى القصر وانتهى من تحية قائد الحرس الجمهوري وبدأ خطواته الأولى في الممر الذي يقود إلى القصر القديم وتكون سيارته قد غادرت مكانها لتفسح المجال أمام سيارة السفير الأول الذي يكون في تلك اللحظة قد هبط إلى الدور

الأرضي، عن غير الطريق التي صعد بها، أي بدون المرور بالقصر القديم، حتى لا يلتقي سفيران وجهاً لوجه، وعندما يركب السفير سيارته، بعد تحية العلم واستعراض فرقة الحرس الجمهوري، يكون السفير الرابع قد تلقى الإشارة في مقر إقامته بالتوجه نحو قصر الشعب، بينما يتلقى السفير الخامس في مقره الإشارة بأن يكون على استعداد.

كانت العملية كلها مثيرة بالنسبة لمن يشاهدها للمرة الأولى أو الثانية، لكنها كانت مزعجة للرئيس، وأذكر مرة كنت أركز فيها نظري عليه وهو يستعد للجلوس على مقعده، بين خروج سفير والاستعداد لاستقبال آخر، فإذا به يتراجع، ويضع يده على مكان الجلوس يتحسسها وهو يقول، وعيناه مثبتتان عليّ، «إنه مليء بالأشواك يا محيي الدين».

غير أنني أتصور أن أثقل فقرات البرنامج على الرئيس، كانت قضية خطب أوراق الاعتماد المكتوبة، التي كان يصل عددها أحياناً إلى خمسة أو ستة خطب متتالية.

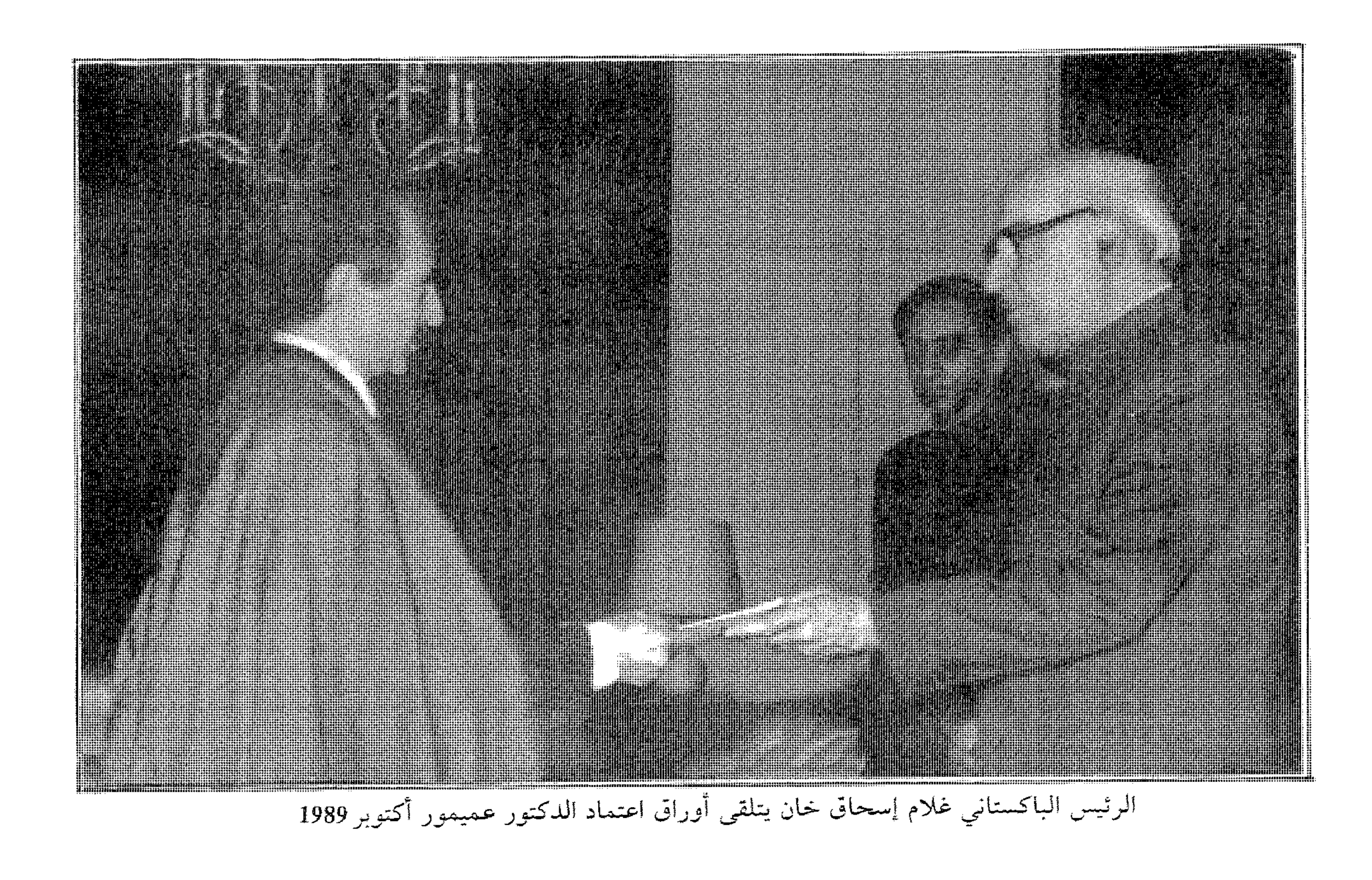
كانت مشاريع الخطب تعد على مستوى الإدارات المعنية بوزارة الخارجية، الإدارة الآسيوية مثلاً بالنسبة للسفراء القادمين من آسيا، وذلك بالتنسيق مع إدارات أخرى من بينها الإدارة السياسية، وتحت إشراف وزير الخارجية أو من ينوب عنه، وكانت الإدارة العربية تعد المشاريع بالعربية، أما عندما كانت الخطب تعد بالفرنسية فقد كان المرحوم مولود قاسم هو الذي يتولى إعداد الترجمة.

وعندما كنت، عشية تقديم أوراق الاعتماد، أراجع مع الرئيس نصوص الخطب، وكل منها يمتد بطول ثلاثة أو أربعة صفحات بالآلة الكاتبة، كان رحمه الله، يقوم بما كان يسميه ضاحكاً، عملية «حفافة»،

حيث يروح يختصر الفقرات الطويلة، ويتخلص من المترادفات، وأذكر يوماً أنه حذف ما يقرب من صفحة كاملة من أحد الخطب التي كان مفروضاً أن يرد بها على أحد السفراء، وفهمت منذ البداية أنه كان يريد تدريبي على العمل، فرحت فيما بعد أقوم بنفس الأمر، بعد أن أصبح النص يكتب باليد، بالخط العربي النسخ، تسهيلاً للقراءة، ولقد تسبب لي ذلك أحياناً في بعض الحساسيات مع الذين كانوا يقومون بإعداد المشاريع الأولية، دون أن يفهموا أنهم يفقدون الحق في ملكية النص بمجرد تسلّم الرئاسة له، وهي صاحب القرار النهائي.

ولعل هذا الأمر ومثيله كان خلف ما يردده البعض من أن هناك «رقابة» ما على خطب الرئيس.

ولهذا كله عودة.



الرئيس الباكستاني غلام إسحاق خان يتلقى أوراق اعتماد الدكتور عميمور أكتوبر 1989

البرنوس.. والمجال الآخر![1]

لم أكن أتصور أن يكون للبرنوس في حياتي دور يتجاوز دور رداء أتقي به البرد، ولكن الذي حدث كان غير ذلك، ونتيجة لوضعية لم أكن أتوقعها أو أنتظرها، أو أسعى إليها.

ففي أوت 1989 استدعاني وزير الخارجية آنذاك، الأخ بو علام بسايح، ليخطرني، بعد كلمات كريمة أخجلت تواضعي، بأن الرئيس قرر تعييني سفيراً للجزائر في الباكستان، وأن عليّ أن أستعد للسفر، وقلت للوزير بأنني كنت أفضل أن يطرح عليّ الأمر في شكل استمزاج للرأي، يعطيني حرية الرفض أو القبول، لكن بو علام قال لي بكل رقة أنه تلقى الأمر بذلك، وأنه لا يملك أن يتصرف فيه كما يشاء.

كان الأمر مفاجأة تامة لي، فقد كنت في وضعية التقاعد منذ حوالى خمس سنوات، إثر ظروف وأحداث، للحديث عنها مجال آخر، لكنني، وبعد تفكير عميق اتخذت قراري بالقبول، وهو ما أخذه عليّ بعض الرفاق الذين أحترم رأيهم، ولكنني رأيت في القبول أمرين، أولهما إعادة الاعتبار، والثاني المجال الجديد الذي يمكنني من أن

---

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 2 أوت 1993.

أثبت خطأ الذين كان التخلص من شخصي الضعيف واحداً من أبرز اهتماماتهم.

وفيما بعد، وفي دردشة عابرة مع الأخ العربي بلخير، الذي كان آنذاك أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية، ثم مديراً للديوان فوزيراً للداخلية، ثم دخل في زمرة المتقاعدين، قال لي، وأنا أسأله عن ملابسات ذلك التعيين المفاجىء، أن الرئيس كان مهتماً جداً به، وأنه سأله أكثر من مرة عمّا إذا كنت قبلت العرض، وعندما أبلغه بقبولي أبدى ارتياحاً بالغاً.

وأكد لي العربي ما كنت قد سمعته من بعض الأوساط، من أن اسمي كان موجوداً على قائمة الترشيحات الديبلوماسية منذ إعفائي من العمل في رئاسة الجمهورية، في شتاء 1984 لكن مسؤولاً معيناً ومعنياً كان يقف ضد ذلك بكل حرارة.

والمهم هو أنني قبلت المهمة، ولعلّي أتمكن من الحديث عن كل ذلك في مجال آخر، لعله يكون كتاباً بعنوان «أنا... سفيراً» أو شيئاً مثل ذلك.

وصلت إلى إسلام آباد في نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر 89، ومعي نزلة بردية، ارتفعت حرارتي نتيجة لها إلى حدود أربعين درجة مئوية.

كانت العلاقات بين الجزائر والباكستان تعاني من وضعية فتور، ليس هذا أيضاً مجال التوسع فيها، وكنت أتصور أن أمامي عدة أسابيع أستكمل فيها دراسة ملف العلاقات بين البلدين، والني كنت أخذت عنها فكرة سريعة، في انتظار تحديد موعد تسليم أوراق اعتمادي للرئيس غلام اسحق خان، رئيس جمهورية الباكستان الإسلامية.

وتحديد الموعد الذي يقدم فيه السفراء الجدد أوراق اعتمادهم لرئيس دولة الاعتماد يرتبط بعاملين أساسيين، أولهما نوعية العلاقات بين البلدين المعنيين، والثاني هو مبدأ المعاملة بالمثل، فإذا تعطل تسليم أوراق سفير دولة (ألف) لدى دولة (باء) نتيجة لظروف لا يتحمل مسؤوليتها، فإنّ مدة انتظار سفير دولة (باء) الجديد لدى دولة (ألف) قد تطول قليلاً أو كثيراً، حسب وزن كل منهما، (ولست أريد أن أدفع إلى الذاكرة بما يمكن أن يكون نوعاً من التذكير بالمدة التي قضاها سفير دولة عربية أفريقية مرموقة، أو كانت كذلك بسلامة الرجال، لدى بلاد الجن والملائكة، في انتظار التكرم بتلقي أوراق اعتماده، فلهذا مجال آخر).

لكن السلطات الباكستانية، مشكورة، وكما قيل لي فيما بعد، رأت في تعييني لديها إرادة جزائرية في بعث دفء جديد إلى العلاقات بين البلدين، وربما كان ذلك نتيجة للمعلومات التي توفرت لديها عني، وربما كان من أهمها أن هناك من شرفني في الباكستان، فربط اسمي بالرئيس الراحل هواري بو مدين، وكنت قد رافقته في زيارته لها، بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي في لاهور، في فبراير 1974.

والمهم، والذي خلق جوّاً خاصاً في إسلام أباد، هو أن السفير الجزائري لم ينتظر في العاصمة الباكستانية أكثر من ثلاثة أيام، إذ تفضل الرئيس الباكستاني بقبول أوراق اعتمادي في اليوم الرابع لوصولي، وكان هذا إشارة ذكية، لم تلتقطها للأسف الأجهزة المكلفة بالصحافة الإيطالية! ، التي تجاهلت الأمر، ربما لمجرد أن أحداً من المعنيين بهذه القضايا لم يلفت نظرها إلى أهمية الحدث، وربما لأنه هو نفسه لم يدرك أهمية الحدث، وربما لأن السفير الجديد يعتبر، من الناحية الشللية، CORPORATISME التي يسمونها انتحالاً

PROFISSIONNALISME دخيلاً على المهنة، أو من الهابطين بالباراشوت، وسيكون لهذا دور في عراقيل كثيرة واجهتني، . . . ولكن، لهذا حديث آخر، في مجال آخر.

وعندما أبلغت بالخبر حاولت العثور على وثائق متلفزة لحفل تقديم أوراق اعتماد سلفي، لكنني لم أجد شيئاً في متناول اليد، وسألت المساعد الأول الذي قضى في العمل الديبلوماسي أكثر من ربع قرن، فلم يفدني بشيء لا أعرفه، خاصة فيما يتعلق بما سوف أقوله بالضبط لرئيس الجمهورية، وهكذا اكتفيت بدراسة الوثيقة المكتوبة التي تلقيتها من تشريفات الخارجية الباكستانية.

وأرسلت المساعد للقيام بتمرين على العملية كلها، وعاد بصورة مشوشة، جعلتني أتساءل طويلاً، عمّا إذا كان ذلك أمراً مقصوداً منه أو عجزاً حقيقياً، وكان أهم ما أبلغني به، بناء على ما كنت أوصيته به، نوعية الإيقاع الموسيقي الذي تعزفه موسيقى الحرس الجمهوري الباكستاني عند استعراض السفير لحرس الشرف، قبل تقديم أوراق الاعتماد للرئيس.

وكما توقعت تماماً، فإنّ فرقة موسيقى الحرس الجمهوري الباكستاني، وكما يحدث في الدول التي تقتدي بالبروتوكول البريطاني، كانت تعزف في هذه المناسبات لحناً يتميز بالإيقاع الثلاثي، أي إيقاع «الفالس».

ورحت، في مقر إقامتي، ودرجة حرارتي تتجاوز الأربعين، أتدرّب على السير بالخطوة البطيئة، التي يتطلبها الإيقاع الثلاثي. . . واحد. اثنان ثلاثة، واحد. . اثنان ثلاثة. . .

في نفس الوقت، كنت، وقد بعُد عهدي باللغة الإنجليزية،

وتقلص حجم ثروتي اللغوية منها، بالإضافة إلى عدم وجود نص محدد سلفاً، كنت أعد في ذهني العبارات التي سأقولها للرئيس الباكستاني، وأراجعها جملة جملة، فقد كانت هذه أول تجاربي كسفير، وكنت أستذكر في الوقت نفسه كل ما عشته في قصر الشعب، خلال حفلات تقديم أوراق الاعتماد للرئيس بو مدين، وأتذكر، بمزيج من الذعر والقلق، كيف أن بعض السفراء كانوا يرتجفون، عندما يقع بصرهم على الرئيس للمرة الأولى، وبعضهم كان يتلعثم أو يخطىء في تحركاته، فيقف حيث لا يجب الوقوف، أو يتحدث عندما يجب أن يلزم الصمت.

كانت هناك نقطة أخرى حرصت على أن أعرفها، وهي قائمة السفراء الذين سيقدمون أوراق اعتمادهم معي، وعلمت أن من بينهم سفير المملكة المغربية وسفير أثيوبيا غير المقيم.

وأصبت بالذعر، فقد توقعت أن السفيرين سيرتديان ملابسهما الوطنية، وللحظات، تخليت وقع هذا على الساحة الباكستانية، وما يمكن أن يدفع له من مقارنات، وكان عليّ أن أتصرف بسرعة وأن أتحمل مسؤولياتي، كمناضل عاش أسلوب بو مدين، وتعلّم في مدرسته، فلم تكن لدي نصوص تحدد ما يجب أن يرتديه السفير، الذي تترك له الحرية المطلقة ليرتدي ما يرتدي من ملابس، وهي غالباً، الملابس الأوروبية.

ولأن التوفيق هو دائماً من عند الله، فقد حدث أنني، ورغم ما أعرفه عن حرارة جو الباكستان، فقد أخذت معي إلى هناك برنوسين، الأول برنوس صحراوي من وبر الجمال، والثاني برنوس قبائلي من الصوف، وهكذا كان الحل أمامي واضحاً.



محمد نواز شريف رئيس الوزراء الباكستاني والسفير الجزائري



سفير الجزائر
بالبرنوس الأبيض
في حفل ديبلوماسي

وفي اليوم الموعود، كنت بالغ التوتر وأنا أجتاز ساحة القصر الجمهوري، الذي يطلق عليه اسم «إيوان الصدر»، في عربة تجرها الخيول، قطعت بي مسافة رمزية لا تتجاوز مائتي متر، وأحسست، وأنا أستمع لما بدا لي وكأنه النشيد الوطني الجزائري، بأنني أحمل الوطن كله على كتفي، ثم قمت باستعراض حرس الشرف على أنغام الإيقاع الثلاثي، وأنا أحمل على كتفي البرنوس الوبري قهوي اللون.

وساعدني البرنوس على إخفاء اضطراب خطواتي الأولى، وربما ساعدني أكثر، ما بدا لي من أن الحضور كانوا يركزون بصرهم على البرنوس أكثر من تركيزهم على من يرتديه، وهكذا تمكنت من استعراض حرس الشرف وكأنني أمارس ذلك يومياً.

ومر حفل تقديم أوراق الاعتماد بسلام، لكن الذي حدث هو أن البرنوس أصبح حدث الموسم وحديثه في إسلام أباد، ولعله كان أحياناً، بما يثيره من تساؤلات حول لونه ومادته الأولية، فرصتي للحديث في القضايا التي ترتبط بالعلاقات بين البلدين، سواء مع الرئيس غلام اسحاق خان، أو مع السيدة بنظير بهوتو، أو مع أمها السيدة نصرت بهوتو، أو بعد ذلك مع رئيس الوزراء الشاب نواز شريف، أو مع أعضاء الحكومة ومسؤولي الأحزاب السياسية على اختلاف درجاتهم، وبالطبع مع القيادات الدينية وفي مقدمتهم القاضي حسين أحمد، أخطر الزعامات الدينية، الذي لم يحل صدامي معه، شفوياً وكتابياً، دون أن تقوم بيننا علاقة احترام وتقدير، استمرت حتى مغادرتي النهائية للباكستان، كما كانت هناك علاقات مماثلة مع القيادات الدينية الأخرى، مثل مولانا فضل الرحمن، ومولانا عبد الستار نيازي، ومولانا سميع الحق، وآخرين لعلهم رأوا في استعمالي للبرنوس، نوعاً

من التمسك بالتقاليد والتعبير عن الأصالة، وربما «الأصولية!!»، وساعدني ذلك كله في مهمتي.

لكن أفضال البرنوس لم تقف عند هذا الحد.

فمجتمع إسلام أباد المخملي الراقي رأى في البرنوس نوعاً من الأناقة، وكان مما يداعب غروري في الأيام الأولى لوجودي في الباكستان، وأنا أدخل إحدى الحفلات العامة واضعاً البرنوس على كتفي، أن ألحظ، من زاوية العين، رؤوساً تدور متابعة خطواتي، ومحاولات للتعرف على شخصي، كمقدمة للتعرف على بلدي، تبدأ غالباً بالسؤال عن اسم هذا «الشيء الرائع» الذي أضعه على كتفي.

ولو كان الأمر بيدي لفرضت استعمال البرنوس كجزء من اللباس الرسمي لكل سفير جزائري، خاصة في الدول التي تفرض تقاليدها استعمال الملابس الرسمية، كملابس «الإسموكنغ» أو «الردنغوت» أو البونجور» أو «الوايت تاي».

وما زال الحديث ذا شجون.

البرنوس... أخيراً[1]

قبل أن ينتهي النصف الأول من السبعينيات، كان الرئيس الراحل قد انحاز نهائياً للبرنوس الأسود، وأصبح يستعمله بصفة منتظمة، خاصة عند تلقيه لأوراق اعتماد السفراء الجدد (في الصورة الرئيسية، سفير السودان يقدم أوراق اعتماده).

خلال هذه الفترة، تغيّر نظام الاحتفالات الديبلوماسية، فقد ألغيت الخطب التي كان يلقيها السفراء أمام الرئيس، واستراح الرئيس بالتالي من أعباء خطب الرد، واستراح مولود قاسم من عناء الترجمة، واسترحت أنا من بعض الأعباء.

ولعلها هنا فرصة لأذكر فيها بالجهد الكبير الذي كان يقوم به مولود قاسم لتعريب النصوص المترجمة، ولا أقول ترجمتها، ولم يكن ذلك أمراً سهلاً بالنسبة لبعض النصوص.

وربما كانت هذه أيضاً فرصة لأذكر فيها بالعطف الخاص الذي كان يحظى به مولود من قبل الرئيس بو مدين، والذي كنت أحس أحياناً أن الوحيد القادر على فهمه وتحليله هو الطبيب المتخصص في دراسة طبائع النفوس.

---

(1) ـ مجلة الإداعة ـ 9 أوت 1993.



الرئيس بو مدين بالبرنوس الأسود يتلقى أوراق اعتماد سفير السودان في القاعة الصغرى. تلاحظ اللوحة الجدارية

والذي حدث هو أن بو مدين كان ينظر لمولود، مثله في ذلك مثل معظم الطلبة الجزائريين في القاهرة، كمثل أعلى في الثقافة واتساع حجم ورقعة المعرفة.

ودارت الأيام فأصبح مولود مستشاراً لبو مدين، الذي حافظ له على هالته القديمة، وأذكر، بعد تولّيه وزارة التعليم الأصلي، أنه رافق الرئيس يوماً في إحدى الزيارات الميدانية، وكنا نجلس حول الرئيس قبل العشاء في انتظار وصول بقية أعضاء الوفد الذين كانوا يقطنون بعيداً عن مقر إقامة الرئيس.

ووصل مولود قاسم متأخراً، وكعادة أبناء جيلنا في احترام الكبار سناً ورتبة، وخاصة في حضور السلطات المحلية، وحفاظاً على هيبة الوفد الرئاسي، وقفت لأتخلّى له عن مقعدي، ليكون أقرب للرئيس، وحاول مولود إثنائي عن ذلك، ولكن الرئيس الراحل قال له باسماً: «اجلس أنت، فهو أصغر منك».

والواقع أن كل إنجازات مولود في مجال عمله ما كانت لتكون لولا الدعم الكامل الذي كان يلقاه من الرئيس بو مدين، والمتابعة الدقيقة لها، والتوجيه المستمر فيما يتعلق بها، ودون أن يعني هذا انتقاصاً من قدر مولود، الذي كان بالفعل موسوعة علمية.

ولعل هناك أمراً آخر أرويه للأمانة، والرجلان في دار البقاء، فقد قيل الكثير عن عصبية مولود، ولكنه كان دائماً دمث الأخلاق وديعاً أمام الرئيس، وحتى عصبيته المألوفة كانت تفقد حدتها أمام الرئيس، وتتخذ طابعاً ودوداً محبباً، كأنها عصبية القط المنزلي.

ولقد سمعت يوماً أحدهم يقول، وكأنه يمتدح مولود، بأن هذا صرخ يوماً في وجه بو مدين وقال له: «أن يكون المرء خادماً في السويد

خير من أن يكون وزيراً في حكومتنا» أو شيء من هذا القبيل.

ولقد سمعت مولود بالفعل يقول مثل هذا للرئيس، ولكن بأسلوب فهمت منه، وأنا أعرف الإثنين، أنه يقول نكتة، على شكل مفارقة مسلية، وضحك لها الرئيس.

والواقع أن مولود كان يتعرض أحياناً لبعض «المقالب» التي تثيره، كما حدث يوم أن اتصل به أحدهم باسم التشريفات ليطلب منه التوجه إلى المطار لاستقبال شخصية أجنبية سامية، وذهب مولود بالفعل، دون أن يدور بخلده أنه كان يوم أول أبريل، فقضى اليوم في المطار، وعاد يسب ويلعن، ويهدد بتقديم استقالته للرئيس.

وروي لي أنه كان يوماً عضواً في وفد رئاسي يقوم بزيارة بلد عربي، فقام أحدهم بطلب كمية من الخمور، وأعطى رقم غرفة مولود، الذي ثارت ثورته عندما جاء من يطالبه بدفع ثمن المشروبات. . . «على بالك. . . ».

وكدت أتعرض أنا يوماً لعصبية مولود، إثر مكالمة هاتفية أجريتها من مكتب إسماعيل حمداني، ولكنني كنت عرفت أن علاجها الوحيد هو مواجهتها بأسلوب المرايا المقعرة، أي مواجهة العصبية بعصبية أقوى منها، وهو ما حدث بالفعل، وانتهى الأمر عند ذلك الحد.

وأعود إلى قضية تقديم أوراق الاعتماد.

فقد تغير مكان تقديم الأوراق، وبدلا من القاعة الكبرى أصبح الإحتفال يجري في القاعة الصغرى، التي تقع أمام مكتب الرئيس، والتي أصبحت تسمى «قاعة السفراء».

ولأن التوجه للإعلام، وللتلفزة بوجه خاص، هو مما يحرص عليه السفراء، فقد أخذنا للأمر عدته، وأصبح بإمكان السفير الجديد أن

يلقي كلمة أمام ممثلي الصحافة الوطنية، والتلفزة أساساً، بمجرد انتهائه من تقديم أوراق الاعتماد للرئيس، وكان لهذا أهمية خاصة، لأن ما يقوله السفير أمام الصحافة يلزمه وحده، أما ما يقوله أمام الرئيس فلا ينطبق عليه ذلك تماماً، ولهذا يتطلب موافقة مسبقة من المصالح الجزائرية المعنية.

ولم يتغير شيء كثير في تنظيم الحفل، فقد أصبح الرئيس يستقبل السفير في مكتبه، إثر تسليم الأوراق، بمحضر نفس الشخصيات المشاركة.

غير أن شيئاً أساسياً لم يتغير، وهو وصول الرئيس أولاً إلى قصر الشعب، وتحيته للعلم الوطني قبل بدء العملية، ثم مغادرته القصر، بعد تحية العلم أيضاً، إثر اختتامها.

ثم قمت بإدخال تغيير على أسلوب التغطية الإعلامية، عرضت خطوطه العريضة على الرئيس قبل الشروع فيه، وكان ذلك من توفيق الله ومن حسن حظي، فقد أدى التغيير إلى طنين مزعج، وبدأت الجوارح في الاستعداد لنهش جثتي، لكن كل شيء عاد إلى حجمه بمجرد أن عُرف بأن الرئيس لم يكن مطلعاً فحسب، بل تحمس للتغيير.

كانت الخلفية، ولعلها كانت وراء تحمس الرئيس، هي التخفيف إلى حد ما من ظهور الرئيس في التلفزة، وهكذا انصب التغيير على أن تكتفي التلفزة، في تغطيتها للحفل، بتقديم صور دخول السفراء إلى قصر الشعب، دون عرض صورة الرئيس (وهو ما أثار تساؤلات كثيرة واستثار قلقاً حقيقياً في المرة الأولى، وكنت من أكثر الذين كانوا قلقين لمعرفة النتيجة).

في نفس الوقت، كنا نقوم بإعداد برنامج تيليفيزيوني شهري

بعنوان «الجزائر والعالم» (تخصص في تقديمه فيما بعد الصحافي التليفيزيوني نور الدين رحموني) يقدم نبذة مصورة عن بلد السفير، ثم صوراً مفصلة عن حفل تقديم أوراق الاعتماد، ثم الكلمة التي يلقيها السفير الجديد أمام الصحافة في نهاية الحفل.

ولا بد أن أعترف بأن البرنامج تعثر أحياناً لعدم وجود الوثائق المصورة عن بعض البلدان بشكل كاف، مما كاد يؤدي أحياناً إلى حدوث خلل في التوازن بين ما يقدم عن بلد وما يقدم عن بلد آخر، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث الكثير من الحساسيات.

لكن هذا الأسلوب استمر إلى آخر حفل تلقّى فيه الرئيس أوراق اعتماد، قبل انتقاله إلى الرفيق الأعلى، فعدنا إلى الأسلوب القديم للضرورة الإعلامية الواضحة، التي كانت تتطلب «تلميع» صورة الرئيس الجديد، ثم قمنا بتغيير الأسلوب عندما تقرر أن ينتقل الحفل إلى المقر الجديد لرئاسة الجمهورية، لكن طابع الحفل الذي تميز به قصر الشعب ضاع إلى الأبد.

وكثيرون قد لا يعرفون بأن السفير الجديد يجب أن يقدم إلى وزير الخارجية، أو من ينوب عنه، نسخة من أوراق اعتماده، قبل أن يسمح له بالمثول بين يدي الرئيس، ويتم هذا غالباً في اليوم الذي يسبق يوم الحفل الرسمي (أنا شخصياً قدمت نسخة من أوراق اعتمادي لأمين الخارجية قبل استقبالي من قبل الرئيس الباكستاني بحوالى أربعين دقيقة فقط).

وتحضرني هنا قصة لا بد أن تسجل للتاريخ، لأنها تبرز مدى الجدية التي يجب أن تتعامل بها المصالح المعنية في مثل هذه القضايا (والحديث بالطبع هو عن إيطاليا!).

ففي اليوم المحدد لتقديم أوراق الاعتماد، وكما يحدث بالنسبة لكل النشاطات الرئاسية، كانت المجموعة المكلفة بتنظيم النشاط الرئاسي تصل إلى مكان الاحتفال قبل وصول الرئيس بوقت كاف، للإطمئنان إلى كل الاستعدادات، كل في مجال عمله.

وذات يوم، كان مقرراً أن يتلقى الرئيس فيه أوراق اعتماد ستة سفراء، فوجىء مدير التشريفات بأن السفير السادس لم يكن قد قدم نسخة من أوراق اعتماده للأمين العام لوزارة الخارجية (حيث كان الوزير غائباً في مهمة خارج الوطن).

وبالإستفسار، عرف أن السفير لم يكن قد تلقى بعد أوراق اعتماده من بلاده (والمفروض عادة أن يصطحب السفير أوراقه عند وصوله إلى بلد الاعتماد).

ويتفضل أحد فلاسفة ذلك الزمان برأي خنفشاري يقول، بأن تقديم أوراق الاعتماد هو «إجراء تيليفيزيوني لا أكثر ولا أقل، يرى فيه الناس ديبلوماسياً لا يعرفونه، يسلّم إلى الرئيس مظروفاً، لا يعرفون ماذا بداخله، ولهذا يمكن أن نجعل السفير الجديد يقدم إلى الرئيس مظروفاً فارغاً، للزوم التصوير، ثم يستكمل الملف عندما تصل أوراق الاعتماد».

وكان مدير التشريفات، الذي تربى في مدرسة رجل الدولة الأول، رائعاً وحاسماً، فقد رفض الاقتراح التافه، وألغي، لدهشة ذلك العبقري، اسم السفير السادس من القائمة وهو يقول: «بدون أوراق اعتماد ليس هناك اعتماد».

ولم يكن من الغريب أن صاحب الرأي الخنفشاري أضاع على نفسه بعد ذلك فرصتين لدخول التاريخ، ربما لأنه كان يفكر في قضايا

الدولة بنفس الأسلوب الذي قاده إلى إعطاء ذلك الرأي.

وكان الرفض الحاسم هو التعبير الحقيقي عن احترام هيبة الدولة، وفرض ذلك على الأصدقاء والأعداء، على حد سواء.

ويكفي أن نتخيل أن دولة ذلك السفير أرادت، لسبب أو لآخر، أن تمارس ضدنا عملية ابتزاز أو تشهير، فتحتجز أوراق الاعتماد لمدة طويلة، وقد تساومنا على إرسالها، خاصة إذا تغير نظام الحكم فيها وقام نظام معارض للأول، ويمكن أن نتخيل كيف تكون صورتنا لو وصلت القضية إلى أسماع الناس، بالإشاعات أو عبر وسائل الإعلام المعادية، وقبل ذلك، هل يمكن أن نتخيل ماذا يمكن أن يكون رد فعل الرئيس إذا بلغه الأمر؟

ولعلّي أتصور أن التساؤل الأخير هو من أهم الضوابط التي تحكم الانضباط العام، في أي بلد من البلدان، وتكون الكارثة عندما تكون الإجابة على التساؤل هزّاً للكتفين، يعبر عن الاستهانة، كما حدث يوم في إيطاليا!.

غير أن أطرف ما حدث في إحدى حفلات تقديم الاعتماد، وصول أحد السفراء شبه عار إلّا من «زاورة» يضعها على كتفيه، وحذا بدون جوارب، وقيل لنا أن الملابس الرسمية هي أن يكون السفير بدون ملابس، إلّا ما قل وستر العورة، وهو بالفعل منظر رئيس الدولة المعنية، كما رأيته بنفسي يوماً في أديس أبابا، في أحد مؤتمرات القمة.

وتقدم للسفير عادة مشروبات مناسبة، لكن المشروبات الكحولية لا تقدم إطلاقاً في معظم الدول الإسلامية، ومن بينها الجزائر بالطبع.

وإذا كانت حفلات تقديم أوراق الاعتماد هي أول مناسبة يلتقي فيها رئيس الدولة بالسفراء، فإنّ هناك مناسبات أخرى تكون فرصة

لتبادل الأحاديث من بينها حفلات الإستقبال التي يقيمها الرئيس في المناسبات الوطنية ويدعى إليها السفراء.

وعادة يدعى عميد السلك الديبلوماسي ليكون أول من يتحدث مع رئيس الدولة، ثم تتم دعوة بعض السفراء الآخرين بترتيب يعكس أهمية العلاقات بين البلدين.

وتكون زيارة رئيس الدولة التي يمثلها السفير لبلد الاعتماد فرصة يتألق فيها السفير من جهة، وتكتشف دولة الاعتماد مدى الأهمية التي يوليها الرئيس الزائر لسفيره من جهة أخرى، وهذا يحدد إلى درجة ما مدى الأهمية التي ستوليها للسفير في المستقبل، بعد انتهاء الزيارة.

ومن جهة أخرى يتمكن الرئيس الزائر والوفد المرافق له من التعرف على مدى نشاط سفيره في بلد الاعتماد، عبر ما يمكن أن يحققه للوفد من تسهيلات، ومن معرفة مدى تطابق تقاريره مع الواقع، ومدى تغلغله في الأوساط الرسمية لبلد الاعتماد.

وتكون المصيبة الكبرى بالنسبة للسفير عندما يفشل في إجابة رئيسه أو وزير خارجيته عن سؤال يتعلق ببلد الاعتماد، وخاصة عن اسم شخصية حكومية.

أما الكارثة الكبرى فتكون عندما يفشل السفير في التعرف على أحد المسؤولين الكبار الذين يرافقون رئيس دولته.

وعندما يحدث أن يصافح رئيس دولة الاعتماد السفير المعتمد لديه بحرارة أمام رئيسه فإنّ هذا يعتبر وساماً للسفير، أما عدم تعرفه عليه أو تجاهله إياه فهو حكم عليه بالفشل، وهو ما قد يحدث أحياناً دون قصد من رئيس دولة ضعيف الذاكرة، وهنا تأتي أهمية استعمال الملابس الوطنية بالنسبة للسفير، التي تذكر كبار المسؤولين في بلد

الاعتماد بانتماء السفير عندما تخونهم الذاكرة، وهو ما يعيدني إلى بداية هذا الحديث الذي أردته ذكريات عن البرنوس، فوجدت نفسي أقوم بهذه الجولة الطويلة، التي أراها، أولاً وقبل كل شيء، أداء لواجب وطني، وتطبيقاً لالتزام فكري، وتنفيذاً لضرورة حضارية، واستكمالاً لصورة تاريخية.

لقاءات ولقاءات[1]

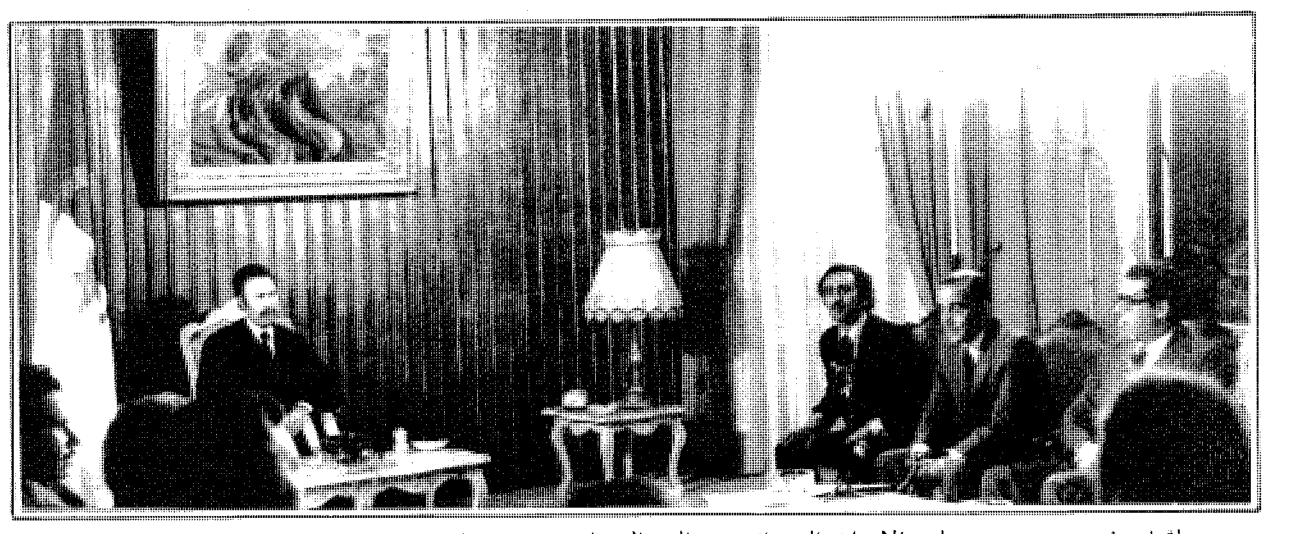
كانت اللقاءات المفتوحة مع رجال الإعلام من بين اللقاءات التي يحرص الرئيس الراحل هواري بو مدين على القيام بها، كلما أتيحت الفرصة لذلك، ليستكمل بها لقاءاته المنتظمة مع التنظيمات التي اصطلح على تسميتها في السبعينيات، القوات الحية للأمة، والتي كانت تعني منظمات المجاهدين والعمال والفلاحين والنساء والشبيبة، بالإضافة إلى لقاءاته الدورية مع قيادات القوات المسلحة، ومع الهيئات المنتخبة وإطارات الدولة والحزب.

واللقاءات المفتوحة تختلف عن الاستجوابات الصحفية، في أنها لقاءات تطرح فيها قضايا متعددة، لكن محتوى اللقاء الحرفي يظل مقصوراً على المشاركين في اللقاء، يستند إليه في التحليلات، أو يكون مادة للتوجيهات، لا تنشر مادته الأولية على الاطلاق، كما هو الحال بالنسبة للمؤتمرات الصحفية والاستجوابات.

وكان الرئيس يميل كثيراً إلى اللقاءات المفتوحة، خاصة مع رجال الصحافة الوطنية، لأنها تعطيه الفرصة لكي يكون على ر احته، فقد كان يكره الاستجوابات الصحفية التي تزعجه فيها آلات التصوير،

---

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 16 أوت 1993.



لقاء مفتوح مع مسؤولي الإعلام الجزائري - إلى اليسار حموده عاشوري (المحافظة السياسية للجيش) وإلى اليمين بعد د. عميمور، عثمان عامر وعبد الرحمن شريط والمدني حواس

بأضوائها وضجيجها، وبما تفرضه من احتياطات كان يرى فيها الكثير من التكلف، وكنت أنا شخصياً من المتحمسين للقاءات المفتوحة، لأنها تدعم العلاقة الإنسانية بين الرئيس ورجال الفكر والثقافة أو رجال الإعلام بوجه عام، ولأنها بالتالي تدعم الارتباط العضوي بين القيادة والسلطة الرابعة، إن صح التعبير، وهو ما كنت أحب أن أجعل منه مهمتي الأولى.

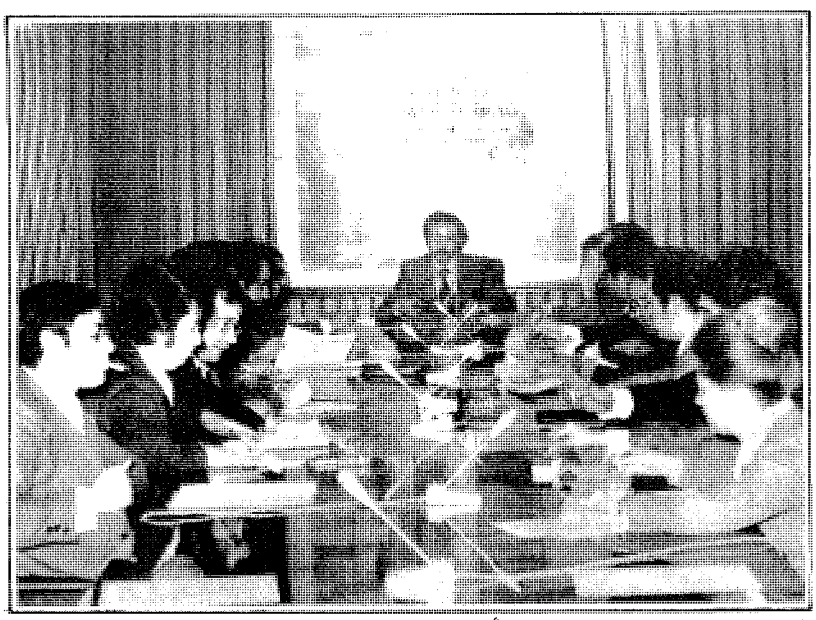
لكن اللقاءات المفتوحة مع رجال الإعلام كانت تضع على كاهلي عبئاً كبيراً، بما تتطلبه من إعداد دقيق، رغم أن البعض كان يظن أنها عمليات تتم بكل بساطة، وحسب التساهيل.

والإعداد الدقيق في مفهوم العمل على مستوى قمة الدولة يعني ألا يترك شيء واحد للصدفة، ويعني، في مجال العمل الإعلامي الرئاسي، أن يحسب حساب كل شيء، بما يضمن أن يؤدي اللقاء إلى «مرور تيار المودة الكهربائي» كما يقال، في الاتجاهين، مع الاطمئنان إلى اتخاذ كل الترتيبات حتى لا يحدث «نشاز» يفسد اللقاء، بتجاوز للحدود، أو بسيطرة للافتعال، أو باستنفار للإنفعال.

ولم يكن هذا، على صعوبته وتعقيده، هو أصعب ما في العملية، بل كان الذي يرهقني، ويرهق العاملين معي، هو عملية المتابعة الدقيقة لكل ما يكتبه، أو يوحي بكتابته، المشاركون في اللقاء، بعد حدوث اللقاء نفسه بأيام أو بأسابيع أو شهور، للتأكد من وصول الرسالة، ومن تبليغها على الوجه الصحيح، دون تشويه غير مقصود، أو تحريف مشبوه، أو تأويل مغرض، أو من عدم تبليغها على الإطلاق.

وهذه كلها من القضايا التي لا تفوت على الرئيس، ولا يعقل أن تفوت علينا، حيث هناك إمكانية أن تُطرح، بشكل أو بآخر، عند

احتمال لقاء آخر مع الصحفي المعني، وهي بالتالي تحدد أسلوب التعامل المستقبلي معه.



المستشار الإعلامي للرئيس يرأس جلسة عمل لمسؤولي الإعلام الوطني بقاعة الإجتماعات برئاسة الجمهورية

وهذه القضية بالذات تنطبق على الصحافة الوطنية والدولية على حد سواء، وتتخذ طابعاً أكثر حدة في الاستجوابات التي يجريها الصحفيون الأجانب، وتتعلق بقضايا ذات حساسية فائقة، خاصة عندما «يضيع» تعبير معين، يكون الرئيس، الدقيق في تعبيراته، قد استعمله، أو عندما يتم تغييره دون اتفاق مسبق.

وأذكر هنا أن الرئيس بو مدين قال لصحفي عربي مرموق، وذلك بحضوري، وفي معرض الحديث عن حرب أكتوبر، وبلهجته الجزائرية الواضحة، أن السادات أخبره بنية دخول الحرب، وهو ما سجلته في

أوراقي باستعمال تعبير «كنت على علم بأن السادات سيدخل الحرب».

وعندما نشر النص في الصحيفة المعنية، نسب الصحفي للرئيس قوله: «كنت على ثقة!! من أن السادات سيدخل الحرب»، وكان واضحاً أن الصحافي تجاوز المعنى الذي قصده الرئيس، وبغض النظر عمّا إذا كان ذلك بقصد أو بدون قصد فإنه كان توظيفاً لكلام الرئيس، يخرج به عن الغاية التي قيل من أجلها.

ومن حسن الحظ أن تكويني العلمي من جهة وعملي مع الرئيس الراحل من جهة أخرى جعلني حريصاً على ألا يفوتني شيء مما يتعلق برئيس الدولة.

كانت مديرية الإعلام التي أتولى مسؤوليتها ترسل للرئيس يومياً، عدداً من الصحف والمجلات الدولية باللغتين، وتوضع إشارة واضحة على المقالات التي أتصور أنها تستحق اهتماماً أكثر، وذلك بالإضافة إلى نشرتين يوميتين تستعرضان أهم الأخبار الدولية والتعليقات الصحفية الصادرة بعدة لغات أخرى.

وعندما وصلتنا الصحيفة المعنية أرسلتها للرئيس بو مدين مع ملف صحفه اليومية وأنا أتميز من الغيظ على «التكليحة»، حيث أنني، واحتراماً للعلاقة القديمة بين الرئيس والصحفي المرموق، لم أطالب الصحفي، كالعادة عند إجراء الاستجوابات، باطلاعي على النص قبل نشره، ولم أكن، كما يحدث في حالات أخرى، قد اتفقت معه على المادة المعدة للنشر، ودائماً من نفس المنطلق.

وطلبني الرئيس هاتفياً في حدود منتصف الليل، ليقول لي بصوت أعطاني الشعور أنه يخرج من بين أضراسه «لقد تلقيت الصحف، إذن، كنت (بضم التاء) على ثقة..؟»، وأجبته بسرعة ودون تردد..» كنت

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئاسة
مديرية الإعلام





التاريخ	الصدور	آخر التقاط	العدد
1 ، نوفمبر 1974	18 سـ50	18 سـ00	1500 / 450

(بفتح التاء) على علم . . »، وقال، كعادته عندما يريد اختتام الحديث» الله يعاونك»، وربما خيل إليّ أن نبرة صوته كانت أكثر إرتياحاً، لمجرد اطمئنانه إلى أن الأمر لم يفتني (والذي حدث هو أن نظرته لذلك الصحفي تغيرت كثيراً بعد هذه القضية، وإن كنت سمعت أن «صاحبنا» حمّلني شخصياً مسؤولية ذلك، وكأنه كان المفروض أن أتستر على تصرف أراه خيانة للأمانة، أو على أقل تقدير، سوء تقدير لمسؤولية الكلمة وأمانة الرواية، والواقع أنه حدث جفاء بيننا وبينه حتى توفي الرئيس بو مدين، فحاول إجراء حديث صحفي مع الرئيس الجديد، بأسلوب رأيت أنه غير لائق، وقد أعود للحديث عنه في فرصة أخرى).

وأعود إلى اللقاءات المفتوحة، وأبدأ باللقاءات مع الصحافة الوطنية.

هذه اللقاءات كانت تقترحها، غالباً، مديرية الإعلام برئاسة الجمهورية، عند الإحساس بأن هناك رسالة يجب أن تنقل في أحد الاتجاهين، سواء من رجال الإعلام في اتجاه الرئيس، أو من الرئيس في اتجاه رجال الإعلام، وغالباً في الاتجاهين معاً.

ويبدأ العد العكسي للعملية بمجرد أن يعطيني الرئيس موافقته المبدئية على إجراء اللقاء، وعندها يتم التشاور مع التشريفات لاختيار التوقيت المناسب، لضمان أمر رئيسي، هو أن يكون الرئيس بعيداً عن أي ضغوط مرتبطة بجدول النشاط، قد تجعله يبدو متوتراً، أو تعطي الشعور للحاضرين بأن هناك رغبة في الانتهاء من اللقاء في أسرع وقت ممكن، وهو أسوأ انطباع يمكن أن يخرج به المرء من أي لقاء، ولا أذكر أن هذا حدث على الإطلاق، لمجرد أن الإعداد كان جيداً، والتنسيق مع مصالح التشريفات كان مضموناً، خاصة بعد أن مرت فترة «الروداج» (Rodage) الأولى.

بعد الموافقة المبدئية تبدأ عملية سبر واسعة لاتجاهات الرأي العام، عبر اتصالات واسعة أجريها غالباً مع رجال الإعلام المحنكين وشبابه المستنير.

وليس في هذه الأوصاف أي مبالغة، فالواقع أنني مدين بكل نجاح حققته، وبعد توفيق المولى عز وجل، وثقة المسؤول الأول، ونشاط عدد من الشباب سعدت بوجودهم حولي، للتعاون الكريم الذي حظيت به من جل القيادات الإعلامية، الذين لم يكونوا ينتظرون جزاء أو شكوراً، ولعلّي أسمح لنفسي هنا بأن أعبر عن امتناني لكل الذين سعدت بتعاملهم معي، وبثقتهم في شخصي، وبإدراكهم للعبء الذي تشرفت بحمله، سواء على مستوى أجهزة الوصاية أو إدارات التحرير، دون أن أنسى الجهود التي كان يبذلها عدد من شباب مديرية الإعلام الرئاسي، في صمت وفي تفان كامل، وبصفة خاصة، في احتقار كامل لمغريات كثيرة ولمثبطات أكثر، ربما كان من بينها ما أسميته يوماً تصرفات الضباع، التي تقف في الصفوف الخلفية عند إنجاز العمل، وتفر عند الشدة، ولكنها تحاول تصدر الصفوف عند كل نجاح.

ولعلّي هنا أسجل امتناناً خاصاً للذين حافظوا دائماً على «رجولتهم» (بالمفهوم المعنوي) حتى عندما كان ثمن الرجولة باهظاً، مع ملاحظة أنه كان من بينهم سيدات فاضلات.

وهكذا، وبفضل الاتصالات التي تجرى مع رجال الإعلام، والتي يمكن أن يسبقها لقاء تنسيقي مع كل القيادات الإعلامية، وبالإضافة للدراسات التي يتم إعدادها على مستوى المديرية، كان الرئيس يستقبل المجموعة الإعلامية وهو على علم كامل، ليس باهتمامات الساحة الإعلامية فحسب، بل أيضاً بخلفيات كل سؤال

يُطرح عليه، وبالأسئلة التي قد يحجم الصحفي عن طرحها، أو بالصيغة المفصلة لسؤال يطرح بشكل مختصر أو باستعمال تعبيرات غامضة، ودوري أنا هو أن أعرف كل ذلك قبل اللقاء، وأضعه، مكتوباً أحياناً ومشافهة أحياناً أخرى، تحت تصرف الرئيس، مرفوقاً بصورة سريعة عن الصحفيين المشاركين، حتى يزول كل إحساس بالغربة، ويكون الرئيس على راحته من جهة، ويحقق اللقاء هدفه من جهة أخرى، وهو ما يفرض حسن اختيار المشاركين في اللقاء.

وهذه النقطة بالذات كانت مصدراً لعقد ولحساسيات دائمة، تولدت عنها تدخلات كثيرة وضغوط أكثر، ونتجت عنها عداوات وحزازات لعل بعضها ما زال قائماً حتى يومنا هذا، ولكنها لم تنجح في أن تفرض عليّ تغيير أسلوبي في القيام بمهمتي المعقدة، والفضل الأول يرجع للرئيس، الذي كان يحكم عقله لا أذنيه.

وربما كانت قضية اختيار المشاركين تستحق وقفة قصيرة.

فقد كانت للإعلام، آنذاك، ثلاثة مؤسسات، أولها وأكبرها هي وزارة الإعلام، ثم قسم التوجيه والإعلام بالحزب، ثم المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي.

وكانت قوائم المشاركين تُعدّ على ضوء قائمة تُرسل بها المؤسسات المعنية، بطلب مني، وهو ما يذكره، على ما أتصور، عدد من إطارات الإعلام، تحمّلوا معي أوزاراً، كثيرة، وانتقادات أكثر، خاصة من الذين لا يعملون، ويكيدهم أن يعمل الآخرون، وأن ينجحوا في عملهم.

والواقع هو أن الهاجس الرئيسي الذي كان يقض مضجعي، كما يقال، لم يكن غضب فلان أو تضايق فلتان، وأياً كان المستوى، ولكنه

كان الحرص على نجاح اللقاء، الذي يعني، من الناحية العملية أن يكون اللقاء مثمراً، وأن يتم في جو ودي غير منقبض ولا متوتر، ويتمكن كل طرف من إسماع رأيه للطرف الآخر، ويتمكن الرئيس من فتح الجسور مع أهم القيادات الإعلامية في الوطن.

وهكذا، وفي فترة لاحقة، أصبح وجه الكثيرين من رجال الإعلام، المسموع أو المكتوب، مألوفاً لدى الرئيس، الذي كان يسأل عن غائبهم بالاسم، أو يسأل عن أحوال حاضرهم، ودائماً بالاسم، وكانت نتائج هذا أكثر من رائعة.

وكنت ألح على أن ترسل الأجهزة الإعلامية رؤساء أو مديري تحريرها، وتتفادى إرسال صحافيين مبتدئين (وهو ما كنت أطبقه أيضاً على الصحافيين الذين يدعون لمرافقة الرئيس في جولة داخلية أو خارجية)، وليس سراً أنني كنت أحذف أسماء كنت أحس أن اختيارها لم يعتمد على أسس موضوعية، أو تناقض مع الأسس الموضوعية، وهو ما لم ينسه البعض، رغم أنني كنت أتفادى أي محاولة للتشهير بمن أتولى حذفهم من القائمة النهائية.

وكنت أحرص صبيحة يوم اللقاء، على استقبال المشاركين قبل أن يستقبلهم الرئيس، وغالباً بحضور ممثل المؤسسة الوصية، وذلك لأحيطهم علماً بأي مستجدات على الساحة، قد تكون من محاور اللقاء، ولأعرف ما إذا كانت هناك اهتمامات جديدة لديهم، يجب أن يُحاط بها الرئيس علماً قبل اللقاء، ثم يجري الاتفاق على تنظيم محاور اللقاء، لنبدأ أولاً بالقضايا الداخلية، تليها القضايا الجهوية، ثم الدولية، كما يتم تحديد المتحدث الأول، وهو غالباً أكبر الحاضرين، أو أقدمهم، أو أقدرهم على إطلاق الأسئلة، بعد كلمة افتتاحية تعود

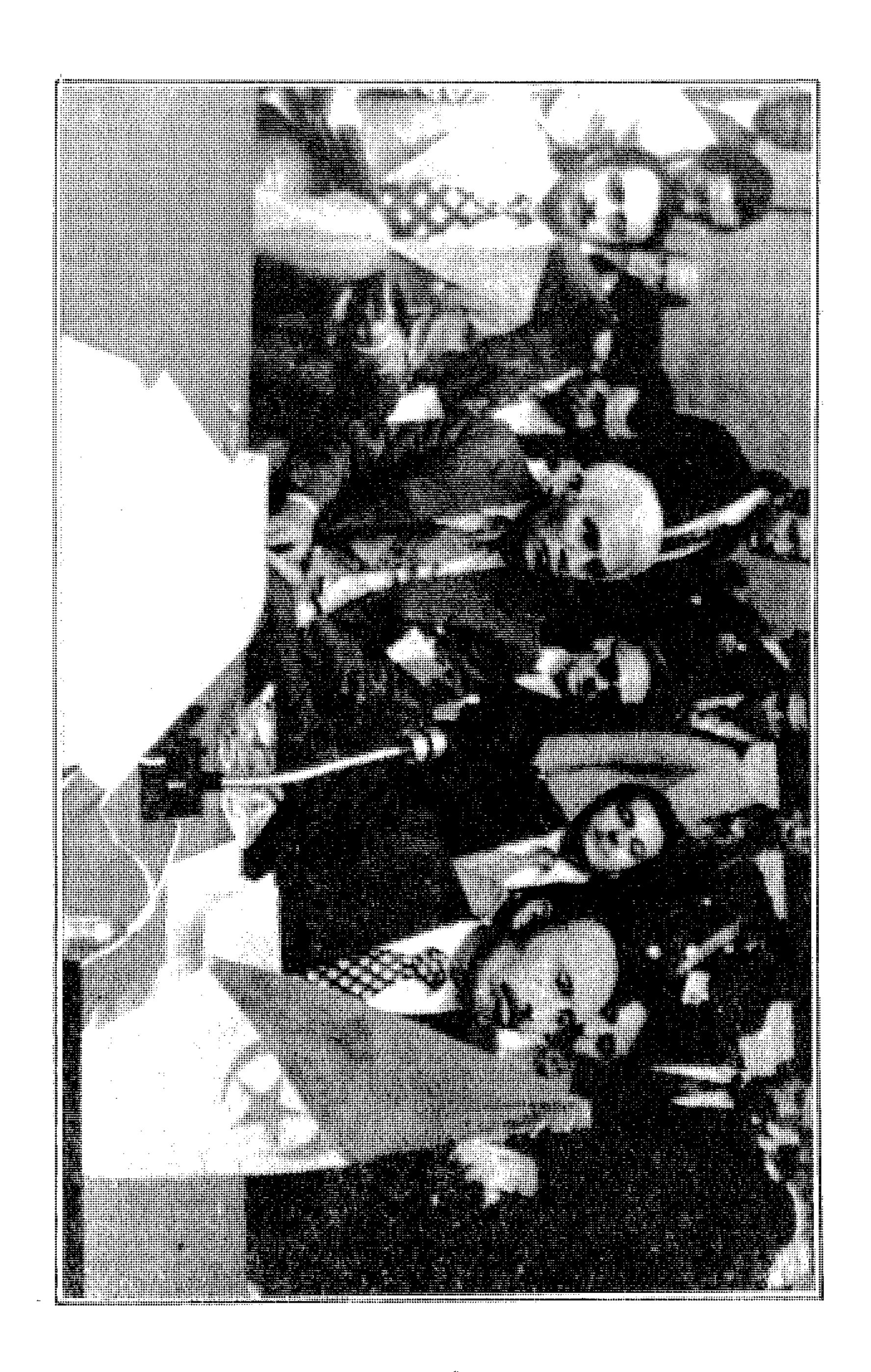
الرئيس أن يكسر بها الجليد، ثم يترك التسلسل الباقي لحيوية اللقاء نفسه، ولمبادرات الصحفيين.

ولا أذكر أنني حذرت صحفياً من توجيه أي سؤال، وكانت تلك هي إرادة الرئيس التي فهمتها من خلال التعامل معه، والتي طبقتها بالأسلوب الذي كنت أرى أنه يحقق نجاح اللقاء، دون مجاملة لأحد أياً كان.

وكنت خلال اللقاء أجلس إلى جانبه لكنني لم أكن أتدخل على الإطلاق، إلاّ إذا طلب الرئيس مني توضيحاً معيناً، وكان هو الذي يعطي الكلمة لمن يطلبها.

والواقع أن رجال الإعلام، في معظمهم، كانوا دائماً في المستوى بالنسبة للقاءات مع الرئيس، الذي كان يتقبل أسئلتهم برحابة صدر، بل ويستفزهم أحياناً لمواصلة الحوار.

ولعلي أعود لقضايا الإعلام في فرصة أخرى.



أين هو؟[1]

لعل أطرف ما في هذه الصورة هو أن الشخصية المعنية بالذكريات ليست موجودة فيها، وهو ما حدث مع صورة سابقة، كانت تمثل الرئيس النميري على مدخل قصر الشعب في الجزائر.

التقطت الصورة خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الإفريقي الخامس عشر، المنعقد في «كمبالا» عاصمة أوغندا، في 1975، هذا بالطبع إذا لم تخني الذاكرة، وهو ما يجعلني أبدأ من البداية، لأضمن الوصول سالماً إلى النهاية.

كانت المؤتمرات الإقليمية والدولية، بشكل عام، فرصة ينتهزها الرئيس الراحل ليصطحب معه عدداً من الشخصيات أو القيادات الوطنية، بمن فيها تلك المكلفة أساساً بالتعامل مع القضايا الداخلية، وذلك لإعطائهم الفرصة لكي يتعرفوا على أهم القضايا الدولية والجهوية، وإن كنت أتصور أنه كان ينتهز نفس الفرصة لدراسة شخصياتهم عن كثب، وللتعرف على مدى تطورهم عبر ممارسة المسؤولية (تساعده في ذلك ذاكرته الحادة) ثم لاستطلاع مواقفهم تجاه عدد من القضايا الوطنية، وأتصور أن هذا الجانب الثاني من اهتمامات

(1) ـ فصل جديد لم ينشر.

الرئيس لم يكن يقل أهمية عن الجانب الأول، إن لم يتجاوزه أحياناً، وهو ما يؤكده أن الحوار، خلال السفر أو في غير أوقات النشاطات الرسمية، كان غالباً يتمحور حول قضايا داخلية، أو حول أفكار يطرحها الرئيس ليعرف ردود الفعل عليها.

والواقع أن ذلك منحني شخصياً فرصة رائعة للتعرف على فكر الرئيس من جهة، ومن جهة أخرى على الرجال الذين كانوا يسبحون في فلك دائرة القرار، ولقد اكتشفت أحياناً شخصيات رائعة، أتسم أداؤها في اللقاءات الدولية بفعالية تثير الإعجاب، وعلى النقيض من ذلك، كان هناك من ينطبق عليه قول المعيدي، وهو ما لم يكن يجوز على الرئيس، ولعلي أستعرض ذلك يوماً.

وأتذكر يوماً في مطار العاصمة، التقت فيه عيني بعيني الرئيس الذي كان يتابع بنظره، من حين لآخر، مسؤولاً كثير الحركة، وعندما أدرك أنني لاحظت ذلك ناداني وسألني، بنفس الأسلوب الذي تعود أن يرسل به بعض أفكاره للقريبين منه، فلان.. هل تعرف معنى كلمة «الطرير»؟.

ووقعت في حيص بيص، فأخذت أحاول السفسطة، وهو يغالب الابتسام، ثم تلا بيت الشعر الذي يقول:

ويعجبك الطرير فتبتليه ... فيخلف ظنك الرجل الطرير

ومنذ ذلك اليوم عرفت رأيه في المسؤول المعني، والذي كان رأياً يعبر عن خيبة الأمل.]

وأعود للموضوع.

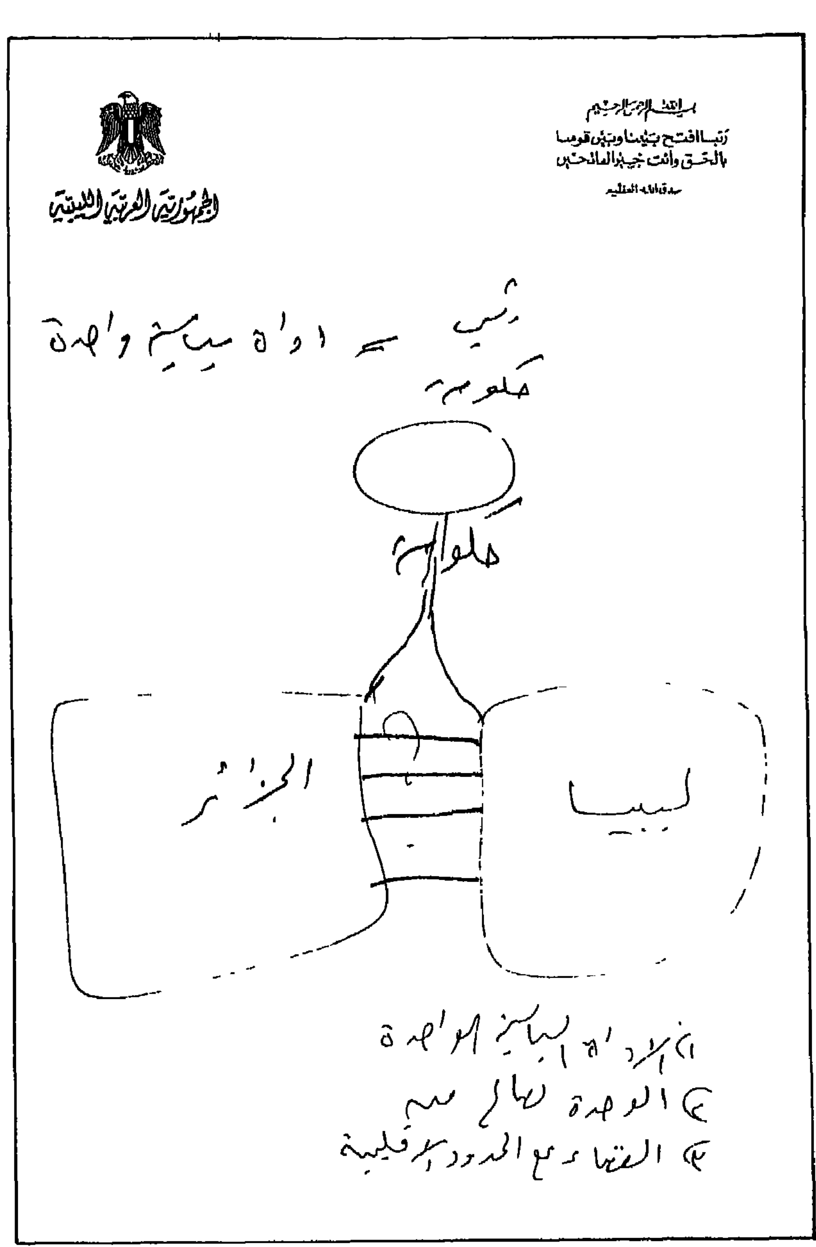
عندما كان الوفد الرئاسي على أهبة مغادرة العاصمة نحو كمبالا، علمنا أننا سنتوقف أولاً في طرابلس، حيث تقرر أن يصحبنا العقيد

القذافي على متن الطائرة الجزائرية، وذلك بناء على طلب ملح منه، فقد كان الطريق الجوي إلى أوغندا يمر عبر أجواء مصر، التي كانت المشاكل بينها وبين العقيد قد تجاوزت الحملات الإعلامية المألوفة إلى اشتباكات مسلحة، تدخّل الرئيس بو مدين لمنع تفاقمها، وذلك في زيارة عاجلة قام بها للإسكندرية، العاصمة الصيفية لمصر، حيث التقى الرئيس أنور السادات، الذي كان يردد في عصبية... «سيبوني أأدبه!».

كان الرئيس، في رحلاته بعيدة المدى، يستعمل في البداية طائرة سوفيتية الصنع من طراز «إليوشين ـ 18»، كانت موسكو قد أهدتها للجزائر، في عهد الرئيس الأسبق أحمد بن بله، وهي طائرة توربينية ـ مروحية، كانت تبدو لي في ضجيجها وكأنها تراكتور طائر.

وفي السنوات الأولى من السبعينات، أصبح الرئيس يستعمل إحدى طائرات الخطوط الجوية الجزائرية، من طراز بوينغ ـ 727، يعاد تنظيم ثلثها الأمامي بأسلوب متواضع، ويخصص للرئيس ولكبار مرافقيه، بحيث يوضع في جانبه الأيمن مائدة مثبتة في القاعدة الأرضية، تثبت على جهتيها المتقابلتين أربعة مقاعد، ويجلس الرئيس عادة في الكرسي الخلفي الأيمن بجوار النافذة، وغالباً ما يُترك الكرسي المجاور له فارغاً، ويجلس أمامه واحد أو أثنان من أعضاء الوفد البارزين، ويتوزع الباقون على صفوف أخرى من المقاعد، موجودة في نفس المنطقة، بينما يتجمع بقية الوفد، بمن فيهم الصحافيون المرافقون، في النصف الخلفي من الطائرة.

ويشترك جميع ركاب الطائرة في الوجبة الغذائية، بدون فرق يذكر بين وجبة الرئيس ووجبة أقل أعضاء الوفد رتبة.



بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين

صدق الله العظيم

الجمهورية العربية الليبية

الجزائر

ليبيا

١) الإرادة السياسية الواحدة

٢) الوحدة

٣) الاقتصاد مع الحدود الإقليمية

وثيقة بخط العقيد القذافي

وعندما حطت الطائرة الرئاسية في مطار طرابلس، علمنا أن هناك طائرتان ليبيتان ستتجهان إلى العاصمة الأوغندية، وتم توزيع الوفد الجزائري على الطائرات الثلاثة.

وركب العقيد القذافي وعدد من أقرب معاونيه على متن الطائرة الجزائرية، حيث جلس العقيد على المقعد المواجه للرئيس بو مدين، وأقلعت الطائرات، فيما يشبه الموكب، في اتجاه مدينة الأقصر المصرية للتزود بالوقود.

كنت أتابع من مقعدي في الطائرة الحوار بين الرئيسين، وكان موضوعه التنظيم الشعبي الجديد في ليبيا، والذي كان العقيد القذافي متحمساً «لإدخاله» في مخ الرئيس بو مدين، إلى درجة أنه طلب من أحد مساعديه حزمة من الأوراق الرسمية البيضاء التي تحمل شعار الدولة، وأخذ يرسم عليها خطوطاً تبين تنظيم المؤتمرات الشعبية، وعلاقاتها باللجان الشعبية، وكاد عدد الأوراق يبلغ تسعة عندما أبلغنا بأن الطائرة تستعد للهبوط في مطار الأقصر، وقمت، كالعادة، وبمجرد استعداد الرئيسين لمغادرة الطائرة، وتحت النظرات الثاقبة للعقيد، بجمع كل ما كان يوجد على المائدة من أوراق، ووضعتها في محفظتي.

وبعد التوقف في الأقصر عدنا إلى الطائرة الرئاسية، لكن محور الحديث هذه المرة كان أغاني الشيخ إمام، وأعطى العقيد للرئيس مجموعة من تسجيلاته، قصد الرئيس أن يسلمها لي أمام العقيد، لأحتفظ بها إلى حين العودة.

وتميز مؤتمر القمة الإفريقي بمشهد سياسي فولكلوري، دفع عيدي أمين ثمنه غالياً فيما بعد، فقد اختار أن يدخل إلى مقر العشاء

الرسمي الذي أقامه لتكريم الوفود المشاركة، وهو يجلس على كرسي يحمله أربعة من البيض (في معاكسة للأسلوب الاستعماري القديم، حيث كان العبيد السود يحملون السيد الأبيض على كرسي خاص)، ويمكن أن نتخيل المنظر إذا عرفنا أن الرئيس الأوغندي كان أضخم من العقيد محمدي السعيد، أطال الله بلقاءه.

ومر المؤتمر بسلام، وعاد العقيد إلى ليبيا بطائرته كما عدنا بالطائرة الجزائرية.

عدنا إلى الجزائر مرهقين، وبعد يومين على ما أذكر، دخلت على الرئيس بو مدين في مكتبه، فبادرني كالعادة بسؤالي عمّا ورائي، وقلت أنني أحمل له زاداً ثورياً، ولم يبد عليه أنه فهم، فوضعت على المائدة المستديرة أمامه مجموعة الأوراق التي كنت جمعتها في الطائرة، وتحمل شروح العقيد، واختفى تقطيب الرئيس، وكانت فرصة لبعض التعليقات المرحة.

بعد ذلك بثلاث سنوات تقريباً حل العقيد القذافي بمدينة عنابة، في زيارة سريعة، وبعد العشاء الذي أقامه الرئيس بو مدين على شرفه في فندق سرايدي، وجدت نفسي أمام الرئيسين، فبادرني العقيد القذافي قائلاً بصوت مرتفع، وكأنه يحدث طفلاً ضبطوه متلبساً بسرقة الحلوى: «هل تذكر عندما ذهبت معكم في الطائرة الرئاسية، أين ذهبت الأوراق التي جمعتها؟»، وكان سؤالاً غريباً أتصور أن الرئيس بو مدين فهم خلفياته ومغزاه، فقد سكت قليلاً وكأنه يستمتع بالموقف ويتخيل ما يراود الضيف الليبي الكبير، ثم قال بهدوء: الأوراق عندي يا معمّر. (كان الرئيس بو مدين ينادي العقيد باسمه، لكنني لم أسمع العكس، فقد كان العقيد يحرص على استعمال تعبير الأخ).

وانتهت القضية بالنسبة لي، أو هكذا تصورت.

فبعد أقل من عام ينتقل الرئيس بو مدين إلى رحاب الله، وأستعد أنا للعودة إلى المجال الطبي، لكن الرئيس الممارس، الأخ رابح بيطاط، الذي تولى مسؤولية الرئاسة في فترة الـ (45) يوماً الانتقالية، يتفضل بترشيحي لعضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، ثم يتفضل الرئيس الجديد المنتخب، مشكوراً، فيمنحني ثقته، ويصر على أن أواصل العمل إلى جانبه، في نفس الموقع السابق، ولعله كان قد احتفظ لي من بين ما احتفظ به، ذكريات إيجابية عن لقاء كمبالا، الذي كان قد شارك فيه إلى جانب الرئيس بو مدين (الصورة).

وأرافق الرئيس الجديد إلى طرابلس، في 1980، في إطار أشغال قمة الجبهة الوطنية للصمود والتصدي، وأمام عدد من أعضاء الوفد، بمن فيهم الرئيس، يؤكد العقيد القذافي ذاكرته القوية، ويسألني، مرة أخرى «عما فعلته بالأوراق التي كنت قد جمعتها من مائدة الرئيسين، خلال الرحلة إلى أوغندا، منذ أكثر من خمس سنوات».

كنت قد وضعت الرئيس الجزائري في الصورة بالنسبة لكل تفاصيل الموضوع الذي كان قد عاش جانباً منه، وهذا من أهم قواعد العمل على ذلك المستوى، وكان ذلك من توفيق الله.

وكانت إجابة الرئيس الصاروخية: الأوراق موجودة الآن في ملفات الدولة التي تركها الرئيس الراحل.

لكن ما لم يقله الرئيس للعقيد هو أنني كنت قد احتفظت بصورة الأوراق كلها، للذكرى وللتاريخ.

دعوة للقراء[1]

متى التقطت هذه الصورة، وأين؟.

هذه دعوة للموجودين في الصورة، أو لمن يعرفهم، لكي يكتبوا لنا عن بعض تفاصيلها التي فاتتني.

فأنا لا أذكر على وجه التحديد أين التقطت، ولكنني أتصور أنها التقطت في منتصف السبعينيات، في مكان ما من هذه الأرض الطيبة التي أحبها بو مدين إلى درجة العشق والهيام، وكان لا يطيق الابتعاد عنها طويلاً، كما قال عنها، بخط يده، وهو على فراش المرض في موسكو.

كان الرئيس الراحل يحس بسعادة خاصة عندما كان يجد نفسه في أعماق الوطن، جغرافيا وبشرياً، وكنت أراه يستنشق الهواء، وكأنه أكثر نقاء، ويمارس نشاطه بحيوية أكثر، ويبدو أحياناً عند انتهاء الزيارة كمدين سدد جزءاً من ديونه.

---

(1) ـ مجلة الإذاعة ـ 27 أكتوبر 1993، وهو آخر ما نشر في المجلة.
وقد ذكرني القارىء حميش مصطفى من ولاية الشلف بأن الصورة التقطت يوم 21 يناير 1975 خلال تدشين قرية فلاحية تابعة لدائرة تنس، كانت قد أنجزت قبل الموعد النهائي المحدد للإنجاز، وتلقى المسؤولون تهنئة الرئيس على ذلك



زيارة رئاسية، على يسار الرئيس رئيس البلدية

وليس سراً أن بو مدين كان في طليعة الذين يتصرفون على أساس أن الجزائر ليست هي العاصمة الجزائرية وحدها، بل هي في واقع الأمر، الجزائر العميقة، حسب الاصطلاح الذي يتغنى به في الزمن الرديء بعض من لم يؤمنوا به يوماً، وربما كان هذا خلف ما يرى البعض فيه نوعاً من النفور، تعاملت به بعض الشرائح الاجتماعية أحياناً مع الرئيس الراحل.

ولم تكن زيارات الرئيس الميدانية لمختلف ولايات الوطن نشاطاً فولكلوريا تملأ بأخباره برامج التلفزة وصفحات الجرائد والمجلات، ولكنها كانت، في تصوري، عملاً يرمي إلى تحقيق أهداف رئيسية ثلاثة، أولها وربما أهمها، بالنسبة لبلد مترامي الأطراف كالجزائر، زرع الإحساس في نفوس القيادات المحلية أن الرئيس يمكن أن يكون هناك في أي لحظة، ليتابع أو ليراجع، وهو ما يعني تدعيم سلطة الدولة وهيبتها في نفس المسؤول المحلي أولاً، لينعكس ذلك على كل ما حوله ومن حوله.

وسنلاحظ، في معظم الصور الملتقطة، أن أقرب الناس إلى الرئيس هو المسؤول المنتخب لوحدة الإدارة القاعدية، أي رئيس البلدية، بالشريط الذي يضعه فوق الكتف، لا حول الخصر، حسب التقاليد الفرنسية، ولم يكن ذلك أمراً عفوياً.

والواقع أنه لم يكن هناك أمر عفوي في الزيارات كلها، وسوف نرى ذلك بوضوح عبر استعراض العمليات التنظيمية للزيارة.

الهدف الثاني هو التعرف، في عين المكان، على أهم المشاكل الوطنية، وتصور الحلول الملائمة لها.

الهدف الثالث، خلق وتدعيم العلاقة الإنسانية المباشرة بين رجال

المؤسسات القاعدية في الولايات، سواء تعلق الأمر برؤساء البلديات أو الدوائر أو المصالح المتفرعة عنها من جهة، ومديري الوحدات الإنتاجية، الصناعية أو الفلاحية، الموجودة على تراب الولاية المعنية من جهة أخرى، ثم بين هؤلاء جميعاً ومسؤولي سلطات الوصاية، خاصة الوزراء.

ولقد كانت هذه الزيارات بالنسبة لي معيناً لا ينضب من المعرفة، فقد أتاحت لي فرصة زيارة كل نواحي القطر تقريباً، كما كانت فرصة للتعرف عن قرب على معادن الرجال، وقبل هذا وذاك، التعرف على فكر الرئيس وعلى توجهاته وعلى ردود فعله بالنسبة للكثير من قضايا الحياة اليومية.

ولا بد أن أسجل هنا بالمزيد من العرفان دور كل من مدير التشريفات الرئاسية ومدير الأمن الرئاسي، ومساعديهما، الذين كان عملي معهم فرصة منحتني، عبر التجربة العملية، ثروة من الخبرة الميدانية.

كانت البداية العملية للزيارة الرئاسية اتصالات كتابية وهاتفية تتم بين رئاسة الجمهورية والولاية المعنية وسلطات الوصاية (أي الوزارات المعنية) للتأكد من أن الزيارة ستكون تتويجاً لإنجازات فعلية وإنطلاقة لإنجازات أخرى مبرمجة، لا مجرد نشاط فولكلوري عابر، يستحم فيه الرئيس في الأمواج البشرية.

ثم يتم تحديد فترة الزيارة على ضوء ثلاثة عوامل، أولها أحترام تواريخ معينة ترتبط بالولاية المعينة، كزيارة سكيكدة أو ورقلة (حاسي مسعود) في ذكرى تأميم المحروقات.

والعامل الثاني، تحقيق نوع من التوازن الجهوي في الزيارات،

زماناً ومكاناً، بحيث يتم توزيع مواعيد الزيارات على كل فصول السنة، وبما يتماشى مع طبيعة الفصول نفسها، وتتم زيارة مختلف نواحي الجمهورية دون تركيز على جهة، أو إهمال لجهة أخرى.

ولا بد هنا من التذكير بأن سياسة التوازن الجهوي كانت من أهم معالم السياسة التنموية الجزائرية في الستينيات والسبعينيات.

العامل الثالث، هو برنامج النشاط الرئاسي ككل، ليمكن ضمان التوازن بين مختلف النشاطات، فلا يطغى نشاط على آخر.

وعندما يعطى الرئيس موافقته المبدئية، وبعد الاتصالات مع كل المعنيين، تتجه إلى المنطقة المعنية بالزيارة مجموعة عمل رئاسية تعد الخطوط الرئيسية لبرنامج الزيارة بالتفصيل، وبتفصيل التفصيل (وأنا أتحدث هنا أساساً عن المرحلة التي عملت فيها مع الرئيس الراحل، من جوان 1971 وحتى ديسمبر 78).

كانت المجموعة تضم مسؤولي المصالح الرئاسية الثلاثة المعنية مباشرة بالزيارة، وهم عبد المجيد أعلاهم وعبد الملك كركب وكاتب هذه السطور، وعدد من مساعديهم الأقربين.

ويبدأ العمل في مقر الولاية المعنية إثر الوصول مباشرة، وذلك في جلسة عمل يحضرها كل المعنيين بالزيارة، سواء المسؤولين التنفيذيين على مستوى الولاية أو المسؤولين المباشرين عن القطاعات التي ستشملها الزيارة.

ويحضر جلسات العمل بالطبع والي الولاية، ومسؤولو الحزب والمنظمات الجماهيرية، وقائد الناحية أو القطاع العسكري، ورؤساء المجالس المنتخبة.

ويرأس الجلسة دائماً مدير التشريفات الرئاسية.

وفي هذه الجلسة يجري استعراض البرنامج، الذي يحتوي عادة على محورين رئيسيين للنشاطات، أولها، تحديد المشاريع التي سيتولى رئيس الجمهورية تدشينها أو إعطاء إشارة البدء بإنطلاق الأعمال فيها، حيث تجري عملية تثمين أولي للمشاريع ومفاضلة بينها، وقد يجري استبعاد لبعضها، خاصة تلك التي لا يقدم المسؤولون المحليون عنها دراسة جدوى مقنعة لمجموعة العمل الرئاسية.

المحور الثاني للنشاط هو جلسة العمل الموسعة التي سوف يعقدها رئيس الجمهورية مع السلطات المحلية، ويجري فيها استعراض نتائج الزيارة وأهم معالمها، ثم الخروج بالاستنتاجات النهائية (ويلاحظ هنا أن هناك تشابهاً في إعداد الزيارات المرتبطة بإنجاز البرامج الخاصة للولايات، حيث تضاف الاستعدادات الخاصة بانعقاد مجلس الوزراء).

وخلال جلسة العمل هذه يجري استعراض عدد من التفاصيل المرتبطة بتنظيم الزيارة، من بينها تحديد المسافات بين كل نقاط الزيارة، وتحديد الأوقات المناسبة للوصول إلى كل منها، والطرق التي سيتم سلوكها، ثم استعراض إمكانيات الولاية في إيواء الوفد الرئاسي، ابتداء من الرئيس نفسه وحتى آخر جندي مكلف بالحراسة، مروراً برجال الإعلام من صحفيين ومصورين وتقنيين، وبالمسؤولين المركزيين عن بعض المشاريع التي سيتم تدشينها.

ولقد حدث كثيراً أن استضاف المواطنون أعضاء في الوفود الرئاسية، في الولايات التي كانت تفتقر إلى بنى قاعدية للإيواء، ولعلي أذكر من بينها هنا باتنة وتيسيمسيلت، حيث حظيت شخصياً بضيافة مواطنين.

في هذه الجلسة أيضاً كان يجري استعراض الإمكانيات التقنية

خاصة المتعلقة بالإضاءة، حيث كان لا بد من أن يكون هناك محول كهربائي خاص في أهم نقاط الزيارة، وخاصة مواقع الاجتماعات، ومقر إقامة الرئيس، والذي كان دائماً مقر الدائرة أو الولاية، وهو اختيار له أهميته في إطار خلق تقاليد الدولة ودعم سلطتها.

ويحدث غالباً أن تتم لقاءات عمل محدودة مع عدد من المسؤولين المحليين لبحث نقاط، لعلها لا تهم الجميع، منها ما يتعلق بالترتيبات الأمنية على أساس نظرية الدوائر، التي يكون مكان وجود الرئيس هو محورها الهندسي، وذلك بالإضافة للاحتياطات الطبية، والقضايا المرتبطة بالإيواء، مثل المطاعم.

وبعد جلسات العمل يعود معظم المسؤولين المحليين إلى مواقع عملهم، حيث تبدأ عملية أخرى، هي تفقد كل النقاط المدرجة في برنامج الزيارة نقطة نقطة، حيث يتم التأكد من المسافات بينها، واختيار المواقع التي سيتم التوقف عندها، مع مراعاة إتجاه الشمس في المواقع المكشوفة، ليتمكن كل قطاع معني، والإعلام بوجه خاص، من القيام بعمله في أحسن الظروف.

وفي هذا الاطار نفسه، يجري الاختيار النهائي للطرق التي سيمر بها الموكب الرئاسي، والتعرف على الطرق الفرعية الموازية لها أو المنطلقة منها.

... وما زالت الدعوة للقراء قائمة

وأواصل الحديث عن الزيارات التفقدية للرئيس، على ضوء هذه الصورة التي لا أذكر أيضاً أين ومتى التقطت بالضبط، وما زالت دعوة القرّاء لاستكمال العناصر قائمة.

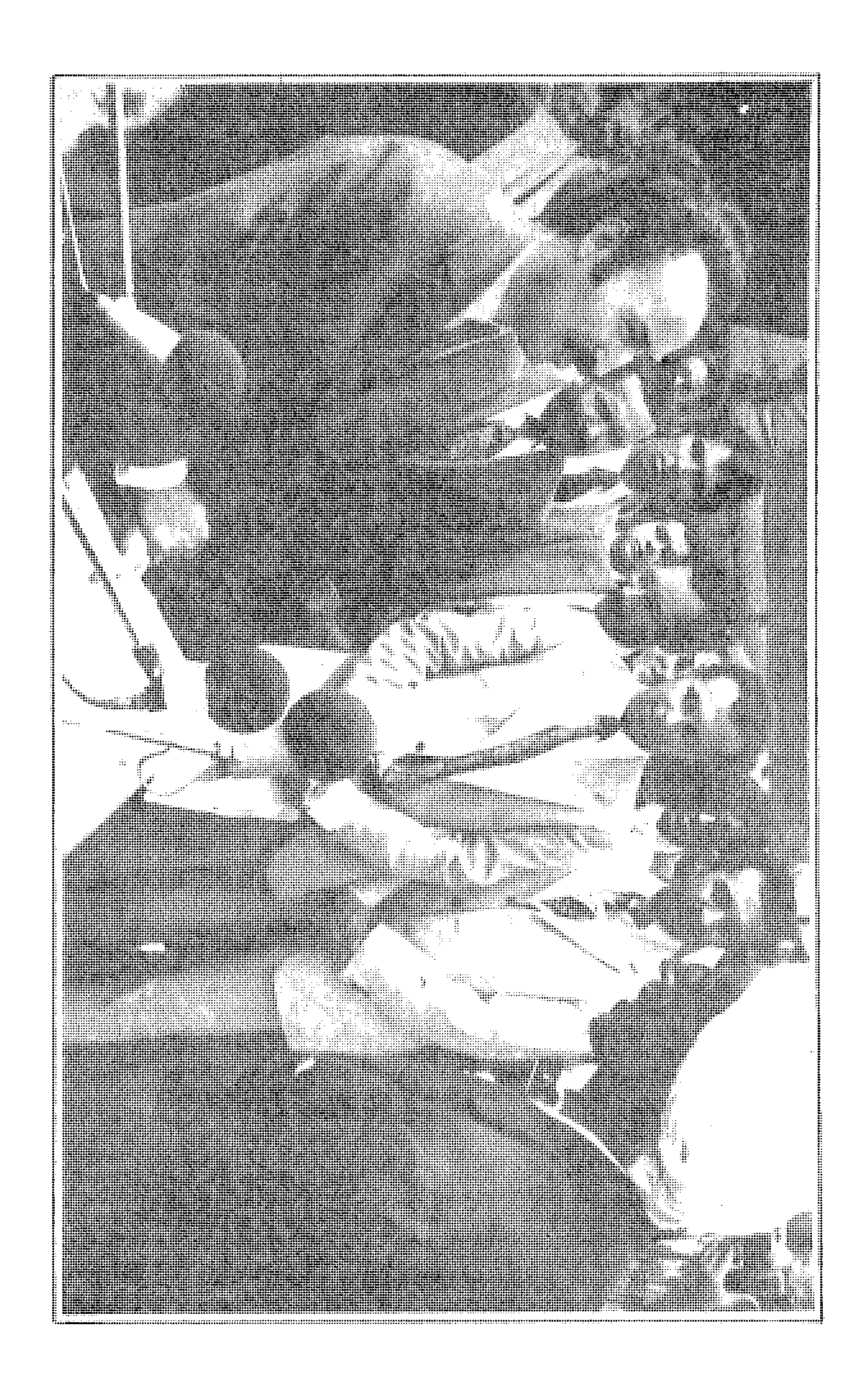
وكنت قلت في ختام الحديث الماضي أن تفقد المواقع التي سيقوم الرئيس بزيارتها لم تكن عملية سهلة، فلقد كان على مجموعة العمل الرئاسية أن تنهي مهمتها لتعود إلى العاصمة في أسرع وقت ممكن، لأن هناك عملاً آخر ينتظر ويتكدس ويتراكم.

وكانت «السوناتراك» تضع تحت تصرفنا طائرة صغيرة ذات محركين، من طراز «بيتش كرافت»، يمكنها أن تحمل حوالى ستة أشخاص، كانت ذات عون كبير لنا لتفقد الأماكن النائية في أقل وقت ممكن.

لكن هذا لم يكن ينزل دائماً برداً وسلاماً على كل المرافقين، فقد كان من بينهم من يكره الطائرات، خاصة الطائرات المروحية الصغيرة.

وأتذكر يوماً كنّا نتفقد فيه بعض النقاط النائية في ولاية سعيدة، بحدودها القديمة، وكان يرافقنا الأخ عبد الرحمن مضوي والي

- لم ينشر.



الولاية، الذي أخطأ فأفلت منه ما يشير إلى أنه يخاف هذا النوع من الطائرات.

وكانت فرصة انتهزها عبد المجيد، الذي انتقل من مكان الركاب إلى المكان المجاور للطيار، والمعزول عنا بحاجز، ومن هناك قال بصوت مرتفع أنه سينتهز الفرصة ليراجع معلوماته عن الطيران.

وباتفاق مع الطيار، أخذت الطائرة تتأرجح، ويسألني مضوي في صوت مذعور عمّا إذا كان عبد المجيد «يسلّكها» في قيادة الطائرات، وأجبته بأنه لم يقد طائرة طوال حياته، بل إنّ مقدرته على قيادة السيارة مشكوك فيها.

وأتصور أن مضوي عاش في تلك اللحظات أقسى ساعات عمره، ولم يتمالك نفسه إلاّ عندما عاد عبد المجيد إلى مقعده.

وتعود المجموعة إلى العاصمة، ليبدأ كل مسؤول في إعداد شريحة العمل التي تعود لقطاعه، وأركز فيها هنا على القطاع الذي كنت أتحمل مسؤوليته.

ففي البداية يجري الاتصال بمؤسسات الوصاية الإعلامية لاختيار الوفد الإعلامي الذي سيغطي الزيارة كلها، وهو غالباً ما يقسم إلى ثلاثة مجموعات، الأولى تضم عدداً محدوداً جداً من المصورين، يرافق الوفد الرئاسي منذ وصوله إلى المنطقة وإلى حين اختتام الزيارة، والمجموعة الثانية والثالثة تضمان غالباً ممثلين لكل الأجهزة الإعلامية، وتكلف كل منها بتغطية نقاط متوالية، بالترتيب الزوجي والفردي، بحيث تغطي المجموعة الثانية مثلاً النقطة الأولى ثم تغادرها، عند اختتام مهمتها إلى النقطة الثالثة، أما النقطة الثانية فتغطيها المجموعة الثالثة، وتغادرها عند انتهاء مهمتها إلى النقطة الرابعة، وهكذا وغالباً ما

يكون عدد أعضاء الوفد الإعلامي منسجماً مع إمكانية الإيواء في الولاية المعنية، أو في المناطق القريبة منها، وكثيراً ما لجأنا إلى الحمامات المعدنية لإيواء الصحفيين.

في نفس الوقت أقوم بإعداد الوثائق التذكارية للمنشآت التي سيتولى الرئيس وضع أحجارها التذكارية، وكل وثيقة تحمل عادة جانباً تقنياً يستمد من البطاقات الفنية التي نتلقاها من المصالح المعنية (وكان نص الوثيقة في الماضي مقصوراً على هذا الجانب) كما كان هناك جانب سياسي يحمل توجيهات معينة تتعلق بالمشروع، كنت أستمدّها من آراء الرئيس كما أسمعها منه أو كما أتصورها، وهذه الوثيقة هي التي يوقعها الرئيس ثم يتولى وضعها داخل أنبوبة معدنية توضع تحت الحجر التذكاري الذي يقوم بإرسائه في مكان مخصص لذلك، وتوزع كل النصوص على الصحفيين في الوقت المناسب.

وبموازاة ذلك كنت أقوم بإعداد الشعارات السياسية التي تكتب على لافتات من القماش بالخط العربي الجيد، لصعوبة القيام بذلك في عين المكان، وترسل اللافتات بعد إعدادها مع الأعلام والملصقات إلى الولاية، التي تتولى توزيعها على البلديات المعنية، وتعد لافتات الترحيب العادية غالباً في عين المكان.

وقبل التاريخ المحدد للزيارة بعدة أيام تتجه إلى الولاية المعنية مجموعة عمل تضم عدداً من المساعدين الذين اشتركوا في الزيارة الإعدادية، لمتابعة كل تفاصيل الاستعداد للزيارة مع السلطات المحلية، وعادة يصل رجال الإعلام في اليوم السابق للزيارة، ليجدوا في انتظارهم واحداً من إطارات الإعلام برئاسة الجمهورية، يرشدهم إلى مكان سكناهم ويحيطهم علماً بالبرنامج وتفاصيل التنظيم كما يعطيهم الشارات الخاصة.

وكانت الشارات تعد بتنسيق بين الأجهزة المختصة بالرئاسة، وتتغير في كل زيارة، وتعطي حاملها حق دخول المناطق المخصصة للزيارة.

وكانت قضية الشارات من أسباب الاحتكاك مع عدد من الصحفيين، الذين كان بعضهم يعتقد بأن علاقاته الودية مع بعض رجال الأمن الرئاسي يمكن أن تعفيه من حمل الشارة، لكنني كنت حاسماً في تعاملي مع هذه القضية.

وفي اليوم المحدد للزيارة يصل الرئيس إلى مكتبه في الساعة التي يحددها مدير التشريفات (ولقد تميّز كل من تشرفت بالعمل معهم بالانضباط التام)، وهناك يجد في انتظاره أعضاء الوفد الرئاسي الذي سيرافقه، والذي يتم اختياره انطلاقاً من القطاعات التي ترتبط بها الإنجازات، ثقافية كانت أم زراعية أم صناعية، وذلك بالإضافة إلى وزير الداخلية، بصفتها الوزارة الوصية على الولايات.

ويتجه الوفد الرئاسي للولاية المعنية، غالباً على متن الطائرة الرئاسية، التي تحط به في مطار الولاية أو أقرب المطارات لها، وهناك يجد في استقباله قائد الناحية العسكرية وثلاثي الولاية (الوالي ومسؤول الحزب وقائد القطاع العسكري) وعدداً آخراً من المسؤولين، ويعزف السلام الوطني تحية للرئيس، الذي يستعرض بعد ذلك حرس شرف من جنود الجيش الوطني، ثم يركب في المقعد الخلفي الأيمن لسيارة من سيارات رئاسة الجمهورية، يقودها السائق المألوف للرئيس، ويرافقه في السيارة قائد الناحية العسكرية، الذي يجلس بجوار السائق، ووزير الداخلية الذي يجلس على يسار الرئيس.

وتتقدم سيارة الرئيس سيارة تضم الثلاثي الرئاسي، وأمامها سيارة

تضم الثلاثي الولائي، التي تتبع سيارة قائد الشرطة، ويحف بالجميع كوكبة من راكبي الدراجات النارية.

ويتوجه الموكب نحو مدخل المدينة الرسمي، حيث يقام عادة قوس نصر يترجل عنده الرئيس حيث يستقبله رئيس البلدية الذي يقدم له إطاراتها، ثم يواصل الرئيس سيره على الأقدام عبر الشارع الرئيسي متوجهاً إلى مقر الولاية، ويمكن، إذا كانت المسافة بعيدة، أن يستعمل الرئيس سيارة رئاسية مكشوفة تمكنه من تحية الجماهير التي احتشدت لاستقباله (وكل السيارات التي يستعملها الوفد الرئاسي ترسل من حظيرة الرئاسة، بما في ذلك سيارة الإسعاف المجهزة، كما يرسل الأمن الوطني غالباً قبل الزيارة وحدة الدراجات النارية التي ترافق الموكب، ويرسل الحرس الجمهوري غالباً وحدة الموسيقى، وترسل هيئات أخرى بالعناصر الضرورية، ومن بينها الطبيب المرافق للوفد).

وعادة، يكون يوم وصول الرئيس عطلة تستفيد منها الولاية للترحيب به، وهو ما كان «فيشطة» حقيقية بالنسبة لتلاميذ المدارس، الذين كانوا يصطفون في مربعات خاصة بهم، وكانت هتافاتهم تعطي جواً خاصاً للإستقبالات الجماهيرية.

وشيئاً فشيئاً تمكنا من إعداد قائمة بأحسن الإستقبالات، كانت ذات فائدة فيما بعد، عند اختيار الولايات التي توضع في برنامج الزيارة الرسمية بالنسبة للرؤساء الأجانب، وكانت عنابة وورقلة في المقدمة.

وبعد الإستقبال الشعبي تبدأ زيارة المواقع، حسب البرنامج المعد لذلك، ويستمر هذا إلى حدود السابعة مساء، حيث يستعد الجميع للعشاء الذي تقيمه عادة سلطات الولاية على شرف الرئيس والوفد المرافق له، يتلوه عادة حفل فني، أكون قد راجعت برنامجه

فقرة فقرة قبل ذلك مع المعنيين في عين المكان.

وكنت أرسل الطائرة «بيتش كرافت» إلى العاصمة بعد انتهاء النشاطات اليومية، وفي ساعة مناسبة، لتحمل المواد الإعلامية المصوّرة للمؤسسات المعنية، وكانت الطائرة تعود لنا ليلاً، وأيضاً في ساعة مناسبة، لتحمل لنا الملفات الإعلامية اليومية التي تعد على مستوى الرئاسة، وكذلك الصحف الوطنية والدولية، والتي لا يمكن أن ينام الرئيس قبل الاطلاع عليها.

وأضطر إلى بتر الحديث، على أمل اللقاء.



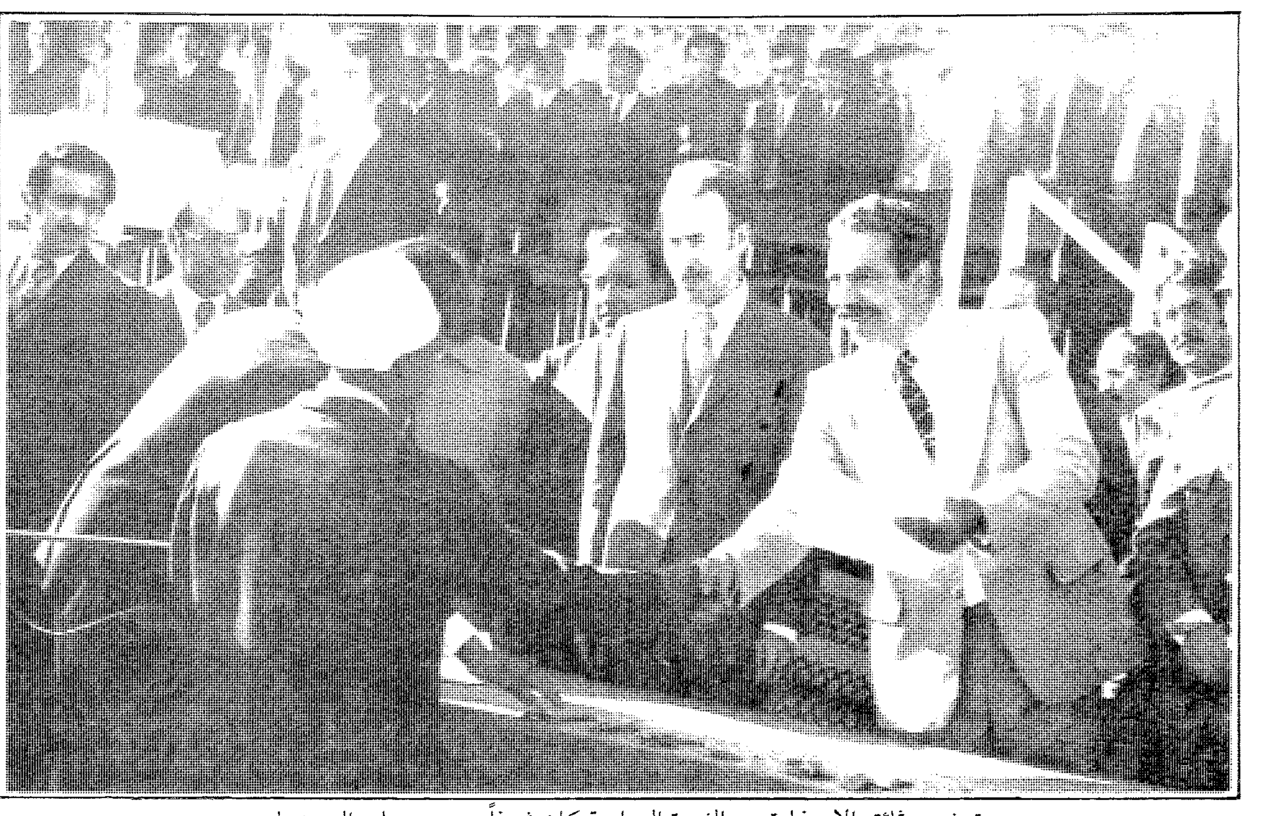
وتنتهي الزيارة ليبدأ الإعداد للزيارات

صورة اليوم التقطت، على ما أذكر، في سيدي بلعباس، في مطلع الزيارة التي قام بها الرئيس الراحل هواري بو مدين، في منتصف نوفمبر 1976 (وحاولوا التعرّف على كل الموجودين).

وأواصل الحديث عن الزيارات التفقدية التي كان الرئيس يقوم بها لمختلف نواحي الوطن، ليربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، وليؤكد إيمانه بجزائر واحدة ولو كره الكارهون

كان اليوم الأول من الزيارة يشهد، غالباً، حفل عشاء تقيمه الولاية على شرف الرئيس والوفد المرافق له، وكان حظ الرئيس من الطعام محدوداً، فلم يكن، رحمه الله، نهماً مكراشاً، وكان ينهي طعامه قبل الآخرين، ولأن قواعد البروتوكول تقضي بأن يكون وقوف الرئيس في نهاية المأدبة إيذاناً باختتامها، كان يظل جالساً في مكانه، يجذب أنفاس سيغاره، وهو يختلس البصر يميناً وشمالاً عبر القاعة دون ضيق أو تأفف أو تبرم، إلى أن يتأكد من أن الجميع أنهوا وجبتهم، وعند ذلك فقط يقوم من مكانه، ليتبعه الجميع.

وبعد العشاء، وما قد يتلوه من حفل فني تقدم فيه الولاية صورة عن الفنون الشعبية بالمنطقة، يتجه الرئيس إلى الجناح المعد له، حيث



توزيع وثائق الإستفادة من الثورة الزراعية كان شرفاً يحرص عليه المسؤولون

تبدأ سهرة محدودة، يلتف فيها حوله كبار المسؤولبن المحليين وأعضاء الوفد، ويدور حوار يتناول قضايا عديدة، وهو حوار كان بالنسبة لى بالع الأهمية لأنني كنت أتعرف من حلاله على الكثير من أفكار الرئيس، وعلى نطرنه لقضايا منعددة، وطنية ودولية، كما كان مفيداً جداً في التعرف على شخصبة المشاركبن فيه وتثمينها.

وقرب منتصف الليل يحدث أن يسأل الرئيس وهو يحدق في عيني عن موعد الانطلاق في اليوم التالي، وهو السؤال الذي يجب أن يفهم على أنه إيذان بانتهاء السهرة

وهناك كان الرئيس يتجه إلى غرفة نومه، ولكنه لا يغمض عينيه إلاّ بعد أن يتأكد من أنه اطلع على أهم الملفات والتقارير الإعلامية، التي أكون قد سلمتها، بمجرد وصول الـ «بيتش كرافت» للحاجب المكلف بغرفته (وكان من أهم المعلومات اليومية التي كان الرئيس يحرص على معرفتها، حجم الرصيد المالي الجزائري من العملات الصعبة)

أما أنا، فكنت أجري إلى غرفتي لأعد ملخصاً عن الحوار، أبرز فيه أهم توجيهات الرئيس، لينشر في اليوم التالي، ثم اطلع على أهم التقارير الصحفية والأخبارية، لا لمجرد العلم، ولكن تحسباً لسؤال، استفساري أو استنكاري، قد يقع عليّ كالصاعقة

ويتناول الرئيس فطوره الصباحي وحده بعد أن يحلق دقنه ويضع عطره المفضل (الذي كان في بداية السبعينيات، وحسب خبرة أنفي، الماء البري EAU SAUVAGE الفرنسي، ثم أصبح BRUT الأمريكي بعد ذلك) وهناك يتجه إلى قاعة الإستقبال حيث يجد كبار أعضاء الوفد في انتظاره، ويبدأ يوم جديد

ورغم أن الرئيس كان يبتهج لكل إنجاز جديد، فإنّ ذلك الابتهاج كان يكون أكثر عندما يتعلق الأمر بسد حاجة مباشرة من حاجات الجماهير، وبوجه خاص عندما يتعلق الأمر بتدشين قرية فلاحية.

كانت تلك القرى هي قطب الرحى في مشاريع الثورة الزراعية، وكنت يوماً قد قلت له بأن القرى هي مدن صغيرة فلماذا نصر على تسميتها قرى، لكن الرئيس لم يتراجع، وشعرت بأنه كان سعيداً يوم اقترحت عليه استعمال الاسم المزدوج لتسمية القرية، بحيث يكون الاسم تذكيراً بمعركة تاريخية وقعت في غير الجهة التي تقام بها القرية، فيستعمل اسم معركة وقعت في شرق البلاد لتسمية قرية تقام في غربها، وبالعكس، وفي نفس الوقت تكون في الاسم إشارة للمنطقة.

وطبقت الفكرة على قرية الجرف ـ عين نحالة، أول القرى النموذجية بنواحي تلمسان، واستمر تنفيذها باستثناء واحد على ما أتذكر، وهو قرية مدغري ـ بلغيموز، التي سميت كذلك إثر الوفاة المأساوية لوزير الداخلية الجزائري، أحمد مدغري.

ولعلني أزعم بأن الإمكانيات المرصودة للقرى كانت تعطيها نوعاً من الاكتفاء الذاتي، قد يجعل منها أقرب إلى «الكيبوتز»، وكانت خلفية الرئيس، على ما أتصور، هي أن التوسع في بناء القرى يستجيب لحاجيات ثلاثة، لعل الأولى هي التخفيف من حدة النزوح الريفي في مرحلة أولى، والقضاء عليه نهائياً في مرحلة تالية، انطلاقاً من أن الفلاح يهجر الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل المستقر وعن المرافق الحيوية، وهذا ما يجب أن يتوفر له في عين المكان.

ولعل الحاجة الثانية، المرتبطة بالأولى، هي تدعيم ارتباط المواطن الريفي بالأرض، التي تصبح تعبيراً مرادفاً لكلمة العرض،

وتجسيداً لتعبير الوطن وترجمة عملية لمفهوم الحياة الكريمة، وهذا أكبر دعم للدفاع الوطني عن التراب، وعن المجتمع، وعن الدولة، وعن نظام الحكم (وترسيخ هذا كله كان في حاجة لرجال يضعون التاكتيك في خدمة الإستراتيجية، لا مجرد موظفين، ولا أقول اليوم أكثر من ذلك).

الحاجة الثالثة مرتبطة بهذا كله، وبوضعية الجزائر كقطر شاسع المساحة يكاد يكون قارة، وهو تطبيق نوع من اللامركزية في المجال السكاني، أي ما يمكن أن يسمى لا مركزية ديموغرافية، فلا يتركز التجمع السكاني على شريط ساحلي ضيق، بل يتوزع عبر التراب الوطني في تجمعات متكاملة مترابطة متكافلة، إذا اشتكى منها عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمّى.

وأنا أزعم أن القرى النموذجية كانت هي أساس الثورة الزراعية، التي لم تمس، فيما أعرف، إلاّ حوالي 6 ٪ (ستة في المائة فقط) من مجموع الأراضي الزارعية، كان الكثير منها أراض مهملة.

كان الرئيس بو مدين يريد للعملية أن تتم في إطار تضامن وطني واسع، وكان يقول لي، وأنا أراجعه في بعض القضايا: «شعبنا عانى الكثير، فقراً ومرضاً وجهلاً، وضحى بالكثير، شهداء وضحايا ومعطوبين، وفقد الكثير، مالاً وأرضاً وعرقاً وجهداً، والتضامن الوطني هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يجعل منا أمة عظيمة.

وهذا ما جعله يشعر بسعادة كبيرة عندما اقترحت عليه نشر أسماء المتبرعين بالأرض في قوائم شرفية تحتضنها الصفحات الأولى للجرائد الوطنية، وهو ما حدث بالفعل، رغم أن هناك من تبرعوا بأرض لا يملكون كل حقوقها، وهناك من سارعوا بإعلان التبرع، وكانوا هم

أنفسهم (ورسائلهم ما تزال محفوظة على ما أتصور) أول من ندد بنظام بو مدين الشيوعي، الذي نهب أرضهم.

والغريب أن بعض العاملين في المجال العام قال، بعد أن أصبح بو مدين في رحاب الله، أنه عارض دائماً تطبيق الثورة الزراعية، في حين أن كثيراً من هؤلاء كانوا يتسابقون لتسليم المفاتيح لفلاحي القرى الزراعية.

ويبقى في الزيارة الرسمية للولاية بندان أسياسيان، أولهما الخطاب الذي يلقيه الرئيس في موقع يتم اختياره انطلاقاً من الرسالة المطلوب تمريرها، وكان يلقى عادة على الهواء مباشرة، إلى أن حدثت واقعة خطاب سعيدة، في 1972، والتي أشرت لها في «التجربة والجذور» فأصبحت الخطب تبث بعد مراجعتها، وذلك بمبادرة مني، وبمباركة من الرئيس نفسه، وكان الخطاب يبث غالباً مرة واحدة، رغم أهل الخير!! الذين كانوا أحياناً يحرجونني أمام الرئيس بقولهم أن الشعب يطالب بإعادة البث التليفيزيوني، وكنت أقول لهم أمام الرئيس ضاحكاً، أنني بيروقراطي لا أؤمن إلاّ بالأشياء المكتوبة، وعلى الراغبين في إعادة البث إرسال طلبات مكتوبة.

وهكذا كنت أراجع النص المتلفز للخطاب، سواء في عين المكان إذا توفرت الإمكانيات، أو في العاصمة، التي كنت أستعمل الـ «البيتش كرافت» في الذهاب إليها والعودة منها، وكنت، كما هو معروف، أقوم بإعداد النص الرسمي النهائي، وقد أشرف على ترجمته عند الضرورة، لتنشره، في اليوم التالي كل الصحف الوطنية، بعد أن يكون قد نُشر ملخص عنه في اليوم السابق (ونادراً جداً ما كان الرئيس يراجع معي النص النهائي).

ولقد كانت هناك استثناءات محدودة جداً بالنسبة لإعادة البث وللمراجعة، وهو ما تم بالنسبة لخطاب قسنطينة 74، وللبث المباشر الذي تم بالنسبة لخطاب وضعية الأمة في 77.

البند الرئيس الثاني في الزيارات التفقدية للولايات هو جلسة العمل الموسعة التي يعقدها الرئيس مع مسؤولي السلطات المحلية، والتي يتم فيها استعراض كل القضايا المتعلقة بالمنطقة، وتختتم عادة بكلمة توجيهية يلقيها الرئيس، ويتم التصرف معها بنفس أسلوب التصرف مع الخطب، ويكتفى بملخص عنها إذا كان هناك خطاب مطوّل.

ويعود الوفد الرئاسي إلى العاصمة ليستأنف كل نشاطه المسطر، في انتظار زيارة جديدة.

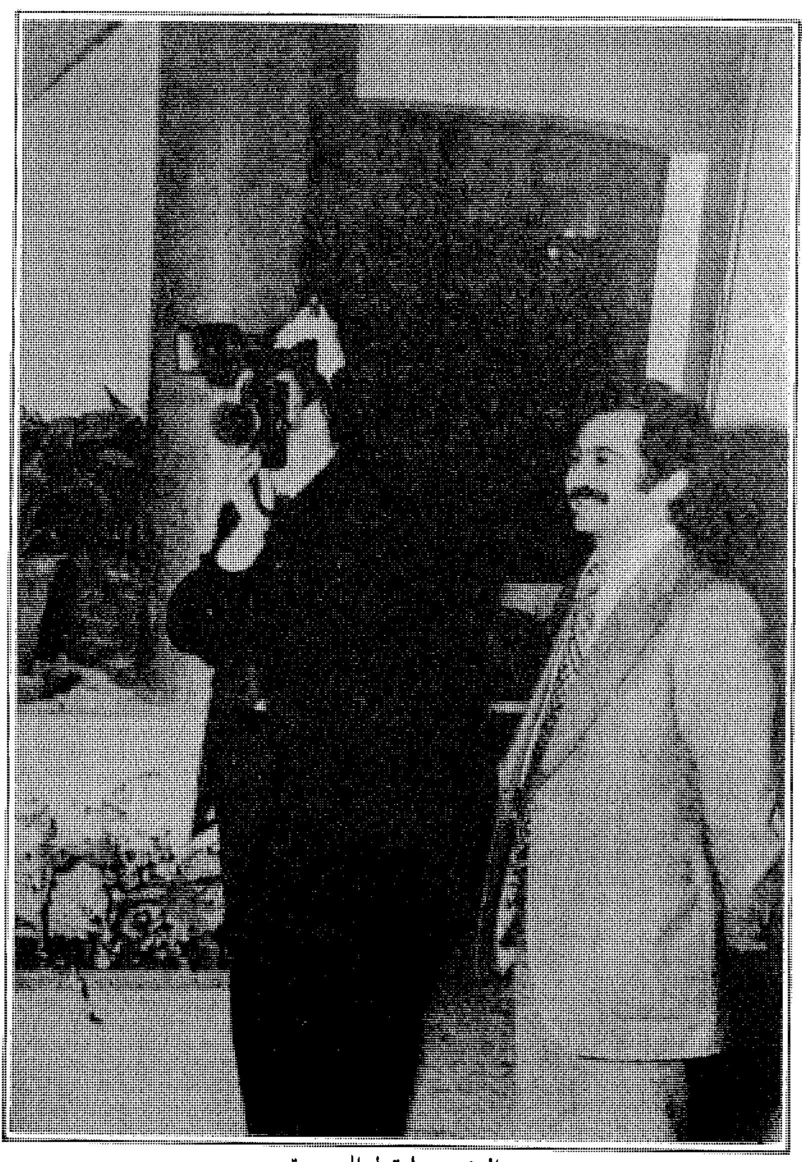
وبعد، فقد يبدو أنني أطلت في التعرض إلى كل هذه التفاصيل، ولكنني رأيت من واجبي أن أضع أمام الشباب، والعاملين في مجال التأريخ بوجه خاص، ما أعرفه من شؤون البلاد في مرحلة معينة، خارج ما يمكن أن يعتبر من الأسرار، وقبل أن تجف الذاكرة أو تذوي شجرة العمر.

ولعلّي، وأنا أدعو القرّاء إلى إرسال تساؤلاتهم حول تلك المرحلة، آمل أن تكون الإجابة عليها، سواء قمت بها أنا أو تولاها من يعرفون أكثر، استكمالاً لما يمكن أن أكون قد نسيته، أو جهلته، أو أنقصت من أهميته فتجاهلته.

لهذا كله لا أعتذر عن الإطالة، بل لعلّي أعتذر عن التقصير.



الرئيس يداعب المصور زياني ويختطف منه آلة التصوير ليلتقط له بنفسه عدة صور كانت ناجحة



الرئيس يلتقط الصورة



الصورة التي التقطها الرئيس



الرئيس بو مدين «ينكت» مع الرئيس السادات بعد حرب 1973 «أنت أوقفت إطلاق النار فانزع الملابس العسكرية»



صورة للرئيس يستقبل الشيخ زايد في أحد الملتقيات الدولية، منعت نشرها لوجود مجلة على المائدة تحمل إعلاناً تجارياً



نشأت صداقة احترام وإخاء بين الرئيس والملك فيصل، كان لها أثرها البالغ في بناء التضامن العربي في السبعينات. هنا في القاعة الصغرى (قاعة السفراء فيما بعد)، وإلى الخلف، عبر الممر، مدخل القاعة الكبرى

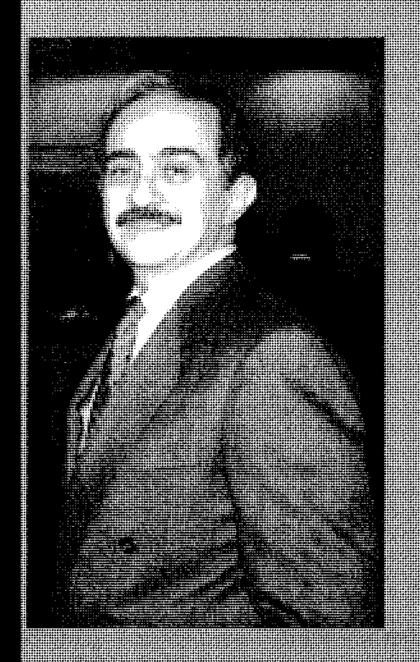


بفضل صداقته مع كاسترو كان بو مدين يحصل مجاناً على حاجته من السيغار الهافاني الممتاز



الرئيس في لقاء مع الأدباء العرب. كان رحمه الله ذواقة للشعر العربي وللشعر الملحون (الزجل)

فهرس المحتويات



هذا الكتاب

أعدّه

الكاتب السياسي الجزائري الدكتور محيي الدين عميمور، هو اساسا طبيب بشري، التحق بجيش التحرير في ١٩٥٧، وتحمل عدة مسؤوليات في الدولة بعد استرجاع الإستقلال، من اهمها، عمله كمستشار برئاسة الجمهورية حوالى ثلاث عشرة سنة، ثم توليه مهمة السفارة نحو ثلاث سنوات.

محوره

جوانب غير معروفة من حياة الرئيس الجزائري الراحل الهواري بو مدين (١٩٣٢ - ١٩٧٨)، بالإضافة إلى صور من الحياة في كواليس السياسة الجزائرية والنشاط الطلابي اثناء الثورة.

دار اقـــرأ